المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الخامسة عشر | 15 | الخميس 21 نوفمبر 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 1914
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2025..... 1914
3- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات..... 1929
4- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2025..... 1935
5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء..... 1944
6- رفع الجلسة..... 1946

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة التاسعة والربع من صباح يوم الخميس 21 نوفمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب الشعب والسيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وذلك للنظر في مشروع ميزانية المهمة الخاصة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

عرض ومناقشة

مشروع ميزانية المهمة الخاصة

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

جلستنا العامة المشتركة متواصلة وننتقل إلى مناقشة المهمة الخاصة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 وأتوجّه بهذه المناسبة بخالص عبارات الترحيب والتقدير إلى السيد فاروق بو عسكر، رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وكافة أعضاء الهيئة الحاضرين معنا والإطارات الإدارية العليا المرافقين لهم.

تجدر الإشارة إلى أن مناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025، تتم بالتوازي مع عرض التقرير السنوي حول نشاط الهيئة لسنة 2023 وبرنامج عملها لسنة 2025 وذلك عملا بأحكام الفصل 3 عدد 18 من القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة،

علما أن التقرير المذكور قد تم توجيهه إلكترونيا منذ يوم 6 نوفمبر 2024 إلى كافة السيدات والسادة النواب وبهذه المناسبة لا يفوتنا أن نخص بالشكر والتقدير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لما قامت به من عمل كبير وحسن إدارة للعملية الانتخابية في كنف الاستقلالية والحياد والشفافية.

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين،

في البداية ومثلما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة، أحيل الكلمة إلى السيد فاروق بو عسكر، رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتقديم المهمة في حيز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة، فليتفضل.

السيد فاروق بو عسكر، رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب أعضاء المجلسين الموقرين،

يشرفني أصالة عن نفسي وباسم أعضاء مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وكافة إطارات وأعوان الهيئة، أن أعرب لكم عن مدى سعادتنا بلقائنا بكم في رحاب مجلسكم الموقر، بمناسبة مناقشة المهمة الخاصة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتي سأتولى على بركة الله تعالى عرضها على أنظار المجلسين الموقرين وتقديم مشروع ميزانية الهيئة لسنة 2025.

ولا أخفي عليكم أنّ سعادتنا بالحضور في هذه الجلسة كبيرة، إذ أننا نشعر بارتياح واعتزاز كبيرين في ظل هذا المشهد المفعم بالمعاني الذي تجسده الرئاسة المشتركة والتناغم الكبير في إدارة الجلسات بين رئيسي المجلسين التشريعيين ومشاركة نواب مجلس نواب الشعب جنبًا إلى جنب مع زملائهم نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم، هذه المؤسسة الدستورية الفتية التي جاءت ثمرة لمسار انتخابي هو الأول من نوعه في تاريخ البلاد.

وكان للهيئة العليا المستقلة للانتخابات شرف تنظيم هذا المسار في تجربة غير مسبوقة، سواء من حيث عدد المترشحين وحجم الدوائر الانتخابية وعبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، توجت، بتوفيق من الله، بتركيز إحدى أهم المؤسسات الدستورية التي جاء بها دستور جويلية 2022، ليتم بذلك استكمال البناء التشريعي للجمهورية التونسية بغرفتيه النيابيتين، الأولى والثانية.

ولتثبت الهيئة بذلك أنها كانت حريصة كل الحرص على الاضطلاع بمهامها بكل صدق وإخلاص وحياد واستقلالية، ضمن ما يخوله لها الدستور والقانون من ولاية عامة على الانتخابات والاستفتاء. وستظل الهيئة وفية لعهودها ومبادئها والقيم التي أُحدثت من أجلها، وصمّام أمان ومؤتمنة على صوت الناخب، وستعمل على مزيد تطوير أساليب العمل داخل هياكلها ودعم القدرات المعرفية والتكوينية لإطارات وأعوان الهيئة، في سبيل تمكين التونسيين والتونسيات من ممارسة حقهم الانتخابي أينما كانوا، بأيسر السبل وفي أفضل الظروف وذلك من خلال البرامج والمشاريع التي سيتم إنجازها.

وسنعرض على أنظاركم في هذا الإطار ملخصا للمهمة الخاصة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات في أربعة محاور.

أحدثت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمقتضى القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، كما تمّ تنقيحه بمقتضى المرسوم عدد 22 لسنة 2022 المؤرخ في 21 أفريل 2022 وهي هيئة عمومية مستقلة ودائمة، تم تكريسها صلب دستور جويلية 2022 ولها الشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي وتتمتع بالسلطة الترتيبية في مجال اختصاصها وتتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إدارة الانتخابات

والاستفتاءات وتنظيمها والإشراف عليها في جميع مراحلها وتضمن سلامة المسار الانتخابي ونزاهته وشفافيته وتصرح بالنتائج.

المحور الأول: الإطار القانوني للتصرف في ميزانية الهيئة:

تتكون موارد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من اعتمادات سنوية مخصصة من ميزانية الدولة، طبقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 20 من القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

وعملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 20 تضبط ميزانية الهيئة باقتراح من مجلسها وتعرض على الحكومة لإبداء الرأي قبل إحالتها إلى المجلس التشريعي للمصادقة عليها طبقا للإجراءات الخاصة بميزانية الدولة وتتمتع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بميزانية مستقلة ضمن ميزانية الدولة وتشتمل ميزانية الهيئة على جملة الموارد المخصصة من ميزانية الدولة والنفقات المصادق عليها بمقتضى قانون المالية وهي تخضع للمبادئ العامة المنطبقة على ميزانية الدولة المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية.

وعملا بالفصل 134 من دستور الجمهورية التونسية جويلية 2022، تعتبر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إحدى المهمات الخاصة المنصوص عليها بالفصل 19 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019، المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، حيث تم استثناؤها بمقتضاه من إعداد مشاريع ميزانيتها على أساس مجموعة برامج تساهم في تحقيق سياسات عمومية محددة تشمل جملة الاعتمادات الموضوعة على ذمة كل رئيس مهمة.

وقد تم إعداد ميزانية الهيئة في إطار التوصيات الصادرة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 11 بتاريخ 29 مارس 2024 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

المحور الثاني: استراتيجية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2025:

وقبل تقديم الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية نعرض عليكم لمحة عن إنجازات الهيئة لسنتي 2023 و2024.

تعتبر سنتي 2023 و2024 سنتين انتخابيتين بامتياز وذلك بعد إجراء أربعة مواعيد انتخابية عامة ومباشرة في حيز زمني وجيز، يبرز استعداد الهيئة وتراكم الخبرة التي اكتسبتها في إدارة الانتخابات وفقا للمعايير والممارسات الدولية الفضلى، حيث تم إنجاز الدور الثاني من انتخابات مجلس نواب الشعب خلال الثلاثي الأول من سنة 2023، الدور الأول من انتخابات المجالس المحلية بداية من شهر سبتمبر 2023، الدور الثاني من انتخاب المجالس المحلية في شهر فيفري 2024، الانتخابات الرئاسية ليوم 6 أكتوبر 2024.

إلى جانب الإشراف على قرعة التناوب على تمثيل المجالس المحلية بالمجالس الجهوية وقرعة التداول على رئاسة المجالس المحلية والمجالس الجهوية وجميع الاستعدادات اللوجستية والفنية والتنظيمية لتنفيذ المشروع الوطني لتحديد المناطق الترابية وإنجاز الخارطة الإدارية للجمهورية التونسية والتحديد الترابي للدوائر الانتخابية المحلية الاستثنائية.

ورغم تركيز مجهودات الهيئة على إنجاح هذه المواعيد الانتخابية، تواصل بالتوازي السير العادي لعمل الهيئة مركزيا وجهويا لتحقيق الأهداف التي رسمتها خلال سنتي 2023 و2024.

في مجال تطوير ودعم وظائف الهيئة في علاقة بتنظيم الانتخابات، تضافرت الجهود لدعم وتمتين علاقة الهيئة مع مكونات المجتمع المدني المحايد والنزيه المهتم بمجال الانتخابات وخاصة الجمعيات التي تهتم بالمرأة والطفولة وحاملي الإعاقة.

وقد تم إجراء العديد من اللقاءات المباشرة مع ممثلي المجتمع المدني المهتمين بالشأن الانتخابي داخل ولايات الجمهورية، للتكوين وتبادل الرأي في مختلف المواضيع ذات العلاقة.

كما واصلت الهيئة إنتاج مختلف الأدلة الخاصة بالعمليات الانتخابية وفقا للمعايير المتبعة وتساهم هذه الأدلة في تبسيط المفاهيم والإجراءات الانتخابية لمختلف المتدخلين في مجال تنظيم الانتخابات وفي توثيق جهود الهيئة في شتى المجالات العملية الانتخابية.

أما في مجال التكوين، فقد تم إيلاء العناية اللازمة لمنظومة التكوين عن بعد، حيث تم تطويرها والرفع من قدراتها واستغلالها طيلة مسار الانتخابات المحلية من قبل جميع الأعوان المعنيين، وقد سجلت هذه المنظومة خلال الانتخابات المحلية تكوين 72 ألف و142منتفعاً في خمس محاور تكوين.

وفي مجال دعم القدرات البشرية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تم خلال سنة 2024 تنفيذ برنامج انتدابات لأعوان قارين في اختصاصات مختلفة وذلك لسد الشغورات الحاصلة في مختلف الإدارات، حيث تم انتداب 58 عونا في اختصاصات مختلفة، في مناظرة تم تنظيمها لأول مرة منذ إحداث الهيئة سنة 2014.

كما واصلت الهيئة تطوير نظامها المعلوماتي الخاص بالانتخابات ويبرز ذلك بالأساس من خلال:

تطوير الخرائط التفاعلية لمختلف الدوائر الانتخابية بدقة وجودة عالية وقد تم وضع هذه الخرائط على ذمة المواطنين للاطلاع وتحقيق الإفادة وتطوير منظومة الترشحات ومنظومة الاقتراع والفرز وإحداث منظومات جديدة مثل منظومة سبر الآراء والرفع السريع للنتائج ونسب الإقبال.

تطوير تطبيق ويب خاص بانتداب الأعوان المتعاقدين، والقطع نهائياً مع التعامل الورقي مع الملفات.

تطوير منظومة إعلامية لمتابعة الملفات القانونية الخاصة بالانتخابات وقد تم استغلالها من قبل قاعات العمليات للشؤون القانونية مركزيا وجهويا.

تطوير منظومة اعتماد تم استغلالها على المستويين المركزي والجهوي، للتثبت في معطيات طالبي الاعتماد من خلال إجراء تقاطعات مع قواعد بيانات أخرى خاصة بالهيئة.

وفي نفس السياق تولت الهيئة تجديد وتدعيم معداتها الإعلامية لاستغلالها خلال الانتخابات المحلية وتعويض الحواسيب المكتبية التي تستغلها الإدارة والتي تجاوز معدل استغلالها الست سنوات.

كما تم اقتناء حواسيب عالية القدرة، تم استغلالها خاصة لإعداد الخرائط التفاعلية التي تم وضعها على ذمة العموم وتوفير جداول قيادة، كما واصلت الهيئة عمليات الصيانة الدورية للمعدات والمنظومات الإعلامية التي تستغلها سواء خلال الانتخابات أو خارجها.

وفي مجال صيانة وتهيئة مقرات الهيئة، تم التركيز خلال سنة 2024 على صيانة مباني الهيئة وإصلاحها، حيث تم الانطلاق في الدراسات الأولية لتقييم حالات المباني وضبط القيمة التقديرية للقيام بالأشغال المستوجبة لترميم أو صيانة مقرات الهيئة.

المحاور الاستراتيجية لسنة 2025: تم إعداد مشروع الميزانية لسنة 2025 في إطار مشروع برنامج متوسط المدى يمتد على السنوات 2024 و2025 و2026 واستكمالا لتنفيذ المخطط الاستراتيجي الخماسي 2021-2024 المنتظر أن يمتد إلى سنة 2026 وانطلاقا من إنجازات ميزانية سنة 2023 وما تم إنجازه خلال سنة 2024 سترتكز استراتيجية الهيئة خلال سنة 2025 على الأهداف التالية:

-تطوير ودعم وظائف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في علاقة بتنظيم الانتخابات وذلك بمأسسة آليات التواصل وتطوير أنشطة التثقيف الانتخابي.

-تطوير ودعم القدرات البشرية.

-تعصير النظام المعلوماتي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

-إرساء نظام الجودة "ISO 54001".

-صيانة المعدات وترميم وإصلاح المباني التابعة للهيئة وترشيد النفقات المتعلقة بكراء المقرات واستهلاك الطاقة.

-العمل على إحداث مركز للبحوث والدراسات ومركز دائم للنداء.

-ترسيخ تموقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وطنيا وإقليميا ودوليا.

-تبني خطة اتصالية ناجعة ومثمرة تستجيب إلى المعايير الدولية.

-تسوية بعض الملفات المالية العالقة.

-وأخيرا، تنظيم الاستحقاقات المحتمل تنظيمها سنة 2025.

وتجسيما لهذه الأهداف باشرت الهيئة عقد اجتماعاتها الدورية بخصوص استيفاء الاستعدادات التنظيمية واللوجستية واتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق مختلف النقاط المضمنة في برنامج عمل الهيئة بعنوان سنة 2025، من ذلك دعم وتطوير القدرات البشرية عبر آلية التكوين وتركيز مركز البحوث والدراسات والتوثيق ومركز النداء الخاص بالهيئة.

وقد حدّدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات اعتمادات مقترحة بعد مناقشة الميزانية قدرها 23 مليون دينار والمعروضة على أنظار مجلسكم الموقر وتتوزع وفق طبيعة النفقات كالتالي:

1. نفقات التأجير :حيث ضُبطت نفقات التأجير لسنة 2025 في حدود 14 مليون و228 ألف دينار مقابل 14 مليون و205 ألف دينار مرسمة سنة 2024، أي بزيادة قدرها 23 ألف دينار بنسبة 0.16 %،

2. نفقات التسيير :ضبطت نفقات التسيير تعهدا ودفعا لسنة 2025 في حدود 6 ملايين و751 ألف دينار مقابل 6 ملايين و555 ألف دينار مرسمة بقانون المالية لسنة 2024، أي بزيادة قدرت بـ 196 ألف دينار تمثل نسبة 3 %،

3. نفقات التدخلات :ضبطت نفقات التدخلات تعهدا ودفعا لسنة 2025 في حدود 2 مليون و21 ألف دينار مقابل 171 مليون و709 ألف دينار مرسمة سنة 2024 طبعا باعتبار 170 مليون دينار التي تمثل نفقات الانتخابات لسنة 2024.

وتتمثل استثمارات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات خاصة في شراء منظومات، حيث تم ترسيم اعتماد قدره 500000 دينار تعهدا ودفعا لشراء منظومات إعلامية مواكبة للتطور التكنولوجي وتعصير عمل الهيئة عبر رقمنة بعض وظائفها إلى جانب تحسين جودة العمل.

أما بخصوص نفقات الانتخابات لسنة 2025، فقد تم ضبط تقديرات في حدود 74 مليونا و456 ألف دينار يتم تمويلها عند الاقتضاء من النفقات الطارئة وقد تم ضبط هذه التقديرات لتغطية نفقات:

الانتخابات البلدية في حال إقرارها في حدود 72 مليونا و845 ألف دينار.

الانتخابات التشريعية الجزئية في حال إقرارها في حدود مليون و911 ألف دينار.

المحور الثالث: تطور ميزانية الهيئة: حيث تطورت ميزانية الهيئة منذ سنة 2022، تاريخ مباشرة مجلس الهيئة الحالي، إلى سنة 2025كالتالي:

سنة 2022: 99.4 مليون دينار

سنة 2023: 67.2 مليون دينار

سنة 2024: 4.192 مليون دينار

سنة 2025: 23 مليون دينار

المحور الرابع: نفقات ميزانية الانتخابات والاستفتاءات منذ سنة 2022، تاريخ مباشرة هذا المجلس الحالي:

-استفتاء 25 جويلية 2022 وكلفته 50.3 مليون دينار

-انتخابات مجلس نواب الشعب لسنة 2022 وكلفتها 70.7 مليون دينار،

- الدور الأول لانتخابات المجالس المحلية لسنة 2023 وكلفتها 47.8 مليون دينار

-الانتخابات المحلية (الدور الثاني) لسنة 2023 وكلفتها 23 مليون دينار.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب،

شكرا لكم على حسن المتابعة والاهتمام ويسعدنا الإجابة عن ملاحظاتكم واستفساراتكم، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أشكر السيد فاروق بو عسكر، رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على هذا العرض القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام ونشرع في مرحلة أولى في النقاش العام لأعضاء مجلس نواب الشعب.

قائمة أولية تضم السادة والسيدات النواب المحترمين: عزالدين التايب والفاضل بن تركية وظافر الصغيري ومحمد علي فنيرة وعبد القادر بن زينب وأيمن بن صالح وأحمد بنور وريم الصغير ويوسف التومي ويوسف طرشون وسيرين مرابط وياسين مامي.

المصدح للنائب المحترم السيد عزالدين التايب عن كتلة صوت الجمهورية، له سبع دقائق.

السيد عز الدين التايب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الهيئة والأعضاء المرافقين له،

أنا قليل التدخل في المجلس، ليس لدي الكثير من الأمور للتحدث عنها ولكنني أردت أن أتحدث اليوم في حضوركم. أردت أن أثمن العمل الذي قمتم به، فقد كنتم وراء نجاح مسار 25 جويلية، باستكمال المؤسسات من خلال الاستفتاء والانتخابات التشريعية والمجالس المحلية والانتخابات الرئاسية.

قمتم بدور كبير رغم الانتقادات التي وجهت إليكم في هذه المرحلة وقد تحملتم جميع الانتقادات وكان لديكم الصبر في استكمال هذا المسار واليوم سنشرع بفضل الجهود التي بذلتموها في البناء والتشييد إن شاء الله ونأمل أن نحقق النجاح في هذا المسار.

ما نعرفه أن الهيئة أصبحت تتمتع بإشعاع عالمي وزيارتكم إلى موسكو وبلدان أخرى أكسبتكم خبرة في هذا المجال، نشكركم على مجهوداتكم.

لدي بعض الملاحظات التي أحببت أن أطرحها اليوم وهي تتعلق بالانتخابات في الخارج. حسب اعتقادي وإذا تحدثنا عن الإقبال على الانتخابات، هناك تساؤل حول إمكانية إجراء الانتخابات عن بعد. فمثلا في كندا، حيث المسافات شاسعة، من 200 إلى 300 كيلومتر، بصراحة يصعب على المواطن التنقل من منطقة إلى أخرى للإدلاء بصوته.

ولذا يجب أن نفكر في إمكانية تمكين المواطنين في الخارج من ممارسة حقهم في الانتخابات عن بعد. نفس الشيء بالنسب إلى قطر، تحدثنا مع مجموعة من المواطنين في قطر وهم يواجهون نفس الصعوبة في التنقل للإدلاء بأصواتهم.

أما بالنسبة إلى الدوائر الداخلية في تونس، أود أن أقدم مثالا بسيطا، مثلا دائرة باب بحر معظمهم يؤجرون بيوتا هناك ولكنهم من جهات أخرى على سبيل المثال، إذا أخذنا منطقة "الشرقية"، هناك أحياء مثل حي الخضراء وهي منطقة صناعية، أعتقد أن الوقت قد حان لمراجعة توزيع المكاتب الانتخابية، حيث أن هناك مكاتب لا يذهب إليها أحد بسبب المسافات الطويلة ويتطلب الأمر إعادة توزيع المكاتب خاصة في الدوائر والأحياء وخاصة في الأحياء الشعبية. نفس الشيء بالنسبة إلى الخارج الأمر يتطلب إعادة مراجعة.

هناك موضوع مراجعة مجلة الانتخابات، مثلا إفريقيا لا أظن أنه يوجد 2000 تونسي في الكونغو، سنجد 20 وفي الكوت ديفوار 30. أظن أنه حان الوقت لمراجعة هذه الخارطة على الأقل لكي نتمكن من جعل العملية أسهل.

وهذا شيء يقلقني قليلا في الانتخابات الرئاسية لأن في الانتخابات الرئاسية هناك من يريد أن يشارك في الانتخابات لكن عنده مشكلة، حيث يجد نفسه في مكان يبعد 400 كلم، فلا يستطيع الذهاب لذا يمكن التفكير في استعمال الإنترنت أو أي وسيلة أخرى.

بعجالة أردت أن أساهم في هذا الموضوع ولكن هناك الكثير لقوله إن شاء الله نراجع المجلة الانتخابية، لدينا من يمثلنا في الخارج ولدينا أفكار أخرى سننظر فيها معا لكي نخرج منها بحلول ونتمكن من تنظيم انتخابات أفضل.

نشكركم مرة أخرى على الجهود الكبيرة التي بذلتموها والتي كانت كبيرة جدا والناس لا تعرف كل التفاصيل التي تتم في الخفاء، هناك "ماكينة" تقوم بعملها عندما نرى مثلًا أن هناك 40 مليارا و70 مليارا من الأموال المستثمرة، فهذا يدل على أن العمل كبير، شكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم الفاضل بن تركية عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد الفاضل بن تركية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا برئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،

مرحبا بالوفد المرافق له،

في البداية كما هو الحال مع معظم الناس، أود أن أثمن العمل الكبير الذي تقوم به الهيئة وخاصة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، رغم العراقيل ورغم الإشكاليات التي اعترضتكم، ولكن الحمد لله، انتهت الانتخابات بنجاح وكذلك الانتخابات التي قبلها.

فيما يتعلق بالانتخابات البلدية، كلمتكم "إذا تم إقرارها"، هناك العديد من نقاط الاستفهام هنا. أظن أن معظم الناس في تونس يشعرون بفراغ في البلديات.

الكاتب العام يقول أنه ليس لديه الصلاحيات الكاملة لأداء عمله، ما نعلمه نحن وما يعلمه الشعب أن الانتخابات هي تحت إشراف هيئتكم وأن القرار يعود إلى هيئتكم. إذا كان هناك شيء آخر، لو سمحتم دعونا نتعرف -نحن النواب- على ما هو موجود فيما يخص الانتخابات البلدية.

هناك فراغ في مجلس النواب من سبعة نواب للدوائر الخارجية وأنتم تعلمون هذا، ولكن ما أسمعه هو أن الهيئة هي التي تبادر أو البرلمان يبادر؟

لا، أنا كعضو بمكتب البرلمان، نحن لا نرى أسماء محددة في القوائم التي وردت إلينا من الهيئة. بالنسبة إلينا الموضوع منتهي وعلى الهيئة في أقرب وقت إيجاد حل لهذا الشغور.

أما عن السبب، فإنني أذكركم بأن السبب الأول كان في سنة 2014 حيث كانت القوائم تابعة للأحزاب السياسية وكانت الأحزاب همها الأساسي إعداد القوائم في الخارج وقامت بقائمات بالخارج، كل حزب بطريقته، ثم الهيئة في تونس قامت بدورات تدريبية للأحزاب بخصوص الأمور المالية والحملات الانتخابية ولكن لم تنظم أية دورة تدريبية في الخارج. وأؤكد لكم هذا لأنني

كنت مقيما بالخارج، الأشخاص الذين كانوا مقيمين بالخارج سجلوا أسماءهم في القوائم ولكن لم يتمكنوا من المجيء إلى تونس لإيداع قوائمهم بسبب صعوبة التمتع بإجازة أو عطل وعدم قدرتهم على تحمل التكاليف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ظافر الصغيري غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الهيئة وكافة إطارات الهيئة،

أعتقد أن الانتخابات البلدية والبلدية في حد ذاتها هي أهم مؤسسة في الدولة لقربها من المواطن، إذا تحسنت خدمات البلديات فإن المواطن سيشعر أن هناك تغييرا ملموسا في حياته اليومية.

ما نفهمه بين السطور أنه تم رصد مبلغ للانتخابات لكن "في صورة إقرارها"، ما الذي يمنع إقرار الانتخابات البلدية؟ وهي مدسترة وموجودة في دستور البلاد. هذه حقيقة مهمة جدا لأن هناك تعطيلات كبيرة ونحن كنواب نلمسها.

الوزراء الذين جاؤوا جميعا تحدثنا معهم عن أغلب المشاكل وهي مشاكل بلدية وهناك تعطيل كبير في هذا الشأن.

الشغور في مقاعد مجلس نواب الشعب، زميلي ذكر ذلك، لذلك لن أكرر ما ذكره، من غير المفهوم اليوم ألا نجد مجلس كاملا وهذا يؤثر حتى على القوانين لأننا اليوم، الأغلبية نحتسبها بناء على 161 في النهاية، 181 هي الأغلبية لكن لا يوجد تنسيق بين النصوص وهذا يؤثر على قوانين الدولة التونسية.

أود أن أتحدث عن التحيين الذي حدث، حيث أن هناك العديد من التجاوزات في التحيين الذي يحصل قبل كل انتخابات. أكيد أنكم سمعتم عن شخص جلب كامل "عرشه" من مسقط رأسه إلى حي من أحياء تونس ليصوتوا له في الانتخابات ونجح في ذلك. كيف يمكن أن نثبت أن الشخص فعلا يقطن في نفس المكان الذي ذكره، هذا يحدث وقد حدث من قبل. هذه الأمور تشكك وتضرب نزاهة الانتخابات المحلية وحتى في الانتخابات التشريعية. فيما قبل كنا نسعى للتثبت من خلال شهادة الإقامة أو فاتورة الكهرباء أو غيرها من الوثائق.

فيما يتعلق بالتحيين الأخير، لم يتم أي شيء بهذا الخصوص، لماذا لا نعتمد على التصويت الإلكتروني؟ هذا معمول به في العديد من الدول حول العالم، هذه مهمة جدا.

السيد رئيس الهيئة، من أهم وأوكد واجبات الهيئة هي تحفيز المواطنين على المشاركة في الانتخابات. اليوم في تونس لدينا نسب مشاركة كارثية وهذا أمر غير معقول. قرأت أن نسبة المشاركة 60% ويعتبرونها نسبة كارثية، نحن اليوم في حدود 30% السيد رئيس الهيئة يعني أن 70% من التونسيين لا يبدون رأيهم في الانتخابات.

هذا غير معقول، ما الذي يجعل تونس من أقل بلدان العالم المشاركة في الانتخابات؟ إما أن الهيئة لا تقوم بواجبها في إيصال المعلومات للمواطنين أو أن هناك شيئا آخر يجب تفسيره. وهذا دوركم أنتم في الهيئة.

كلمة في خصوص سقف الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فقد تم صرف 150 ألف دينار بمعدل 1000 دينار في كل دائرة انتخابية. تم تخصيص هذه الأموال لدوائر تضم 70 ألف و80 ألف مواطن. هذه الأمور لا تشجع المواطنين على المشاركة في الانتخابات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا برئيس الهيئة العليا للانتخابات وكامل الطاقم المرافق لك،

أثمن كما ثمن زملائي عمل الهيئة وخاصة عمل الهيئة الفرعية نابل 2، حيث رأينا في الانتخابات التشريعية معاملة وحرفية ووجدنا احتراما يذكر فيشكر، لذلك وجب اليوم شكرهم.

في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ربما على وجه الخطأ وعن غير قصد، وقع إهدار للمال العام، ففي قرمبالية تم فتح مكتب جديد لـ 48 ناخب، هؤلاء وفرت لهم الهيئة المكتب ووفرت لهم الأمن، لكن للأسف كان المكان خاليا، كان يوم أحد ولم يذهب أحد، هذا مكان يوجد به معهد بعيد حتى عن المواطنين واليوم هناك مكتب انتخابات على بعد 50 م وعلى مسافة 200 م هناك مكتب انتخابات آخر، بين مكتبي انتخاب تم فتح مكتب انتخابات آخر بعيد موجود وراء سكة ووراء طريق، حتى المكان غير مدروس، يوم الأحد لا يذهب أحد إلى هناك لأنها منطقة غير آهلة، تم بعث معهد فيها ونحن نقوم بتأمين أبنائنا عند ذهابهم للدراسة لأنهم يتعرضون للهرسلة.

هذا القرار الذي تم اتخاذه باقتراح جهوي وبمصادقة من قبلكم تم حله، 48 ذهب منه 8 والثماني هؤلاء اتصلوا بي وأعلموني بتغيير هذا المقر. هل أن تغيير المقرات اليوم مدروس أو غير مدروس؟ هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية اليوم، عند فتح مقرات جديدة، هل نريد أن نأتي بناخبين جدد أو نقوم بنقلة الناخبين الذين كانوا موجودين لأماكن أخرى؟ الأولى أن نذهب لجلب ناخبين جدد لنرفع من نسب الانتخابات لا أن نبعد الناخب عن منزله، بهذه الطريقة لا يقع ترغيبه في الذهاب للانتخاب.

اليوم بلغنا استياء كبير، هذا المكتب تم فتحه بـ 48 ذهب إليه 8 فقط، نتمنى مراجعة قرار فتح هذا المكتب في الانتخابات القادمة، ربما تم فتحه عن غير قصد أو سوء دراسة أو أنه لم تصل المعلومة الصحيحة أو أننا لم نكن نعلم بأن يوم الأحد تلك المناطق ... كل هذا أدى إلى غلق هذه الهيئة الفرعية نابل 2.

اليوم بجمع هيئات نابل 2 نابل 1، صفاقس 2 صفاقس 1، في هيئة وحيدة لم أر أرباحا من ذلك، في إطار مناقشة الميزانية هل نتج عن ذلك أرباح؟ بدأت ألاحظ وجود إخلالات ولا وجود لأرباح، هذا أولا.

ثانيا، عندما قمنا اليوم بغلق هذه الهيئات الفرعية بنابل 2 هل أنتم في حاجة اليوم لهذا المقر أم لا؟ هذا الأمر نريد أن

ندرسه معكم، فالمقر كان على ملك التجمع وهو مقر مصادر وهو موجود على الطريق الوطنية رقم 1، وثمن المتر مربع هناك تقريبا 2 مليون، إن كان سيتم استغلاله في الخزن فهذا ليس حلا، فقد تقدمت "CNSS" بطلب بخصوصه وكذلك "CNAM" وحتى من الجيش الذي يريدون تخصيصه لمكتب تجنيد. إن كان سيستغل للخزن علينا أن نبحث عن مقر آخر يكون داخل المنطقة ولا يكون على الطريق الرئيسي رقم 1 لحسن استغلال ذلك المقر.

اليوم في إطار تقريب الخدمات للمواطن، إن كنتم ترغبون في فتحه فهذا هو المطلوب وإن كنتم ستعودون للعمل في الهيئة الفرعية نابل 2 في قرمبالية فهذا هو المطلوب وإن قررتم تركه كمركز خزن لا يمكن ذلك بحكم تواجده في موقع استراتيجي هام وسط قرمبالية.

اليوم يتم تمرير القوانين الأساسية في هذا المجلس بـ 81 نحن لا نمرر قوانين بـ 51 % بل بـ 56 %، أي أن القوانين الأساسية عند التصويت عليها بـ 81 هذا يعني 56 %.

المجلس اليوم يعيش حالة فراغ بـ 7 أعضاء ونحن ننتظر ما يمكن أن نفعله في هذا الشأن، نحن ننتظر إجابتكم، شكرا وننتظر منكم إن شاء الله إجابات شافية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات وبكافة إطاراتها، ما شاء الله موكب يشرفنا حضوره اليوم، مرحبا بكم،

سننطلق من ميزانية السنة الفارطة:

السيد رئيس الهيئة، السنة الفارطة تمت مضاعفة ميزانية الهيئة وهذا مفهوم لأن سنة 2024 المتوقع أنها سنة انتخابية فيها انتخابات الغرفة الثانية من المجالس المحلية الجهوية والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وكان من المنتظر حسب ما ذكرتم إجراء الانتخابات البلدية، هذه أيضا كانت ضمن الميزانية وأيضا هناك الانتخابات الرئاسية الدور الأول والدور الثاني.

الانتخابات البلدية لم يتم إجراؤها والانتخابات الرئاسية الحمد لله السيد الرئيس وضع كل شخص في مكانه من الدور الأول وربحنا مصاريف الدور الثاني، ربحنا شيئين، في السنة المقبلة ربما تكون الانتخابات البلدية التي تم تخصيص اعتمادات لها في ميزانية السنة الفارطة موجودة وهذه السنة وجدت " des prévisions" أخرى إذ كان من المفترض إجراء الانتخابات البلدية، بالإضافة إلى 23 مليار الموجودة وإن كانت هناك انتخابات أخرى سنرفع من الميزانية الإضافية وسنضيف 74 مليارا أو المبلغ الذي تم وضعه في الميزانية، بودنا لو تجيبنا عن هذه المسألة.

ثانيا، هناك الفائض المتبقي من الانتخابات الرئاسية للدور الثاني وهذا سيدخل في نفقات السنة المقبلة أي ضمن النفقات ولن نتحدث عن هذه الميزانية لنضيف ميزانية أخرى.

السيد رئيس الهيئة، في الصفحة 13: تم ضبط تقديرات نفقات الانتخابات الرئاسية لـ 2025 في حدود 74 مليار، لا أدري حسب ما تمت مناقشته في لجنة النظام الداخلي وما تمت مناقشته قبل دخولنا للجلسة العامة، ميزانية السنة الفارطة كانت 23 مليار والتي كما ذكرت كان مبرمج فيها العديد من الانتخابات، لذلك إن كان هناك هذه السنة الانتخابات البلدية فقط فقد أصبحنا نتحدث عن 74 مليار و500، لذا الرجاء تفسير هذا.

ما هي بقية التوقعات للمشاريع المستقبلية لسنة 2025 للهيئة، اقتناء وسائل نقل، سيتم اقتناء شاحنة وأربع سيارات وظيفية. الشاحنة سيتم تخصيص 100 مليون لها والأربع سيارات وظيفية سيكون سعرهم 81 مليون و500 السيارة، يجب التخفيض في النفقات لأن الدولة لا تتحمل اشتراء سيارات بـ 81 مليون، يجب أن نراعي وضعيه البلاد خلال هذه السنوات وإن شاء الله سنمتطي جميعا أفضل السيارات حتى شعبنا الكريم.

هناك اعتمادات دفع أخرى: دفع وشراء منظومات إعلامية بـ 500 مليون، هذا استثمار سيساعد كثيرا الهيئة مستقبلا.

السيد رئيس الهيئة، ما أريد قوله وهذا يدخل ضمن اختصاصي، اليوم تحدثت عن العديد من الخرائط التفاعلية، هي خرائط بالأساس ليست تفاعلية هي " des cartes thématiques" تم وضعها على موقع الهيئة، لأن الخرائط التفاعلية تزيد بـ "l'attribut" بـ "l'attribut" والخارطة تتغير، هذا ما يمكن تسميته بالخارطة التفاعلية وهي غير موجودة وقد كنت في مكتب الهيئة وكنت أرى كل هذا. للأسف هي غير موجودة لكن بالنسبة إلى الخرائط انخرطت الدولة فيها وأجرت التحيين إلى غير ذلك، وهذا مكسب للبلاد بفضل اجتهادات الهيئة، بورك فيكم، لكن في منطقتي في سكرة تلك الخارطة وضعت جانبا وكان تقسيم مراكز الاقتراع تقسيما آخر تمام ونحن على ذمتكم السيد رئيس الهيئة وكل الإطارات لمدكم بالوضعيات الموجودة، مواطنون يقطنون بمنطقة وينتخبون بمنطقة أخرى وتم وضع كل الخرائط جانبا، الرجاء تفسير كل هذه النقاط، مع الشكر الجزيل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ريم الصغير غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوفنا الكرام،

سيدي رئيس الهيئة، أثمن كبقية زملائي مساهمتهم في استقرار مؤسسات الدولة ولكن كلنا نعلم اليوم أننا أمام سياسة جديدة في الانتخاب، ألا وهي الانتخاب على الأفراد، بما معناه لا يمكنك تطبيق قوانين على ما كان ساريا سابقا الذي هو نظام الأحزاب.

كيف كانت المرأة سابقا في القائمات الانتخابية؟ كانت تزين بها القائمة فقط، اليوم استبشرنا بانتخابات الأفراد، اليوم أنا من سعيت واجتهدت في دائرة الميدة منزل بوزلفة وأقنعت ببرنامجي بعيدا عن التمويل، الله أعلم كيف كان يكون وبتمويل ذاتي وبعيدة عن كل موضوع يمكن أن يكون له علاقة بالفساد.

سيدي رئيس الهيئة، اليوم بمواردك البشرية التي قد ينقصها التكوين تأخذ بتقريرهم مسلما، اليوم حكم علي أنا كريم الصغير

عن دائرة منزل بوزلفة بـ 36 مليون لعدم شفافية الحملة الانتخابية، 36 مليون كيف يتم ضربها؟ 18 منزل بوزلفة السقف الانتخابي ضارب 2، لماذا كل هذا؟ وأنا في الدورين بلغت مصارفي 2 مليون و800، لماذا المرأة لم تتجاوز السقف الانتخابي المحدد من قبل الهيئة الذي هو 9 ملايين وأنت تطبق عليها فصل 18 ضارب 2 لعدم الشفافية؟ لأنها جاءت متأخرة أو لأنها لم تأت بكراس أنشطة في الدور الثاني، في الدور الثاني لا توجد لدي فواتير ولا توجد لدي "des reçus" ماذا أفعل؟

لذلك أرى أن هذه القوانين اليوم أصبحت حدا أمام المرأة التونسية لدخولها للحياة السياسية وتشجيعها أكثر على ممارسة هذه الانتخابات.

العديد من المجالس المحلية السابقة، كحي البساتين في جرجيس بدون مجالس محلية، لماذا؟ لأن القائمات فيها سقطت لأن لديهم أحكام سابقة -وهنا أتحدث عن المرأة التونسية- حرمتها من ممارسة الحياة السياسية ونحن نسعى أن تقتلع المرأة في الانتخاب على الأفراد التناصف الحقيقي الواقعي بعيدا عن نظام القوائم.

لا أدري هل بقي لدي بعض الوقت..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد فاروق بو عسكر رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والوفد المرافق له،

أضم صوتي إلى صوت زملائي في تثمين دور الهيئة والعمل الجبار الذي قامت به في ظروف استثنائية صعبة، ليس من السهل تنظيم محطات انتخابية التي ساهمت في نجاح مسار 25 جويلية وهذه المحطات هي الاستفتاء، الانتخابات التشريعية، المجالس المحلية والمجالس الجهوية والإقليمية والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وأخيرا الانتخابات الرئاسية. لذلك لا يجب إلا تثمين هذا الدور الهام لكل الهيئة ولإطارات الهيئة الموجودة.

أولا، أردت أن أتحدث عن ضرورة تعديل القانون الانتخابي خاصة بالدوائر بالخارج لأننا اليوم نتحدث عن سد شغور وعندما نتحدث عن هذا الأمر، هل أن الهيئة تقوم بسد الشغور أم أن مجلس النواب هو من يتولى القيام بذلك؟ وقبل الحديث في هذا الموضوع يجب أن نتحدث عن عدد التزكيات التي من المستحيل أن يتم جمعها في بعض الدوائر الانتخابية بالخارج وهي 400 تزكية.

النقطة الثانية تتعلق بالانتخابات البلدية وهي انتخابات مهمة ينتظرها جميع الشعب التونسي، اليوم هناك عديد الإشكاليات على مستوى البلديات لأنه تم تحميل الكتاب العامين مسؤولية تمثيل رئيس بلدية ومجلس بلدي في نفس الوقت واليوم هناك إشكاليات على كامل مناطق الجمهورية، لأن اليوم الكاتب العام بمفرده لا يمكنه أن يفعل شيئا وفي ظل أيضا عدم تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية تسبب هذا في إشكالية إذ لم يعد بإمكان الناس أن يجتهدوا وأصبح الكتاب العامون للبلديات خائفين من أي اجتهاد، لأن أي اجتهاد يمكن أن يؤدي به إلى طريق آخر.

اليوم نجد أن الاعتمادات المخصصة لانتخابات سنة 2025 موجودة ومن الواضح بأن هناك نية تنظيم انتخابات تشريعية جزئية أو انتخابات بلدية، لكن تبقى النية حسب ما ذكرت السيد رئيس الهيئة يمكن أن تكون ممكنة كما يمكن أن تكون غير ممكنة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف طرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي، له عشر دقائق.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وبأعضاده الميامين،

في بلادي رجال ونساء، صدقوا ما عاهدوا هذا الوطن عليه.

هي بالفعل هيئة مستقلة، سادتي الأفاضل ولكن اسمحوا لي أن أقول أنكم لم تكونوا محايدين، لأنكم حين كان الأمر يتعلق بالوطن كنتم عند المسؤولية ودافعتم عن هذا الوطن، خضتم وخاض هذا المجلس الشريف معكم معركة لإنقاذ هذا الوطن من أولئك الذين تآمروا عليه وحاولوا بكل الوسائل توظيف مؤسسات الدولة. تعرضتم إلى انتقادات وتشويه وتشكيك وتهديدات، نعلم ذلك جيدا، سيدي الرئيس الهيئة ونكبر فيكم هذه الوطنية وهذا اللاحياد عندما يتعلق الأمر بإنقاذ البلاد ممن يتآمرون عليها.

قراراتكم كانت شجاعة وجريئة عندما تعلق الأمر بهؤلاء العابثين.

نحن نحترم كل المؤسسات الدستورية في هذا الوطن ونحترم الهيئات القضائية كذلك ولكن عندما نشتم رائحة التوظيف والتآمر لهذه المؤسسات لن نكون محايدين ولا يجب أن نكون محايدين ولم تكونوا محايدين ولكن عدم حيادكم كان لتكريس القانون واحترام الدولة التونسية واحترام القانون الانتخابي وطبقتم هذا القانون على من يجب أن يطبق عليه، نحن نشكر هذه الشجاعة ونثمنها ونعي جيدا حجم الرهان، الرهان هو الوطن وعندما يتعلق الأمر بالوطن لا حياد وبكل شجاعة ولكن دائما وأبدا أقول: في إطار احترام القانون وتطبيق القانون وهذا ما قمتم به عندما استشعرنا جميعنا هذا الخطر، شكرا مرة أخرى.

الآن سيدي الرئيس، أريد أن أتناول بعض النقاط:

أثناء الحملات الانتخابية لاحظنا بعض الأشياء التي يجب مراجعتها واسمحوا لي أن أقول ذلك:

في الانتخابات الأخيرة، سقف التمويل مثل مشكلا كبيرا جدا، لا يعقل أن تكون بحملة انتخابية وأنتم أدرى مني بذلك وقد نظمتم في لحظة فارقة في تاريخ تونس أكثر من انتخابات وما يجب أن ألاحظه هو أنها انتخابات من نوع جديد، لأول مرة نصوت على الأفراد، لأول مرة يكون هناك "processus" لدورات تجرى فيها القرعة وفيها هذه الأشياء وقد نجحتم في كسب الرهان، هذا رأيي.

لا يعقل أن انتخابات رئاسية على مستوى جمهورية تونسية، جمهورية كاملة تضم 24 ولاية، يكون سقف الإنفاق هو 150 ألف دينار وأعتقد أن الجميع يجمع على ذلك.

وأقول ليس لأن هناك فاسدين كانوا يستعملوا المال الفاسد، لا ننفق المال بطريقة قانونية وبطريقة نحترم فيها القانون، غير معقول، في ولاية كاملة تم إنفاق 3 مليون، هذا ليس معقولا، لذلك لا بد من مراجعة هذا سيدي رئيس الهيئة.

ثانيا، بخصوص الشغورات: أدرك جيدا أن المسؤولية ربما غير ملقاة في عاتق الهيئة لتدعو للانتخابات في جهات معينة، لكن أنتم كذلك مسؤولون عن تلك الشغورات، لا بد من وجود مساعي مشتركة مع من لهم رأي أو كلمة في هذا الموضوع لحل هذا المشكل، نحن نصوت الأغلبية المطلقة بـ 81 على قاعدة 161 ولكن واقعيا نحن 154، وهذا غير معقول، لأن هذا قد يطعن فيه حتى في علاقة بذلك، فصوت وحيد يمكن أن يغير، لذلك لا بد أن نجد حلا لهذه المسألة فنحن في دولة واحدة والسيد الرئيس أكد على المقاربة المنظومية في عمل سواء كان في الهيئة الدستورية أو في الوزارات أو إلى آخره،

هذه هي المقاربة المنظومية لأن المشترك بيننا هي مصلحة بلادنا، نحن نفكر في مصلحة بلادنا ومن يقرر ومن لا يقرر، فتونس ليست جزرا معزولة لنبقى في هذه الوضعية غير المقبولة من الناحية القانونية.

في علاقة بالهيئة، هناك العديد من المشاكل في علاقة بإجراءات إدارة العملية الانتخابية، عملية المراقبة أصبحت أحيانا -وأقول ذلك بكل وضوح فقد خضت جميع الحملات الانتخابية وأعلم ذلك-معطلة لعمل المترشح، طوال اليوم يأخذ ورقة ليتحصل على ترخيص وإذا تجاوز الوقت بساعة فإنه يخصم له يوم كامل، إلى غير ذلك، هذه معاناة ونحن مع تشديد الرقابة، فنحن لا نناقش مبدأ مراقبة كل تحرك يقوم به المترشح في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية أو غيرها وأن يكون تحت طائلة القانون،

أنا لا أناقش هذا بل أناقش الإجراءات، أناقش كيفية تطبيق القانون لأن هذه العملية تتطلب التنقل من هنا إلى هناك وتجد من ستودع لديه كذا يبعد عنك 10 كلم ويجب أن تتنقل لتصل إليه ويجب أن تحسب حساب 24 أو 48 ساعة قبل، لا يمكن القيام بهذا، لا يمكن أن تصبح لديك الحرية في إدارة حملة انتخابك بسلاسة، يمكنني أن أقرر ليلة الانتخابات أن أذهب لمكان معين، هذا لا يسمح لي به القانون، لذلك لا بد أن تكون هناك أكثر مرونة في هذه العملية ونحن نبحث عن حلول أخرى، ويمكننا ذلك بالتفكير، فلا ينقصنا الذكاء ولا الخبرة كذلك التي اكتسبناها، هذا هو المشكل الذي عانينا منه.

ثالثا، هناك مشكل حقيقي ألفت نظركم له وقد تطرقت له سابقا سيدي رئيس الهيئة هي مشكل "les panneaux" التي يتم فيها تعليق المعلقات الرسمية، لقد استغربنا من ذلك، تجد في انتخابات 5 في عمادة، الانتخابات التي تليها تجد 2 فقط وعليك أن تبلغ كاتب عام البلدية وأن ترى الهيئة وكذا وبذلك تضيع ثلاثة أو أربعة أيام وتتوقف كل الحملة على "l'axe de temps" الموجودة فيه.

ما المشكل في توسعة هذه المسألة؟ لأننا نريد أن نصل إلى المواطنين وبعد ذلك نقول نسبة المشاركة إلخ، علينا أن نسهل الأمور على الناس، لتضع مثلا "panneaux 10" في عمادة ليتم تلصيق كذا ولدينا مؤسسات وأشخاص يقومون بالمراقبة إلى آخره.

من غير المعقول عمادة شاسعة أضع فيها "panneaux" ويجب كذلك اختيار الأماكن التي يتم وضع "panneaux" فيها أحيانا توضع في مكان ليس له أي علاقة بالمواطنين ويمكنني تقديم أمثلة في ذلك، يجب أن يكون المكان مدروسا لأنه يدخل في العملية ونتائجها، هي دعاية كي نصل إلى المواطنين، لذلك يجب أن نسخر كل الوسائل ليعرف المواطن أن هناك انتخابات.

هناك أشخاص تعيش في أماكن قد لا تعلم أن هناك انتخابات في البلاد أصلا، لذلك لا بد من توسعة هذه المسألة، لا يوجد سبب لكي نضيق ونقول سأضع "panneaux" بينما هو سيرسم المربع على الحائط واترك المرشح يلصق حملته وحده، لا توجد أية تعلة تقول لا يجب أن يكون هناك خمسة أو ستة أو عشرة في عمادة، لماذا اثنان فقط ومرة أخرى أجد خمسة والمرة القادمة أجد إثنين، يجب أن تنظر في هذه المسألة سيدي رئيس الهيئة.

نقطة أخرى مهمة جدا ولا يراد أن يفهم في هذا تشكيك لأن 72 ألف الذين تم تكوينهم فيما أظن، بكل لطف، الهيئة لم تشرع في عملها بعد 25 جويلية، لذلك أرجو منكم أن يكون هناك تحيين في الجهات والمكاتب الفرعية والمكاتب الجهوية، لن أقول إعادة النظر في قائمات رؤساء المكاتب والناس الذين يشرفون على العملية الانتخابية، هناك العديد منهم تم جرهم لذاك الزمن الأسود، نفس الأشخاص ونحن نعرف ولاءاتهم وانتماءاتهم وأقولها بكل وضوح.

ستقول لي سيدي رئيس الهيئة إذا كان هناك تشكيك في شخص ما عليكم أن تقدموا لي طعن، أهكذا ستجيبني أم لا؟ لا..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد يسري البواب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الهيئة ومرحبا بإطارات الهيئة،

لا يفوتني أن أنوه بالوقفة الوطنية والقانونية للهيئة في تطبيق القانون مع كامل الحياد، في فترة ما تم التلاعب بالقانون لصالح أحزاب معينة أو جهات معينة، لكن اليوم أظهرت الهيئة موقف سيحسب لها وسيذكره التاريخ إن شاء الله.

السيد رئيس الهيئة، بالنسبة إلي الإشكال الكبير الموجود اليوم هو نسبة المشاركة في الانتخابات والحلول التي يمكننا الوصول إليها كهيئة أو نحن كمجلس للترفيع في نسبة المشاركة، لأنه غير معقول فالمواطنة والانتماء لهذا البلد تبدأ من ممارسة حقوق المواطنة هذه، حق الانتخاب، اليوم هناك عزوف عن المشاركة في العملية الانتخابية خاصة من الشباب.

من بين المشاكل التي أردت أن ألفت النظر إليها هي مشكل الطلبة، خاصة عندما تكون العملية الانتخابية وسط السنة

الدراسية مما يسبب إشكالا كبيرا بالنسبة إلى الطلبة، فطلبتنا لا يمكنهم التحول والرجوع لمسقط رأسهم أين تم ترسيمهم للقيام بالعملية الانتخابية، تقول لي يجب تحيين المكان، هو لا يدري ما برنامجه، ففي السبت والأحد يمكن أن يعود ويكون لديه ما يقوم به، علينا إيجاد حل لتسهيل ولوج الطلبة وممارستهم للعملية الانتخابية في مكان دراستهم ويجب أن نجد الحل بالترسيم الآني أو الظرفي في تلك العملية الانتخابية في مكان تواجدهم يوم الانتخابات.

شيء آخر وعدتني به السيد رئيس الهيئة هي عدم استغلالكم قاعات الرياضة خلال الفترة الانتخابية وهذه الإشكالية بقيت متواصلة ولدينا عديد الأطفال والشباب والعديد من الرياضيين والجمعيات التي تشعر بقلق تجاه هذا الأمر إذ يتوقف النشاط الرياضي بالنسبة إلى الأطفال، هذا غير معقول..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها عشر دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الهيئة العليا الوطنية المستقلة للانتخابات وكافة الوفد المرافق له،

الوفد اليوم كامل، يبدو لي أن كافة أفراد الهيئة حاضرون اليوم، مرحبا بكم،

في الحقيقة أنا فخورة جدا بمناقشة ميزانية المهمة الخاصة للهيئة، لماذا؟ لأننا اليوم وكأننا خرجنا من حرب: حرب تطهير البلاد وحرب افتكاك البلاد من الناس الذين أرادوا أن يلعبوا بها،

سيدي رئيس الهيئة، سيذكركم التاريخ جميعا لأن اصطففتم مع الوطن بكل حياد، أعيدها بكل حياد،

نحن كمجلس نواب الشعب كانت لدينا مبادرة، واتهمنا مرارا وتكرارا أننا نخدم لصالح شخص معين أو أننا نعمل مع الهيئة، لكن عندما نرى الفقرة الأخيرة من قرار المساعدة على التنفيذ إنه إن اقتضى الأمر تأجيل الانتخابات، أي أننا هنا دخلنا في العبث السياسي وهنا أقول "Bravo" للهيئة التي كانت مصطفة مع البلاد والعباد.

السيد رئيس الهيئة، هناك موضوع آخر أردت الحديث فيه وهي عبارة عن بعض المقترحات: لماذا في الدورات التكوينية التي يتم القيام بها لإطارات الهيئة لا تكون معممة على لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والحصانة الموجودة في البرلمان التونسي؟ هذا سيجعلنا نفهم عمق الهيئة ودورها على الميدان.

أمر آخر، عندما نتحدث اليوم عن الانتخابات البلدية، ما المانع أن يكون نائب شعب سواء كان من مجلس نواب الشعب أو المجلس الوطني للجهات والأقاليم مراقبا في الانتخابات؟ لأنني أعلم أننا لم نتمكن من القيام بذلك في الحملة الرئاسية، لأنه يتعذر علينا هذا الشيء، كان من المفروض أن تكون الانتخابات البلدية اليوم في صلب مهامنا وفي الحقيقة أكثر شيء يمسنا الآن هي البلديات.

في ما يخص الشغور، لقد حان الوقت، عليك بالقيام بالخطوة الأولى خاصة في التزكيات، 400 تزكية في كندا وأميركا والبلدان الإفريقية من المستحيل جمعها، لا أدري ربما يتم ضم الدوائر أو التقليص في عدد التزكيات، هل سيكون هذا نفس تكافؤ الفرص بيني كنائب شعب في الداخل أو حتى في فرنسا ونائب شعب على بقية الدوائر؟

اليوم عندما أكون محملة بمهام الجالية التونسية بكندا - لأنني كنت في كندا- ويكون لدي ثلاث دقائق، هل سأمرر زهور السيجومي أولا لأني وصلت لهذا المجلس بأصواتهم أم الجالية التي تؤمن بي أيضا وأنا أمثل صوتهم هنا؟ لأنه لا يوجد نائب ينوب الجالية التونسية بكندا.

سيدي الرئيس، أردت أن أتحدث اليوم أيضا في "EVMs machine" سأبقى أكلمك عنها كلما رأيتك "Electronic voting machines" وقد كانت لسيادتكم المبادرة وأبرمتم اتفاقية مع الهند بأنه بإمكاننا العمل بها، لقد حان الوقت، كنت أحبذ أن نجربها مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على مستوى عمادات وإن نجحنا في ذلك تأكد السيد الرئيس أن نسبة المشاركة ستتضاعف، فالحاجة للرقمنة ستساهم في تشجيع الناس على الانتخابات.

سيدي الرئيس، لا أكذب عليك لقد استغليت العشر دقائق لأن جدول أعمال الجلسة اليوم غير مكثف لأتحدث عن أحداث عجيل، لقد كانت لدي أمانة هؤلاء الناس ولا يكفيني الوقت لأتحدث عنهم، عندما تحدثت عن الشركة الاتصالية للخدمات، اليوم هناك أبطال تونس، أبطال الحريق الذي اندلع يوم 14 مارس 2024 بمستودع الشركة الخط الثالث لتعبئة قوارير الغاز بالمنطقة البترولية برادس، اليوم هؤلاء الأشخاص الأبطال (أظهرت السيدة النائبة صورا) إلى غاية اليوم يعانون من حروق متفاوتة الخطورة،وهذه الصور أبثها بترخيص وإذن منهم.

أبطال تونس الذين نجونا من كارثة حقيقية لا فقط في المنطقة البترولية بل في كل الأحياء المجاورة لها في رادس، السيد العميد، هؤلاء الناس اليوم واسمحوا لي زملائي أن أذكرهم بالاسم لأنهم يستحقون لفتة من مجلس النواب وتكريم وورد جميل على ما قاموا به وهم: صابر العسيلي وحسني الحناشي ومحمد عبد الله وعادل المالكي ومحمد بودية وأيمن موسى وأشرف الجلالي وسامي المرزوقي ومالك العسيلي وأمان الله الذميري وعاطف الطرابلسي، في الحقيقة بقدر ما سنشكركم قليل خاصة عائلة الفقيد سليم بن جميع رحمه الله ونتمنى الشفاء لجميع المصابين.

لماذا ذكرت هؤلاء اليوم، من غير المعقول أن يفسخ الوالي الذي يأتي قرارات الوالي الذي كان قبله، كان من المفروض أن يتم تجديد عقود المصابين وعودتهم لمباشرة عملهم بداية من 1 جوان 2024، في انتظار استكمال الإجراءات الإدارية ليتم دمجهم بشكل استثنائي في الشركة، هل يعقل؟ نحن نتحدث بداية من مارس لننسى شهر مارس أفريل، ماي، جوان، جويلية، أوت، سبتمبر، أكتوبر ونوفمبر، ثمانية أشهر لإدماج مصابي حدث وطني وحدث بطولي بامتياز، توفي فيه شهيد العمل، لماذا؟

لأنهم يشتغلون بعقود المناولة، إن كنا عاجزين اليوم على تسوية وضعية بشكل استثنائي لعشرة أشخاص، فكيف يمكننا تسوية وضعية الآخرين الذين حملونا أمانة الحديث عنهم؟

إن عقود المناولة والله السيد رئيس الجمهورية يذهب بالملف الأحمر وأنا أحمل معي دائما ملفا أزرق طوال النهار، أجلب معي صور مواطنين، من العيب اليوم في زمن البناء والتشييد وأجد أن مجلس النواب يقوم بعمله والهيئة تقوم بمهامها وتوفر المؤسسات التشريعية التي ستضمن حقوق البلاد، واليوم السيد رئيس الجمهورية يتحدث عن التحجير والقطع مع كل أشكال العبودية والاضطهاد، حقيقة هناك استغلال لحقوق العملة إلى أبعد حدود، وما زلنا نتحدث عن أشخاص سننظر إليهم بشكل استثنائي.

هذه الصور كما ترون (أظهرت السيدة النائبة صورا) وهذا مطلب الترخيص الذي تقدموا به للإدماج لرئاسة الحكومة، لدي عديد الوثائق، فقد طالبوا حتى بمقابلة السيد رئيس الحكومة، رجاء لفتة إليهم، وقد استغليت هذا الوقت للحديث عنهم وإن شاء الله يكون صوتهم قد وصل، سامحونا إن قصرنا في حقكم وما قمتم به حقيقة سيذكره التاريخ كما سيذكركم أنتم السيد رئيس الهيئة، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

زميلاتي زملائي الأفاضل،

نمر الآن وفي مرحلة ثانية إلى النقاش العام لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

السيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،

السادة أعضاء الهيئة المحترمون،

حضرات السادة والسيدات نواب البرلمان،

أسعد الله صباحكم جميعا،

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في الجلسة العامة المتواصلة المخصصة اليوم لمناقشة مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

كما يسرني أيضا أن أخص بالتحية السيد رئيس الهيئة وكافة أعضائها الذين أثبتوا على مر السنوات التزامهم الراسخ بخدمة الديمقراطية وترسيخها كنهج وطني في تونس.

بداية، أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير للهيئة العليا المستقلة للانتخابات على ما بذلته من جهود جبارة وما تتحلى به من حرفية عالية في إدارة الاستحقاقات الانتخابية.

لقد أثبتم من خلال التزامكم بمبادئ الشفافية والاستقلالية أنكم الركيزة الأساسية لضمان نزاهة العملية الانتخابية، مما عزز ثقة الشعب التونسي بمؤسسات الدولة ومسارها الديمقراطي وأن المجلس الوطني للجهات والأقاليم إلى جانب المجالس المحلية والمجالس الجهوية والإقليمية هم ثمرة هذا الجهد الوطني المميز الذي قادت الهيئة مسيرته بنجاح.

وقد لمسنا عن قرب المستوى الرفيع من الاحترافية التي تديرون بها مختلف المراحل الانتخابية والتي جعلت من تونس نموذجا يحتذى به في إدارة الانتخابات في فترة تعج بالتحديات.

السيد رئيس الهيئة، إن ما قامت به الهيئة مؤخرا من جهود مثمرة لإنجاح الاستحقاق الرئاسي كان له الدور البارز في إشعاع صورة تونس على الصعيدين الداخلي والخارجي، لقد أثبتم للعالم أن تونس لن تكون إلا دولة تحترم إرادة شعبها وتصون قرارها المستقل.

إن هذا النجاح ليس مجرد إنجاز تقني، بل هو رسالة حضارية تؤكد قدرة تونس بشعبها ومؤسساتها على مواجهة التحديات وترسيخ قيم الحرية والديمقراطية.

فنجاح مسار انتخابي واستمرارية تركيز مؤسسات الدولة في مناخ ديمقراطي نزيه يمثل شهادة حية على أن السيادة في تونس تبقى دائما للشعب صاحب السلطة الأصلية وهو كذلك رد حضاري على كل من شكك في قدرة تونس على الحفاظ على كفاءتها وريادتها.

سيدي رئيس الهيئة،

السادة نواب البرلمان،

نؤكد أن الشعب التونسي هو من يصنع التاريخ بإرادته الحرة، وأنه القادر على تحويل التحديات إلى إنجازات، نتمنى لكم وللهيئة التي تمثلونها مزيدا من النجاح والتوفيق في إتمام رسالتكم الوطنية ونحن في المجلس الوطني للجهات والأقاليم نعبر عن دعمنا الكامل انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن نجاح تونس هو نجاحنا جميعا.

شكرا مجددا وعاشت تونس حرة مستقلة وعاشت الجمهورية.

نمر الآن إلى مناقشة مهمة الهيئة العليا المستقلة وأحيل الكلمة بداية إلى السيد النائب المحترم بلقاسم يعقوبي، له ست دقائق فليتفضل.

السيد بلقاسم يعقوبي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات،

السيدة والسيدات أعضاء الهيئة المستقلة للانتخابات،

مرحبا بكم في بهو مجلس نواب الشعب،

في بداية كلمتي أتوجه بالشكر الجزيل للهيئة العليا المستقلة للانتخابات وإلى كل الهيئات الفرعية بكامل تراب الجمهورية.

إن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي واحدة من الهيئات الدستورية الخمس ويعود تاريخ إصدار قانونها الأساسي في 20 ديسمبر 2012 وهي المشرفة على تنظيم الانتخابات والاستفتاءات والإشراف عليها في جميع مراحلها وضمان سلامة المسار الانتخابي ونزاهته وشفافيته وفق الفصل 126 من الدستور.

وهي تتمتع بذلك بالسلطة الترتيبية في مجال اختصاصها، والهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي هيئة مستقلة ودائمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، تؤمن انتخابات واستفتاءات حرة ونزيهة وديمقراطية وتسهر على كل المستلزمات لكل الهيئات الفرعية بكامل الجمهورية وتتابع النتائج والمخالفات الانتخابية وتسهر على جمع الأصوات وتؤمنها وتفرزها وتصرح بالنتائج بكل أمانة وصدق الأولية منها والنهائية.

كما تعد روزنامة الانتخابات وتضمن قائمة الناخبين وضمان حق الاقتراع لكل المواطنين والمواطنات.

ضمان حق الترشح حسب الشروط القانونية المتعلقة بالموضوع.

قبول المطالب والترشحات للانتخابات.

متابعة الحملات الانتخابية والحرص على المساواة بين كل المترشحين.

تنظيم حملات لتوضيح العملية الانتخابية والحث على المشاركة فيها.

مراقبة الحملة الانتخابية يوم إجراء الانتخابات وعملية الاقتراع والفرز.

ومن هذا المكان بالذات أتوجه بالشكر مرة أخرى للهيئة المستقلة للانتخابات وفروعها لما قامت به في كل الانتخابات بدايتها من مجلس الشعب إلى المجلس المحلي إلى الوطني وهذا شرف عظيم لتونس وبداية لتنوير تونس في المشارف الدولية وإن المجلس الوطني للجهات والأقاليم مع كل الهيئة المنتخبة للانتخابات في كل شيء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم جاب الله بن صالح، له ثلاث دقائق.

السيد جاب الله بن صالح

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

الزملاء والزميلات،

السلام عليكم،

مرحبا بكل إطارات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وعلى رأسها السيد فاروق بو عسكر، ونحن فخورون بوجودكم بيننا.

نحن كمجلس وطني للجهات والأقاليم نثمن مجهوداتكم في إدارة جميع المراحل الانتخابية، لقد أثبتم استقلاليتكم وحرفيتكم في أداء مهامكم على أحسن وجه وخاصة في تطبيق القانون الانتخابي بأيادٍ غير مرتعشة، أخذتم القرارات الحاسمة بكل استقلالية وحيادية. شكرا لكم ووفقكم الله في المحطات الانتخابية القادمة.

سيدي رئيس الهيئة، من خلالكم أوجه تحية شكر وتقدير إلى الهيئة الفرعية للانتخابات بقبلي، فرغم قلة الإمكانيات البشرية واللوجستية قامت بدورها على أحسن وجه وقدمت جميع التسهيلات والتوضيحات سواء للناخبين أو المترشحين وأنا كنت أحد أعضائها قبل الترشح لانتخابات المجالس المحلية.

سيدي رئيس الهيئة، تحرص الدولة على القطع مع التشغيل الهش وحفظ كرامة الإنسان، لذلك الرجاء النظر في وضعيات أعضاء الهيئة الفرعية بقبلي وتسوية وضعياتهم والتحسين من ظروف عملهم من خلال انتدابهم بصفة كاملة وتمكينهم من جميع حقوقهم، وفقكم الله وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم رياض الدريدي، له ثمان دقائق.

السيد رياض الدريدي

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بزملائي النواب من المجلسين،

مرحبا برئيس الهيئة المستقلة للانتخابات،

مرحبا بأعضاء الهيئة بدون استثناء،

سيدي رئيس الهيئة، قبل أن أبدأ وردت علي عدة اتصالات - وأعرف أن الأمر لا يخص الهيئة- حول القانون الذي ينظم عمل المجالس المحلية والجهوية والإقليمية، اتصلوا بي يوميا من بنزرت وجندوبة وتطاوين ومدنين وتونس ونابل ونحن نعرف أن هذا ليس مجاله وقلته في عدة مناسبات، الرجاء التسريع في القانون الأساسي للمجالس المنتخبة ليكون العمود الفقري متكاملا ونحن بطبعنا كما أقول لزملائي في المحلي أن جذورنا تمتد من المحلي وقد التقينا بالسيد فاروق في ندوات في العاصمة، وقلنا بأننا جئنا متطوعين منذ أول يوم وأقول لزملائي بأن هذا القانون سيحفظ لكم حقوقكم وينظم عملكم، لكن صبرا والرجاء الإسراع.

سيدي الرئيس، نظمت الهيئة أربع محطات انتخابية بامتياز، فأقول لكم شكرا جزيلا على كل المجهودات المبذولة من كل فرد من أفراد الهيئة بدون استثناء.

اكتسبت الهيئة خبرة كبيرة ولكن يجب العمل على تفادي العزوف وتكثيف الحملات التحسيسية، حيث تنقص الحملة الإشهارية، صحيح أنني أساند الإعلام العمومي لكن السيد فاروق لا يشاهد كل التونسيين الإعلام العمومي، فالرجاء الاتجاه قليلا للإعلام الخاص حتى يكون التحسيس أكثر وتكثيف الحملات التحسيسية للارتقاء بنسبة المشاركة.

يستغرب العديد من الناس من نسبة المشاركة، وهو أمر طبيعي، وأردت من الهيئة أن توضح لكن لم أسمع أنها فعلت ذلك، لأنه تمت إضافة ما يقارب مليونين إن لم أكن مخطئا بصفة آلية، فهل قمتم بإحصائيات حتى تعرفوا هل أن العزوف فيه نسبة كبيرة من المليونين لأنه كانت 7 ملايين وأصبحت تفوق 9 ملايين؟ هل من ذلك المكان أم لا؟ فإن ثمة إحصائيات والهيئة أدرجتهم آليا، فأجبني.

سيدي الرئيس، يجب إيجاد منظومة تكنولوجية تربط كل مراكز الاقتراع في الجمهورية، وقتها ننتخب ببطاقة التعريف ولن يتواصل التحيين، فلا يحين اليوم وحدثت إشكالية مثلا كان في أريانة وذهب إلى سوسة فلا يتمكن من الانتخاب، وقتها نضمن نسبة إقبال مرتفعة.

سيدي الوزير، عندي اقتراح آخر إن استطعنا الإشراف على انتخابات عدة منظمات مثلا اتحاد الفلاحين واتحاد التجارة لإضفاء أكثر شفافية واستقلالية حين تنظمها الهيئة العليا المستقلة.

سيدي الوزير، سأتحدث عن ذوي الإعاقة، أشكركم مرة أخرى لأنني واكبت الملتقيات التي تمت مع ذوي الإعاقة وكثفتم العمل، لكن نظرا إلى العراقيل التي لديهم هناك عدة ممرات ناقصة كذلك نقص المرافقين في مكاتب الاقتراع، أعرف الميزانية لكن نود أن تؤخذ هذه بعين الاعتبار.

سيدي الرئيس، تلقى عدة نواب خطايا من محكمة المحاسبات وهذا في نظري يرجع لعدم توجيههم وإيصال المعلومة من الوكيل المالي، لأنني لاحظت وقتها أن هناك من يفهم وهناك من لا يفهم، وحدثت معي واقعة، صحيح لم تصلني خطية، فأنا لدي دفتر التبرعات وهي أموالي الخاصة ولم يقل لي الوكيل أنه حتى الأموال الخاصة توضع تبرع وحين ورد علي السؤال من أين لك هذا المبلغ لـ "gazoil"؟ قلت له بأنه مالي الخاص وضعته والتبرع حسبما فهمت الفكرة يكون من طرف آخر وليس مني أنا

ولا يمكنني كنائب أن أتبرع لنفسي، أود أن يكون التكوين أفضل حتى تصل المعلومة كما يجب للمترشح.

التثبت مليا من رؤساء المراكز في استقلاليتهم وخاصة في دوائر الخارج، لأن لدينا المعلومات، الأفضل أن نتثبت كثيرا في استقلالية رؤساء الدوائر في دوائر الخارج.

السيد رئيس الهيئة، هناك عدة نقاط إن شاء الله سنذكرها في التوصيات، مثلا أن يقول بأن من يحصل على أكثر أصوات سيتولى رئاسة المجلس المحلي، كيف ذلك؟ وتجد في عمادة 5000 ساكن وعمادة فيها 2000 ساكن، يجب أن نغير حسب النسبة، ومن حصل على نسبة أكثر سيكون رئيس المجلس المحلي في تلك العمادة.

والقرعة في المرور من المحلي إلى الجهوي وأعرف أن فيها فلسفة وفيها تمشي، لكن لم يقبلها العديد من الناس ولم تستسغها ونود إن شاء الله بعد خمس سنوات أن نرى كيف تتم.

أشكر جزيل الشكر الهيئة الفرعية لولاية أريانة فقد عملوا كثيرا معنا وأحاطونا من البداية، والحمد لله فقد كانت انتخابات ناجحة وإن شاء الله يتم أخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار في الانتخابات البلدية إن تم إجراؤها من أجل أن نتقدم ونفتخر أن لدينا هيئة مستقلة للانتخابات بهذه المهنية والاستقلالية والحرفية وأعيد القول تونس في القلب والقلب لها والسلام عليكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

نحيل الكلمة للسيد النائب المحترم هيثم صفر، له ست دقائق.

السيد هيثم صفر

شكرا سيدي الرئيس،

نجدد الترحاب بالسيد فاروق بو عسكر رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومرافقيه،

كما أجدد الترحاب بالسادة نواب الغرفتين بالوظيفة التشريعية،

أوجه تحية بادئ ذي بدء لكل أعوان ومراقبي ورؤساء مكاتب ورؤساء مراكز وغيرهم من أعوان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

أشكر أيضا الأعوان الذين سهروا على تحيين مراكز الاقتراع وعملوا بتفان على الميدان وتعرضوا إلى مضايقات ولكن كانوا جنود الخفاء الذين سهروا في المرة الأولى للتحيين والمرة الثانية أيضا ولم يتوانوا على القيام بمهمتهم.

كما سهروا على إنجاح الانتخابات المحلية والجهوية والإقليمية والوطنية والانتخابات الرئاسية وبذلوا مجهودا جبارا.

السيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تتلخص مداخلتي في ثلاث نقاط أساسية أود التركيز عليها:

النقطة الأولى مرتبطة أساسا بالوضع البلدي في البلاد التونسية، حيث لاحظنا غياب برمجة انتخابات بلدية في المهمة الخاصة لهيئتكم في سنة 2025، حيث لا يخفى على سيادتكم الأهمية التي يمثلها المجلس البلدي في تسيير هذه الجماعة المحلية خاصة في ظل ما لاحظناه من خوف لدى جل الكتاب العامين لاتخاذ القرارات في البلديات والذين تحملوا مسؤولية تسيير البلديات في ظل غياب المجالس البلدية. السؤال المطروح متى ستتم برمجة انتخابات بلدية؟

النقطة الثانية، في ظل استكمال الانتخابات التشريعية سواء في الغرفة الأولى أو الغرفة الثانية والرئاسية وعدم برمجة انتخابات بلدية أوجه لسيادتكم السؤال التالي: ما هو برنامج الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2025؟

النقطة الثالثة والمتمثلة في سؤال ما هو مآل عدم تسوية وضعية المترشحين للانتخابات المحلية مع دائرة المحاسبات؟

أريد أن أشير إلى نقطة أود أن تأخذوها بعين الاعتبار حول النقل، لإنجاح الانتخابات يستوجب القليل من التركيز على النقل في المناطق الريفية لأن غياب النقل فيها أو قلّته ساهم في التقليص من نسبة المشاركة للفاعلين في المناطق الريفية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم فتحي معالي، له ست دقائق.

السيد فتحي معالي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،

السيدات والسادة المرافقون،

باسمي الخاص ونيابة عن كافة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم أقول لكم مرحبا،

لقد ساهمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في إنجاح المسار الانتخابي من خلال الإعداد الجيد لهذه المناسبات التي عرفتها بلادنا في كنف الحرفية والشفافية والنزاهة. هذا النجاح لم يكن وليد الصدفة بل هو ثمرة مجهود كافة أعضاء الهيئة وهي بذلك ومن خلال هذا الجهد قد قدمت أنبل خدمة للوطن تجسدت في المحافظة على الأمن السياسي والاجتماعي لبلادنا.

وتعتبر الهيئة ركيزة أساسية للديمقراطية بتوفير بيئة عادلة للمنافسة لجميع المترشحين، والضمان لكل مواطن في المشاركة في الحياة السياسية.

في مسيرة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عرفت هذه الأخيرة مراجعات في طريقة عملها وفي القوانين واللوائح الانتخابية بطريقة دورية تتماشى والتطورات السياسية والاجتماعية.

وقد سعت الهيئة العليا للانتخابات إلى خلق قنوات تواصل بينها وبين الهيئات الفرعية للانتخابات لضمان انسيابية العملية الانتخابية، هذا ما لمسناه جهويا.

لقد عملت الهيئة الفرعية للانتخابات بجهة قبلي بكل حرفية في المسيرة الانتخابية محليا وجهويا وإقليميا ووطنيا وفيها رحابة صدر وحسن قبول، رغم أن تجربة هذه الانتخابات جديدة عليها فقد نجحت في رفع التحدي، ينسحب هذا على جميع الهيئات الفرعية وهنا سيدي الرئيس، أريد أن أضم صوتي لصوت زميلي للنظر في وضعية موظفي الهيئات الفرعية.

إلا أن ما تقدم لا يمنع من الوقوف عند بعض الهنات المتمثلة في:

-نقص في الموارد المالية والبشرية على المستوى الجهوي.

-مزيد العمل على توعية المواطنين خاصة الفئة الشبابية بالإقبال والمشاركة في الانتخابات.

-مزيد توظيف الوسائل التكنولوجية بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئات الفرعية فيما يتعلق بتبادل المعلومات.

ثم ما هي استعدادات الهيئة العليا للانتخابات في المواعيد القادمة؟ وما تقييم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتجربتها؟

سيدي الرئيس، نحن كأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم نبارك جهدكم ونرجو لكم التوفيق في المحطات الانتخابية القادمة التي ستجذر مسيرة البناء والتشييد، عاشت تونس بنسائها وشبابها ورجالها حرة مستقلة منيعة رائدة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة سعيدة شقير، لها ثلاث دقائق.

السيدة سعيدة شقير

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب برئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وكافة الأعضاء والإطارات المرافقين له،

مرحبا بكم تحت قبة البرلمان في حضرة الرئيس والسادة النواب من المجلسين،

لعبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات دورا هاما في تنظيم الانتخابات وفي السلم الاجتماعي لأول مرة منذ الدورات الفارطة، حيث حدثت عدة تجاوزات، بينما مع السيد فاروق بو عسكر لاحظنا أن هذه المخالفات كانت قليلة جدا، شكرا وهذا يعود إلى حسن تنظيمكم وحسن رعايتكم وكانت هناك وقفة حازمة وتوعية كبيرة سواء في وسائل التواصل الاجتماعي أو في مستوى الإعلام أو المباشر.

أريد هنا أن أشير إلى مسألة مهمة حول الفريق المنظم في الهيئات الفرعية الذين معكم، إذ أتمنى مع الخبرة التي اكتسبوها وتعاملنا معهم وكانوا على مستوى عالٍ من الحرفية في مستوى المعلومة ومستوى مواكبتهم للانتخابات، نتصل بهم أحيانا حتى في وقت متأخر من الليل فيكونوا متواجدين والمعلومة موجودة والتعامل سلس، بارك الله فيهم وأقترح عوض أن نأتي في كل مرة بفريق ونكونه وهذا فيه نوع من هدر المال العام، لمَ لا يتم انتداب هذه الإطارات السامية أصحاب الخبرة الكبيرة؟

سيدي، مسألة أخرى تخص تمثيلية المرأة في المجالس، رغم تشجيعات السيد الرئيس لكن كانت محدودة للغاية، هذه المرأة هذا العنصر الفعال وهذا العنصر الذي يمثل نصف المجتمع لمَ لا تكون هناك تحفيزات وتشجيعات ولم لا يتم سن قانون ينص على تمثيلية أكثر للمرأة، صحيح أنها موجودة لكن غير كاف صراحة، ونتمنى أخذ هذا العنصر بعين الاعتبار.

سيدي، مسألة أخرى في عمادة سيدي بوسعيد التي يترشح عليها عضو موجود معنا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم، لكن مكانه بقي شاغرا في سيدي بوسعيد، وللآن في هذه العمادة لا يوجد عضو في المجلس المحلي.

سؤال أخير: متى سيتم الإعلان عن الانتخابات البلدية لسنة 2025؟ ومتى ستنطلق؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم يوسف برقاوي، له خمس دقائق.

السيد يوسف برقاوي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والوفد المرافق له،

السادة نواب المجلسين،

السادة الإداريون،

السادة الحضور الكرام،

تدخلي اليوم ليس بناقد أو معاتب وإنما شاكر للهيئة العليا المستقلة للانتخابات على دورها الفعال والمميز وذلك لعدة اعتبارات.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لها أدوار حيوية، كما نعرف والتي تقوم بها لتعزيز العملية الديمقراطية وضمان سير شفافية ونزاهة مطلقة، باعتبارها تلعب دورا هاما في توعية المواطنين على اختلاف أجناسهم وصفاتهم بأهمية المشاركة في الانتخابات، بهدف عدم وجود تجاوزات أو مخالفات وهي الضامن الوحيد لجعل المواطنين وتمكينهم من اختيار ممثليهم بحرية وبفضل استقلالية الهيئة يتم الحد من تدخل السلطات الأخرى في العملية الانتخابية مما يعزز مصداقيتها للعملية الانتخابية.

كما تعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على ضمان الشفافية والنزاهة باعتبارها الضامن الوحيد لتعزيز الثقة في النتائج، مما يجعلنا دائما متأكدين بأن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لها دور محوري في النظام الديمقراطي بتونس على اختلاف ولاياتها ومعتمدياتها وعماداتها.

نعرف أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تتعرض في بعض الأحيان للانتقادات من بعض الأحزاب السياسية حول استقلاليتها واتهاماتها بالتواصل مع جهات أجنبية وأحزاب معينة وهذا منتظر، من عمل صادق، هذه من بعض التحديات التي تواجه الهيئة والتي تؤثر على سير العملية الانتخابية في تونس.

السيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، أود أن أقترح عليكم بعض المقترحات حول ضمان استقلالية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ألا وهي:

-التوعية والتثقيف حول أهمية المشاركة في الانتخابات وضمان نزاهتها.

-يمكن ضمان العمل على ندوات تعليمية للمواطنين حول دور الهيئة وكيفية المشاركة الفعالة.

-تشجيع المواطنين على التطوع كمراقبين في مراكز الاقتراع لضمان استقلالية العملية الانتخابية.

-التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية لتعزيز دور الهيئة.

أخيرا، أود أن أعبر عن شكري وتقديري للهيئة العليا المستقلة للانتخابات على جهودها الكبيرة خاصة في الفترة الأخيرة وفي ضمان نزاهتها وشفافية العملية الانتخابية في تونس وهذا ما

لمسناه في انتخابات المجلس الوطني للجهات والأقاليم، شكر خاص لرئيس الهيئة والوفد المرافق له كل باسمه وصفته، شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم كمال الماجري، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد كمال الماجري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد رئيس الهيئة العليا للانتخابات والوفد المرافق له،

السادة النواب المحترمون،

شكر خاص من المجلس الوطني للجهات والأقاليم على المجهودات التي قامت بها الهيئة العليا للانتخابات في إنجاح مسار الانتخابات والانتخابات المحلية والجهوية والإقليمية وصولا إلى المجلس الوطني للجهات والأقاليم، لكن هناك بعض النقاط الجوهرية التي تستحق النظر فيها.

أولا، عملية تحيين القائمات الانتخابية تستوجب المراجعة، ففي القائمات الانتخابية التي صارت أخيرا لم يجد بعض الناخبين أسماءهم فيها.

ثانيا، أهمية تركيز منسقين محليين قارين في المعتمديات يقومون بعملية التحيين الدوري مع العمد والسلط الأمنية للتحيين الحيني للسكان وذلك للمساعدة في أعمال الإدارة الفرعية عند الحاجة.

إعطاء أكثر صلاحيات للمنسقين المحليين لتسهيل العملية الانتخابية على المترشحين وتفادي كثرة التنقل إلى مراكز الولايات للإدارات الفرعية أو ولايات أخرى من أجل دوائر المحاسبات.

عدم الاستقرار المهني للمنسقين يؤدي إلى نوع من الخوف من أداء واجبهم المهني لأنهم يعملون لفترة انتخابية محدودة وزمن محدود وهم مواطنون عاديون.

سيدي الرئيس، يعمل المنسقون شهرا أو شهرين ثم يصبحوا معطلين، ألا يمكن إعطاؤهم منحا؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة زكية معروفي، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة زكية معروفي

شكرا سيدي الرئيس.

مرحبا بالسادة النواب من الغرفتين،

مرحبا بكافة أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

سيدي الكريم، نشكركم على مجهوداتكم اللامشروطة من أجل إنجاح كل المسارات الانتخابية في البلاد التونسية، كما نشكركم على نجاح مسار المجلس الوطني للجهات والأقاليم. نحن اليوم لم نصل إلى هذه المرحلة إلا بفضل مجهوداتكم الجبارة لإنجاح المسار الانتخابي ولكن هناك بعض التفاصيل التي أود التطرق إليها وخاصة فيما يتعلق بعملية تحيين العمادات.

التحيين الأخير الذي تم لم يكن كافيا، فعلى سبيل المثال عمادة الحدائق بمنزل بورقيبة من بين 15 ألف مواطن يوجد فقط 1500 مواطن محين وهذا ما جعلني أواجه صعوبة كبيرة في الحصول على 25 تزكية من شباب دون 35 سنة، فعندما تحاول إيجاد هؤلاء الـ 1500 وتبحث عمن هم دون 35 سنة تجد عددا قليلا جدا منهم مهتما بالعملية الانتخابية وهو ما يجعل التزكيات صعبة المنال خاصة إذا كان هناك أكثر من مترشح في نفس المنطقة.

لذلك يجب أن يكون تحيين السجلات عملية مستمرة طيلة السنة وليس فقط خلال فترات الانتخابات فالهيئات المعنية بالانتخابات ينبغي أن تعمل على مدار العام على تحيين بيانات المواطنين في كامل الجمهورية التونسية.

بالنسبة إلى التحيين الآلي الذي وقع في الانتخابات الرئاسية، فقد واجه بعض الناخبين في ولاية بنزرت مشاكل خلال الانتخابات الرئاسية، حيث وجدوا أنفسهم مسجلين في مراكز اقتراع بعيدة جدا عن أماكن إقامتهم، كما حدث في منطقة جرزونة.

ولترسيخ التجربة الديمقراطية وقيم المشاركة في الانتخابات لدى الشباب، أقترح إدراج أنشطة تربوية حول الانتخابات داخل المدارس والمعاهد الثانوية "avec des simulations" يمكن على سبيل المثال تنظيم انتخابات مصغرة لاختيار رئيس القسم، مما يساعد الأطفال والمراهقين على فهم التجربة الديمقراطية منذ الصغر وسيكون لهذه المبادرة الأثر الإيجابي في غرس حس المواطنة وتعزيز وعي الشباب بأهمية الانتخابات.

كما نحتاج إلى رزنامة واضحة للانتخابات خاصة فيما يتعلق بسد الشغورات في المجالس المحلية بالجمهورية التونسية، هل ستتم انتخابات جزئية في كل المناطق دفعة واحدة أم ستجرى على مستوى كل عمادة على حدة؟

خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، واجه بعض نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم صعوبة في تقديم تزكياتهم ومن بينهم النائب محمد علي بحرون، الذي واجه عراقيل إدارية عديدة بسبب كونه كفيفا، حيث كان عليه التنقل إلى البلدية مع مرافق لإتمام إجراءات التزكية. لذلك يجب العمل على توفير تسهيلات أكبر لذوي الاحتياجات الخصوصية ولهذه الفئة من المواطنين.

كما لاحظنا أيضا غياب الترتيبات اللازمة داخل مراكز الاقتراع لاستقبال الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة، لم يكن هناك أشخاص لمساعدتهم ولم تكن هناك تجهيزات مناسبة تمكنهم من التصويت بسهولة ودون عراقيل، هؤلاء مواطنون لهم نفس الحقوق مثل غيرهم ويجب أن نضمن لهم الظروف الملائمة لممارسة حقهم الانتخابي بكرامة واستقلالية.

أرجو من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم إبراهيم هاني، له دقيقتان، تفضل.

السيد إبراهيم هاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد رئيس المجلس،

شكرا سيدي رئيس الهيئة العليا للانتخابات ومرافقيه،

وشكرا زملائي النواب بالغرفتين.

حتى لا أطيل على مسامعكم، شهادة شكر وتحفيز، أود في البداية أن أشكر الساهرين على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على تأطيرٍ أعوانها وحيادها على التجاذبات السياسية رغم الضغوطات المسلطة عليهم من الداخل والخارج وما مرت به من تحديات لضمان الديمقراطية والشفافية والنزاهة في العمليات الانتخابية داخل تونس وخارجها.

ختاما، أوجه تحية إجلال وإكبار إلى الهيئة المستقلة للانتخابات في القيروان، لما شهدناه من انضباطٍ وتفان في العمل بداية من عمليات التحيين إلى يوم الاقتراع، وصولا إلى الإعلان عن النتائج.

سيدي رئيس الهيئة العليا للانتخابات، أود أن أوجه تحية إلى أعوان التحيين، رغم صعوبات التضاريس في المناطق الريفية، حيث أن أغلب الطرق وعرة وتتطلب مشقة كبيرة في التنقل، فقد رأينا هؤلاء الأعوان في كل شبرٍ من أرض القيروان سواء في الأرياف أو في المدن ولا يختلف عاقلان على حياد هذه المؤسسة ووقوفها مع الشعب التونسي للتعبير عن اختياراته ووقوفها في نفس المسافة بين المترشحين وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عبد الرؤوف كلاعي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عبد الرؤوف كلاعي

شكرا سيدي الرئيس.

نرحب بالسيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والوفد المرافق له.

أولا، نتقدم بالشكر إلى كل أعضاء الهيئة وكافة الإطارات والأعوان العاملين لما قدموه من جهد لإنجاح الانتخابات الرئاسية.

ثانيا، كما نشكر الهيئة على حرفيّتها وحيادها التام في الانتخابات وحرصها الشديد على تطبيق الدستور والقانون.

ثالثا، نطالب الهيئة بتقديم المزيد من التوضيحات حول سجل الناخبين وعمليات تحيينه.

رابعا، ما هو برنامج الهيئة بخصوص تفادي النسبة المرتفعة في العزوف عن المشاركة في الانتخابات؟ وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، ختاما أحيل الكلمة للسيد جلال القروي، له خمس دقائق.

السيد جلال القروي

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،

السادة أعضاء الهيئة المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن أتوجه إليكم اليوم ليس فقط للتعبير عن تقديري لعملكم بل أيضا لتقديم بعض الأفكار التي قد تساهم في تعزيز فاعلية الهيئة وتحقيق نجاح أكبر في الاستحقاقات القادمة.

أولا، تطوير النظام الرقمي للهيئة، إن اعتماد التكنولوجيا بشكل أوسع سواء في تسجيل الناخبين أو الفرز الإلكتروني للأصوات أو متابعة سير العمليات الانتخابية سيقلل من الأخطاء البشرية ويوفر وقتا وجهدا كبيرين، بالإضافة إلى ذلك، يمكنكم إنشاء منصة إلكترونية تفاعلية تمكن المواطنين من متابعة كل التفاصيل بشفافية.

ثانيا، تعزيز التواصل مع المواطنين، إن زيادة الوعي الانتخابي هي المفتاح لضمان مشاركة أوسع، لذا أقترح إطلاق حملات إعلامية منتظمة عبر وسائل الإعلام التقليدية والمنصات الرقمية لتوضيح أهمية المشاركة وتبسيط شرح الإجراءات الانتخابية خاصة في المناطق الريفية.

ثالثا، التدريب المستمر لأعضاء الهيئة والعاملين، إن نجاح الانتخابات يعتمد على كفاءة الفرق التي تشرف عليها، لذا يجب تنظيم دورات تكوينية دورية لجميع الموظفين والمتطوعين، بما في ذلك مجالات القانون الانتخابي وإدارة النزاعات واستخدام التقنيات الحديثة.

رابعا، تطوير آليات مراقبة الانتخابات، من المهم تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية لضمان شفافية الانتخابات، كما يمكن استخدام فرق مراقبة متنقلة لمتابعة كل مركز اقتراع عن قرب.

خامسا، تعزيز الاستقلالية والثقة: لزيادة مصداقية الهيئة، يجب الحرص على الالتزام التام بالحياد تجاه كل الأطراف السياسية وضمان أن تتخذ جميع قرارات الهيئة وفقا للقانون دون أي ضغوط.

سيدي الرئيس، لدي ثلاثة أسئلة وأرجو الإجابة عليها إن أمكن:

"l'échéance" القادمة هي الانتخابات البلدية، ماذا بنا أن نعرف متى ستتم في 2025؟ فالمواطنون وخاصة في عمادة سيدي بوسعيد يتساءلون عن الموعد ليتهيؤوا وليستعدوا لها.

ثانيا، في عمادة سيدي بوسعيد ترشحت بمفردي فوجدت نفسي في المجلس الوطني للجهات والأقاليم ورئيسا للجنة المالية بالمجلس الوطني وهو ما يتطلب عملا متواصلا من الصباح إلى الليل ولم يعد لدي وقت كاف لخدمة عمادتي. أعلم أنه ستجرى انتخابات جزئية، نحن ننتظرها، المواطنون يسألون، يريدون الترشح لتعويضي لكنهم لا يعرفون متى ستجرى الانتخابات الجزئية.

المسألة الثالثة والهامة جدا، في الانتخابات البلدية، بودنا أن كل "مقيم" في العمادة هو الذي ينتخب أعضاء البلدية، لدينا مشكل في سيدي بوسعيد منذ انتخابات 2018، حيث لدينا أكثر من 1700 ناخبا لا يقيم في سيدي بوسعيد، يقيمون بالمرسى وقرطاج وفي تونس.

الأشخاص الذين تقدموا هم من جلبوهم وسجلوا في سيدي بوسعيد، لذا نأمل أن يقع تحيين هذه القائمة ولست أدري كيف ستفعلون، هناك من له بطاقة تعريف في سيدي بوسعيد ويسكن خارجها وهناك من هو ليس من سكان سيدي بوسعيد أبدا ويأتي وينتخب، خصوصا حتى ينتخب ذلك الشخص بعينه، بودنا أن تحل الهيئة هذه المشكلة.

السادة الأفاضل، إن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ليست فقط مؤسسة لإدارة الاستحقاقات الانتخابية، بل هي

أيضا صمام أمان للديمقراطية في تونس، نجاحكم في هذه المهمة ينعكس مباشرة على استقرار البلاد ومستقبلها.

أجدد التزامي كعضو في هذا المجلس بدعم عملكم بكل الوسائل الممكنة وأثق بأنكم قادرون على تحقيق نقلة نوعية تجعل التجربة الانتخابية التونسية نموذجا والسلام عليكم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، هكذا ننهي المداخلات حول نقاش مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ونشكر جميع النواب.

نرفع الجلسة لعشرين دقيقة لتمكين السيد رئيس الهيئة من إعداد الإجابات ثم نعود للاستماع للإجابة، شكرا.

(كانت الساعة الحادية عشرة والربع صباحا)

استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

(كانت الساعة منتصف النهار إلا عشرين دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين،

أجدد لكم التحية ونمر الآن إلى الاستماع إلى أجوبة السيد فاروق بو عسكر، رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثين دقيقة، فليتفضل.

السيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا للسادة أعضاء مجلس نواب الشعب والسيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم على تفاعلهم وعلى جملة الملاحظات القيمة والأسئلة والاستفسارات.

طبعا مجلس الهيئة موجود اليوم تقريبا بكامل طاقمه بالإضافة إلى السادة المديرين المركزيين والمديرين في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وسنكون على ذمتكم للإجابة عن بعض الملاحظات في كنف الصراحة، كما عودت الهيئة المواطن التونسي والشعب التونسي.

الكثير يتساءل وهو سؤال تكرر في أكثر من مناسبة حول برنامج الانتخابات لسنة 2025 وتحديدا الانتخابات البلدية، طبعا لا يخفى عليكم أن النظام الدستوري تغير بشكل جوهري في تونس، حيث أصبحنا نعمل في ظل دستور جديد هو دستور جويلية 2022، كما أن القانون الانتخابي تغير بشكل كبير بمقتضى قوانين متتالية منذ سنة 2022 إلى سنة 2023، حيث صدر المرسوم عدد 8 لسنة 2023 بالتوازي مع المرسوم عدد 10 الذي يتعلق بتنظيم انتخابات المجالس المحلية وتركيبة المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، كان هناك مرسوم هام جدا وهو المرسوم عدد 8 لا يقع الحديث عنه كثيرا وهو يتحدث عن الانتخابات البلدية وبالتالي الإطار التشريعي من حيث الجاهزية الانتخابية بمقتضى ذلك المرسوم الذي يعود كما تعلمون إلى شهر مارس 2023.

تبِعا لذلك انتخابيا هيئة الانتخابات من حيث جاهزيتها ومن حيث الاعتمادات المرصودة ومن حيث الإطار القانوني الانتخابي جاهزة، طبعا الانتخابات البلدية أو البلديات عموما هي جمعيات عمومية محلية منصوص عليها في الدستور وبالتالي ستكون هناك في كل الأحوال انتخابات بلدية لتعويض المجالس البلدية التي تم حلها.

ولكن الأمر لا يتعلق فقط بالإطار القانوني الانتخابي، فكما تعلمون فإن المجالس البلدية تتطلب قوانين تعمل بها، هناك طبعا مجلة الجماعات المحلية التي تعود إلى سنة 2018 ولكن من البديهي أن هذه المجلة أصبحت لا تتلاءم مطلقا مع دستور الجمهورية التونسية الصادر في جويلية 2022 وبالتالي فإن الإعداد للانتخابات البلدية يتطلب أولا تنقيح القانون المنظم لعمل المجالس البلدية صلب مجلة الجماعات المحلية.

هذه نقطة مفصلية ومركزية في تحديد الموعد ولا ننسى أنه حتى في سنة 2018 أجريت أول انتخابات بلدية بعد دستور 2014، لكنكم تذكرون أنه تم تأجيل تاريخها حيث كانت مبرمجة في ديسمبر 2017، ثم أرجئت إلى شهر ماي 2018 لسبب واحد وهو أنه لم تتم المصادقة على مجلة الجماعات المحلية، فلا يمكننا التحضير لمجالس بلدية دون إعداد الأرضية القانونية التي ستعمل بها، هذا من الناحية المبدئية.

ثم ثانيا، تغيرت هيكلة الجماعات المحلية واللامركزية في تونس بعد صدور دستور 2022، فإلى جانب المجالس البلدية هناك جماعات محلية أخرى قد تكون موجودة في نفس الرقعة الترابية أو في رقعة أكبر وهي المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، وهي جماعات عمومية محلية شأنها شأن المجالس البلدية ولها نفس الطبيعة الدستورية والقانونية.

فالأمر يتطلب أيضا في تقديرنا، وأتحدث هنا كرجال قانون، لأن هذا ليس من مهام هيئة الانتخابات أن يتم إعداد الأرضية القانونية المتعلقة بالقانون الأساسي المنظم للجماعات المحلية الأخرى الجديدة المحلية والجهوية والإقليمية وتحديد علاقاتها فيما بينها وخاصة علاقتها بالمجالس البلدية.

ما أقوله في هذا المستوى كهيئة انتخابات فإنها جاهزة لتنظيم أي انتخابات في ظرف ثلاثة أشهر مهما كان نوعها وتقريبا منذ سنة 2022 دخلنا في ماراطون انتخابي ضمن آجال قصيرة جدا وليس لدينا أي إشكاليات مادية أو لوجستية أو اعتمادات مالية، كما أن القانون الانتخابي البلدي موجود ولحسن الحظ صدر منذ ذلك التاريخ، ولكن يبدو لي أن مجلسكم الموقر أدرى بالوضعية القانونية للمجالس البلدية التي سيتم انتخابها وعلاقتها بالمجالس الأخرى. وهناك أيضا مسألة جوهرية أخرى وهي أنه بعد صدور دستور 2022 أصبحت هيئة الانتخابات هيئة دستورية مستقلة تشرف على العملية الانتخابية وتنظمها في كل مراحلها.

لكن الهيئة لا تتخذ قراراتها بمفردها في هذا الموضوع وهذا في إجابة على سؤال آخر يتعلق بالانتخابات التشريعية الجزئية، فالهيئة لا تنطلق في أي عملية انتخابية دون صدور أمر لدعوة الناخبين وهذه مسألة بديهية وواضحة وأصبحت أكثر وضوحا بعد صدور دستور 2022 وبتنقيح القانون الانتخابي، فلا يمكن

للهيئة مباشرة أي عملية انتخابية إلا بعد صدور أمر وهو أمر دعوة الناخبين وهي صلاحية دستورية للوظيفة التنفيذية.

ولكن هيئة الانتخابات في كل الأحوال من دورها وواجبها أن تجهز نفسها لوجستيا وماديا لتنظيم أي انتخابات تطلب منها وذلك طبعا في إطار الدستور والقانون.

أما بخصوص مسألة تحديد المواعيد الانتخابية فهناك الانتخابات الدورية التي تجرى كل خمس سنوات سواء بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية وفق الدستور أو وفق القانون الانتخابي الذي ينص على أن تجرى الانتخابات خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من كل مدة نيابية، لذلك يكون موعد الانتخابات معروفا لدى هيئة الانتخابات التي تشرع بدورها في تنظيم تلك الانتخابات قبل تلك المدة.

لكن إذا كنا أمام انتخابات تجرى لأول مرة، كما هو الحال بالنسبة إلى الانتخابات البلدية التي ستجرى على ضوء دستور 2022، بداهة يجب أن يصدر قرار سياسي لإجرائها ويجب صدور هذا الأمر الذي يخول للهيئة أن تنفق من ميزانيتها ومن ميزانية الشعب التونسي لتنظيم الانتخابات، فالهيئة لا تنظم أي انتخابات ولا تقوم بالتزامات مالية أو بشرية إلا بعد صدور هذا الشرط القانوني الشكلي، سواء كان الأمر يتعلق بالانتخابات البلدية أو حتى بانتخابات جزئية، فلا يمكن إجراء أي انتخابات سواء عامة أو جزئية إلا بصدور أمر دعوة الناخبين وهذا ينطبق على كل أنواع الانتخابات.

سيدي الرئيس، أود أن أدقق في خصوص المرسوم عدد 8 ودائما أكرر أن هذا المرسوم هام جدا في علاقته بعديد الأشياء، في علاقة بالانتخابات البلدية أو حتى في علاقة بالانتخابات التشريعية الجزئية، كان هناك تنقيح صدر بمقتضى ذلك المرسوم للقانون الانتخابي حيث أضيف في الفصل 34 وكما تعلمون صدر هذا المرسوم في مارس 2023 ونقح الأبواب المتعلقة بالانتخابات البلدية، ولكن نقح مسألة في انتخابات مجلس نواب الشعب في الفصل 34 وأضاف حالة من حالات الشغور.

ونحن كهيئة انتخابات قراءتنا لهذا الفصل تقول أن حالة الفراغ التي سماها النص الشغور النهائي أضاف نقطة جديدة أي إلى جانب الوفاة والعجز والاستقالة وفقدان العضوية وسحب الوكالة إلى غير ذلك هناك حالة جديدة أضافها المرسوم عدد 8 تضمن نفس الصيغة الواردة في المرسوم عدد 10 المتعلق بالمجلس الوطني للأقاليم والمتعلق بسد الشغورات في المجلس الوطني للأقاليم وهي حالة فراغ والنص يقول فراغا وليست شغورا، لأن الشغور يأتي بعد الشغل وهي مسألة مبدئية، يعني أن ذلك المقعد غير مشغول من الأساس.

لذلك تمت إضافة هذه النقطة وهي فراغ المقعد المخصص للدائرة الانتخابية بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات لأي سبب من الأسباب، ويبدو لي أن شمولية هذه النقطة تنطبق على كل أنواع الشغور مهما كانت طبيعتها سواء كانت أصلية بمعنى لم يتم إنتاج نائب لذلك المقعد، أو مستجدة بعد تنصيب المجلس مثل حالات الوفاة أو الاستقالة، هذه قراءتنا نحن كهيئة انتخابات لهذه النقطة ولكن المسألة لا ترتبط فقط بهذا الجانب، بل تتعلق بجوانب أخرى كما ذكرت في علاقة بقرار إجراء الانتخابات وبأمر دعوة الناخبين.

بالنسبة إلى بعض النقاط الأخرى، هناك بعض المسائل السريعة التي تعد اقتراحات أكثر منها أسئلة ونحن للأمانة نتفاعل كثيرا مع اقتراحات السادة النواب سواء من الغرفة الأولى أو الغرفة الثانية، فكل اقتراح نرى فيه فائدة وإيجابية ويحسن من أداء الهيئة نأخذ به ونعمل على تطبيقه خاصة أنكم خضتم العملية الانتخابية وتعلمون كل المراحل وكنتم على علاقة دائمة تقريبا مع طواقم الهيئة وأحيانا حتى مع مؤسسات أخرى في علاقة بالانتخابات، لذلك فإن أي اقتراح إيجابي نثمّنه ونعمل به على غرار ما طرحه السيد النائب بخصوص إجراءات مراقبة الحملة الانتخابية، حيث أشار إلى وجود بعض التعقيدات ما يمكن أن يدخل في السلطة الترتيبية يمكن للهيئة التحثيث فيه، وهذا ما قمنا به سابقا، مثل تقليص أجل 48 ساعة إلى 24 ساعة فقط من خلال مذكرات وجهت إلى الهيئات الفرعية.

لكن هناك بعض الإجراءات الموجودة في القانون الانتخابي ولا يمكن للهيئة تجاوزها بسلطتها الترتيبية ومثال على ذلك مسألة تحديد أماكن تعليق اللافتات، مع أننا نستشير أهل الذكر في هذا الشأن، فإذا قررت الهيئة تخصيص أماكن للتعليق في بلدية معينة فإنها تستشير البلدية مبدئيا وقد تستشير أيضا العمدة أو المعتمد، فالهيئة لا تحدد هذه الأماكن بصفة اعتباطية لأنها لا تملك معرفة دقيقة للمكان الأمثل للتعليق.

لذا تبدأ الاقتراحات من البلدية أو السلطة المحلية الموجودة هناك وصولا إلى الهيئة الفرعية ووصولا إلى الهيئة المركزية ولكن يمكن تدارك ذلك مستقبلا بإتاحة أكثر أماكن لتعليق اللافتات.

هناك أيضا مقترحات إيجابية يمكن أن نأخذ بها بخصوص موضوع توقف النشاط الرياضي، يتم التنسيق في هذا مع السادة الولاة والمجلس بذاته، كمجلس هيئة الانتخابات لدينا إحساس عميق أن الانتخابات التي تدوم ثلاثة أشهر لا تعطل الأنشطة الرياضية ولكن بخصوص هذا الموضوع نحن نحاول كلما تم اقتراح مكان آخر من السلطة الجهوية، مرة أخرى، فمن يقدم المعلومة لهيئة الانتخابات هي السلط الجهوية والمحلية، يمكننا إيجاد حلول أخرى.

أيضا بخصوص تحيين الطلبة، صحيح أن بعض المواعيد الانتخابية تتزامن أحيانا مع الموسم الدراسي الجامعي أو غيره مما يسبب صعوبات وسنتحدث في هذا بعد حين، فقد قامت الهيئة بإجراءات جديدة بخصوص التحيين لتسهيل هذه المهمة على الجميع.

تم طرح سؤال أيضا من الإخوة نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم حول القانون الأساسي وقد أجبت على هذا السؤال جزئيا في الجزء الأول من مداخلتي.

القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والجهوية والإقليمية يتعين صدوره عن قريب وهيئة الانتخابات خاصة بالنسبة إلى أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم هي من أكثر المؤسسات التي تدعم نشاط الغرفة الثانية وتحاول بطريقة أو بأخرى إيصال مشاغلها في هذا الموضوع ولكن حسب متابعتنا العامة وأنتم أدرى طبعا، أنتم الوظيفة التشريعية، هيئة الانتخابات ليست في علاقة مباشرة مع هذا الموضوع ولكن كمؤسسة نقول يجب إصدار هذا القانون في القريب العاجل لتوضيح العلاقة بين المجالس المحلية المنتخبة وحتى علاقتها بالمجالس البلدية.

تم أيضا اقتراح ربط جميع مراكز الاقتراع بمنظومة وهذا الاقتراح نحن بصدد العمل عليه وإن لاحظتم في الانتخابات الرئاسية الأخيرة تم تفعيل هذا الاقتراح بالنسبة إلى المراكز الموجودة بالخارج، أي كل مراكز الانتخابات في الدول التي جرت فيها الانتخابات بالخارج في أكثر من 45 دولة تم ربطها بالشبكة يوم التصويت وتمت بذلك إتاحة ما يعرف بالتصويت الحر، أي أن بإمكان أي ناخب التصويت في أي مركز في الخارج وهذه العملية نجحت.

في الداخل هناك مسائل لوجستية قد تتجاوز هيئة الانتخابات في علاقة بالربط بالأنترنت لكل المدارس الابتدائية وأنتم تعرفون وضعية البنية التحتية في العديد من المدارس، خاصة في بعض المناطق التي يصعب ربطها بشبكة الأنترنت وهو الشرط الضروري للقيام بالربط الآلي لجميع المراكز يوم التصويت.

هناك سؤال أيضا حول ترؤس المجلس المحلي للمترشح بأكثر الأصوات، هذا مرسم في المرسوم عدد 10 وموجود في القانون الانتخابي ولكن في الدورة الأولى فقط، أي أن رئيس المجلس المحلي الذي يتقلد رئاسة المجلس المحلي بأكثر الأصوات هو رئيس الدورة الأولى بعد الانتخابات خلال الثلاثة أشهر الأولى وبعد ذلك يتم التداول حول تلك الرئاسة بين جميع أعضاء المجلس المحلي ممثلي العمادات، هذه المسألة موجودة في القانون ولا يمكن للمتحصل على أكثر الأصوات أن يرأس المجلس المحلي طوال المدة، بل يتم ترؤسه للمجلس بداية المدة ثم يتم التداول حول هذا الموضوع.

برنامج الهيئة لسنة 2025، طبعا كنت أتحدث وأقول أن الهيئة تقوم بإعداد ما يلزم لتنظيم الانتخابات، مبدئيا هناك إمكانية لتنظيم انتخابات بلدية، هناك إمكانية لتنظيم انتخابات تشريعية جزئية، قد يكون هناك أيضا إمكانية لتنظيم انتخابات سد شغور في بعض المجالس المحلية الشاغرة والتي إما يكون بها مقعد واحد من البداية أو أن من كان فيها ارتقى إلى أحد المجالس العليا فأصبح مقعده شاغرا في هذا الموضوع.

مسألة التثقيف الانتخابي، وهذه الفكرة نعمل عليها بالطبع، وستسمعون بوجود شراكة والشراكة موجودة في الحقيقة سابقا، ولكن سنحاول تفعيل البرنامج التثقيفي الانتخابي خاصة للناشئة، أي لتلاميذ الابتدائي والثانوي وهذه مسألة نحن بصدد العمل عليها وإن شاء الله سيتم تكريسها قريبا بالتنسيق مع وزارة التربية والتكوين المهني خاصة.

بالنسبة إلى موضوع التحيين وطرحت عديد الأسئلة حول هذا الموضوع، التحيين لا يتم بشكل اعتباطي كما يخيّل للبعض لأن التحيين قانونيا وترتيبيا مرتبط بإثبات الانتماء الفعلي للدائرة الانتخابية، عندما نقول الانتماء الفعلي للدائرة الانتخابية بالقانون ليس بالضرورة يقطن هناك، يمكن أن يكون قاطنا هناك له الحق في التسجيل هناك ولكن يمكن أن يكون لديه عقار هناك بينما يقطن بمكان آخر ولكن لديه عقار في تلك الدائرة، من حقه التنقل لتلك الدائرة بالقانون حتى وإن لم يكن يقطن هناك، بل أكثر من ذلك يمكن أن تكون لديه علاقة مهنية بتلك الدائرة، يكون لديه محل تجاري أو تكون لديه "باتيندا" فيصبح من حقه أن ينتخب في تلك الدائرة.

خلاصة الأمر، لا تجد شخصا موجودا في دائرة ليس له أي رابط، إما أنه يقطن هناك أو تكون لديه أرض هناك ويمكن ألا تكون على علم بتلك الأرض، لكن يقدم لنا ما يفيد بأن لديه عقارا، إما أن هذا العقار مسجل في الملكية العقارية أو مسجل في دفاتر البلدية، في الأداء البلدي لكن لديه ما يثبت بأن لديه صلة بتلك الدائرة ويمكن أن يكون لديه نشاط مهني وهذا موجود في القانون الانتخابي، فلا تستغربوا أن تجدوه ينتخب في دائرة وتقولون ما علاقته بهذه الدائرة؟ لديه علاقة بتلك الدائرة، لكن ربما لا تعرف نوع علاقته بها.

بالإضافة إلى ذلك فإن الهيئة تتثبت في عملية التحيين، إن طلب شخص التحيين خاصة عندما يتعلق الأمر بالتغيير من دائرة إلى أخرى، نحن نطالبه بإثباتات، هو حر في التنقل من مكان إلى مكان والإثباتات كما ذكرتها كشهادة ملكية، عقد شراء، عقد كراء، فاتورة كهرباء أو ماء، هو يقوم بدفع معاليم "الباتيندا" التي لديه أو يدفع معاليم الأداء البلدي، في هذه الحالة من حقه قانونيا وحتى الهيئة لا يمكنها منعه من ذلك، هذا حقه القانوني وهو موجود وعليكم أن تعودوا إلى القانون الانتخابي في الفصل 7 و8 ستجدون هذا الموضوع.

بالنسبة إلى الدوائر المحلية، نفس الشيء القاطن بالدائرة حتى وإن كان على وجه الكراء له الحق في التسجيل في تلك الدائرة وهذا معمول به في المعايير الدولية الفضلى في الانتخابات وبطبيعة الحال، القانون الانتخابي يستلهم من ذلك.

أريد أن أعود إلى الانتخاب بالخارج، في جانب آخر بالإضافة إلى مسألة الشغور في المقاعد، نحن في انتخابات سنة 2024 الرئاسية إن لاحظتم اتخذنا إجراء تاريخيا في تقديرنا لأنه لم يتم القيام به منذ سنة 2011 وهو التصويت الحرّ، لأن مشكل التونسيين بالخارج والناخبين بالخارج وهذه مشكلة عويصة منذ 2011 وتواصلت إلى الاستفتاء أنه يوم الانتخاب يجد نفسه مسجلا في مكان غير مركز اقتراعه الأصلي، في تونس إن كانت هناك وضعية داخل تراب الوطن لا يوجد مشكل، لأن مراكز الاقتراع قريبة لا يوجد إشكال ولكن بالخارج مراكز الاقتراع تبعد عن بعضنا مئات إن لم أقل آلاف الكلومترات وهناك مراكز اقتراع تتطلب أن يمتطي طائرة للقيام بالاقتراع.

لذلك أخذنا على عاتقنا أنه بتطبيقة لكن بشرط الربط، لهذا قلت أن له علاقة بالربط بالأنترنت، لأن في سفاراتنا وقنصلياتنا وفي دول الخارج تقريبا لا يوجد لدينا مثل هذه الإشكالية، لذلك تم إحداث تطبيقة ومكنا كل تونسي موجود في الانتخابات وموجود يوم الاقتراع يوم 6 أكتوبر أو 4 و5 و 6 لأن الانتخابات في الخارج تجرى على مدى ثلاثة أيام بإمكانه أن ينتخب في أي مكتب اقتراع.

هذه العملية إحصائيا ساهمت في زيادة نسب الاقتراع في الخارج بنسبة 55%، أي الأشخاص الذين صوتوا في الخارج في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، انتخابات 6 أكتوبر نصفهم 55% منهم استفادوا من هذا الإجراء، أي لو لم يكن هذا الإجراء لما صوت 55% وهذه مسألة إيجابية.

نود وهذا من بين أهدافنا وإن شاء الله بالشراكة مع مؤسسات أخرى كوزارة التكنولوجيا أن يتم هذا حتى في الداخل، لكن هناك إشكال تقني لوجستي يتجاوز هيئة الانتخابات في علاقة بالربط بالشبكات للمدارس الابتدائية التونسية.

السيد الرئيس،

السادة النواب،

بالنسبة إلى الاقتراع عن بعد في الخارج، نفس الشيء، نحن كهيئة انتخابات مع هذا الاقتراع لكن هناك مانع تشريعي للأمانة، أي أن الهيئة ليست لا تريد أن تتيح حق التصويت الإلكتروني أو عن بعد للخارج.

نحن نود كما قمنا بالتصويت الحر بالخارج ونجح وهذا يدخل في سلطتنا الترتيبية، لا يتطلب تدخل أي جهة أخرى ولكن الاقتراع إنك تصوت عن بعد، هذه تتطلب تنقيح القانون الانتخابي، لأن القانوني الانتخابي الموجود لدينا يشترط التصويت الحضوري في مركز اقتراع وخلوة وصندوق إلى غير ذلك.

بإمكان مجلسكم الموقر إن أتيحت الفرصة لتنقيح القانون الانتخابي فإن الهيئة هي على الأقل مع إدراج هذا الإجراء بالنسبة إلى تصويت التونسيين بالخارج كمرحلة أولى ثم نقيمه، إن نجح سنفكر لم لا في تعميمه على التونسيين بالداخل.

بالنسبة إلى عملية التحيين لدينا قرابة 247 ألف شخص قاموا مؤخرا بالتحيين في الداخل والخارج ولقد أتحنا كل الإمكانيات، هناك تحيين حضوري أي تذهب وتجد عون الهيئة إما في بلدية أو في مقر هيئة أو هناك أعوان يتنقلون ولكن الأهم من ذلك وهذا ما أريد التأكيد عليه، أتاحت الهيئة إمكانية التحيين عن بعد عبر موقع اسمه "touenssa.isie .tn" وأي ناخب تونسي يمكنه أن يحين باستغلال هذا الموقع أسهل من أن يتنقل ويبحث عن عون تابع لهيئة الانتخابات.

صحيح أن العملية نجحت ولكن لم تنجح بالشكل المتوقع، كان من المتوقع أن يستغل 247 ألف هذه المنصة ولكن العدد الأكبر استغل التحيين الحضوري.

أيضا لدينا تطبيقة 125* رقم بطاقة التعريف # ، تم استغلال هذه التطبيقة تقريبا 3 ملايين مرة في الانتخابات الرئاسية الحالية وأنتم تعرفون نسب الإقبال وعدد المشاركين فيها، لذلك من دخل إلى التطبيقة تثبت، ما معنى دخل للتطبيقة 125 * أي تثبت في مركز اقتراعه ونحن نعلم بأن من يتثبت في مركز الاقتراع أي أن لديه النية بأن يذهب لينتخب، لذلك فإن 3 ملايين الذين تثبتوا بعد ذلك رأينا أن تقريبا 2,8 منهم توجهوا إلى مراكز الاقتراع.

أكثر من ذلك في علاقة بمجهود الهيئة التحسيسي وبالتنسيق مع مشغلي الهاتف الجوال، سواء المشغل الوطني أو المشغلين الخواص من ذلك "les SMS" التي تصلكم للتذكير ببعض المواعيد الانتخابية، تقريبا تم إرسال أكثر من 100 مليون إرسالية قصيرة لكل الناخبين التونسيين الذين لديهم شرائح هاتف جوال لتذكيرهم بالمواعيد.

لذلك فإن الهيئة لم تقصر في التحسيس، 100 مليون عندما نحتسب الشعب التونسي أكيد منكم من تلقى هذه الإرساليات ثلاث أو أربع أو خمس مرات في علاقة بالموعد الانتخابي.

بالنسبة إلى فتح مكاتب الاقتراع، المسألة أيضا لا تكون اعتباطية، يتم ذلك بالتفاعل مع السلطات الجهوية ويندرج في إطار القرب من التجمعات السكانية ولا تقوم الهيئة بتحيين أي ناخب دون إرادته، لأنه أحيانا نسمع وتسمعون أنتم بأن شخصا قال وجدت أنه تم تغيير مكان انتخابي، لا يوجد وجدت نفسي لأن لدينا "système" كل شيء يحصل بـ "traçabilité".

حتى أنتم لا يجب أن تصدقوا من يقول لكم ذلك، لأن لدينا ما يثبت بأن هذا الشخص هو الذي قام بالتغيير بنفسه، أي هو من قام بتحيين أو نقلة مركز اقتراعه، يمكن أن يكون قد غيره سنة 2018 ونسي ذلك، سبحان الله أو غيّره سنة 2014، لا يوجد شخص يتم تغيير مركز اقتراعه دون إرادته ودون أن يكون لدينا إثبات أنه هو من قام بتلك العملية لأن هذه تمثل جريمة خطيرة في القانون الانتخابي، لأن فيها نوع من الدخول لقاعدة البيانات وإحداث تغيير في القواعد، هذه مسألة خطيرة جدا، فلا يجب أن ننساق مع تصديق من يدعي ذلك، نحن نسمع هذا كثيرا، لا هذا غير صحيح ولدينا الأدلة.

وحتى عندما تصلنا "les requêtes" فإننا نعود إلى "système." ونقول له تفضل لقد أمضيت أنت وصل التحيين سنة 2018 أو سنة 2019 أو سنة 2014، لم يقع تحيين مكان انتخابك، لذلك فقد بقيت هناك، لا يجب التساهل في التعاطي معها لأنها مسألة تهم حتى السلامة المعلوماتية لأنظمة الهيئة وتهم حتى موضوع قواعد بيانات الهيئة التي تعتبر هامة جدا.

أحد السادة النواب طرح مركز قرمبالية، لقد تأكدت من الإطار الإداري، معهد ابن سينا، صحيح عدد المسجلين 48، هناك منكم من أعطى هذا الرقم، هذا صحيح، أولا 48 سجلوا بإرادتهم هناك، هم من اختاروا أن يسجلوا في ذلك المكان، المكان الذي ذكر السيد النائب بأنه غير ملائم، ثم من 48 توجه منهم 24 لذلك المركز، نسبة الإقبال تقريبا في حدود 50 %، إذن هل نعتبر هذا المركز ناجحا أم فاشلا؟ هذا مركز ناجح بالنسبة إلينا، تقييماتنا تقول أن مركزا يزوره 50% من المسجلين فيه، لا يجب حذفه بل بالعكس يجب أن نحافظ عليه وأن ندعمه ونزيد في تركيزه، لذلك فإن المعلومات التي يتم تقديمها أحيانا تكون غير دقيقة وليست ذات مصداقية عالية.

بالنسبة إلى موضوع الميزانية للانتخابات المحلية فقد تم تمويلها طبعا بترخيص من وزارة المالية، من فائض ميزانية الاستفتاء في حدود 24,8 مليون دينار وفائض للتسيير لسنة 2022 في حدود 4,8 مليون دينار وهنا وهذا أكيد لا يخفى عنكم السادة النواب، أنه يجدر التمييز بين ميزانية التسيير العادي للهيئة، مثل كل مؤسسة التي هي في حدود 23 مليون دينار وميزانية انتخابات التي لم تصل أبدا منذ 2011 إلى مستوى أقل من 30 مليون دينار.

لأنه في بعض الأحيان نسمع وهذا بالإحصائيات وعليكم أن تعودوا إلى التقارير المالية لهيئات الانتخابات السابقة من 2011 إلى 2019، ستجد أن هناك ميزانية للتسيير في هذا الحد، تقريبا لا يوجد تطور كبير وميزانية للانتخابات ولو نقارن بالأرقام التي حققتها الهيئة في نوع من اقتصاد المال العام في الإنفاق الانتخابي مدة 22 سواء في الاستفتاء أو في التشريعية أو في المحلية أو في الرئاسية، وبما كان ينفق سابقا تحت هذا العنوان يعني من نفقات انتخابية،

بالتالي فإن ميزانية الهيئة هي ميزانية منفصلة عن ميزانية الانتخابات التي تبقى مرتبطة بإنجاز أي انتخابات وهذا طبعا تعرفونه.

لو نتحدث بعض الشيء عن الانتخابات الرئاسية ونحن انتهينا منها مؤخرا وبصدد إعداد التقرير المالي ولكن بإمكاني تقديم الكلفة التقريبية للانتخابات الرئاسية لسنة 2024 لكم والتي تقدر كلفتها بـ 35 مليون دينار وهي من أقل التكاليف في الانتخابات الرئاسية لأقل منذ سنة 2014.

لقد أجرينا سنة 2014 انتخابات رئاسية وفي سنة 2019 أجرينا أيضا انتخابات رئاسية وفي سنة 2024 فـ35 مليون دينار تبدو لي كلفة معقولة جدا خاصة لو دخلنا بعض الشيء في تفاصيل الأرقام، سنجد مثلا أن من هذا المبلغ الذي يقدر بـ 35 مليون دينار مصاريف وزارة الدفاع الوطني 10 مليون دينار وتقريبا 8 مليون دينار مصاريف لأعضاء مكاتب الاقتراع، 3,5 مليون دينار مصاريف المطبعة الرسمية، 1,6 مليون دينار اتصالات تونس.

لو ندخل بعض الشيء في التفاصيل سنجد أن المبالغ التي يتم رصدها للانتخابات تذهب في مجملها في خلاص مزودين عموميين وخلاص أجور الأعوان الظرفيين في هيئة الانتخابات.

هناك معطيات ساقها السيد النائب حول ميزانية البلدية: أولا، الانتخابات البلدية كما ذكرت هي جديدة، ستكون جديدة إن شاء الله لماذا؟ لأن القانون الانتخابي الجديد الدوائر الانتخابية قد تتطلب مراجعة لأن 350 دائرة انتخابية 350 بلدية سابقا يمكن أن تكون الآن محل نظر خاصة مع التقسيم الترابي الجديد في العمادات وفي علاقة بالدوائر الانتخابية المحلية، ثم نظام اقتراع جديد لأن نظام الاقتراع اختلف أو سيختلف بشكل جذري عما كان عليه في 2018.

المرسوم عدد 8 أصبح يقر نظام الاقتراع على قائمة مفتوحة أي ترشحات فردية، مثلا مجلس بلدي يوجد به ثمانية مقاعد يترشح فيه 30 يتم وضع الـ 30 في ورقة الاقتراع، الناخب مطالب باختيار عدد لا يتجاوز 8 يمكنه أن يختار 1 أو 2 أو 3 أو 4 أو 5 أو 6 أو 7 أو 8 وإن انتخب أكثر من 8 تصبح الورقة ملغاة.

هذا نظام جديد لهذا قلنا إن وصلت لنظام الانتخابات البلدية يجب القيام بعملية انتخابية تحسيسية كبيرة لنفهم الناخب، هذه المرة الأمر مختلف، لديك بلدية يوجد بها ثماني أعضاء، المجلس البلدي التابع لك يتكون من ثماني أعضاء، يمكن أن تجد في ورقة التصويت 100 مترشح، هي ترشحات فردية ولكنك مطالب بأن تختار الأفضل منهم، على ألا يتجاوز العدد 8.

ما هو جديد أيضا في الانتخابات البلدية وهذا ربما لا يعرفه الكثيرون أن رئيس البلدية هو تقريبا منتخب بصفة مباشرة بمقتضى المنشور عدد 8 ومن سيفوز بالمرتبة الأولى سيكون رئيسا للبلدية، من يحرز على أكبر عدد من الأصوات من الترشحات الفردية سيكون رئيسا للبلدية والثاني هو المساعد الأول وهذه من الأشياء التي ستعطي إن شاء الله الأثر الإيجابي وستقضي على صراعات انتخاب رئيس المجلس البلدي وسحب الثقة منه إلى غير ذلك.

بالنسبة إلى سقف الإنفاق لكل انتخابات: سقف الإنفاق الانتخابي سواء في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية أو المحلية، يتم تحديده بأمر وهذا ليس جديدا، فالقانون الانتخابي ينص على أن سقف الإنفاق الانتخابي يحدد بأمر وذلك منذ 2014، وهذا الأمر تستشار فيه هيئة الانتخابات، صحيح، قد يكون هناك معايير هناك منطق أيضا، لا يمكننا أن نتوسع كثيرا في التبرير ولكن يمكن السيد النائب مقارنة بما قيل بخصوص السقف المتدني يمكننا الحديث فيه، أولا، الجهة التي تصدر هذا الأمر تأخذ بمعايير موضوعية على غرار معدل الإنفاق الفعلي في 2014-2019، ما معنى ذلك؟

معنى هذا في سقف الإنفاق الرئاسية في 2024، لقائل أن يقول كيف تم احتسابه، لماذا 150 ألف دينار؟ هناك دراسة حول هذا الموضوع، عدنا لسقف الإنفاق الانتخابي لسنة 2014 - 2019 ووجدنا أن معدل27 مترشح، أي عندما نأخذ 27 مترشحا كلهم الذين كانوا موجودين سابقا في انتخابات 2014-2019 ونأخذ كل نفقاتهم ويتم قسمتهم على 27 ستجد هذا المعدل، ستجد اثنان أو ثلاثة وصلوا لحدود السقف الذي كان مليار ومليار و700 ولكن ستجد المعدل العام نفسه 150 مليون، 100 مليون، 200 مليون، إن ذهبنا في المعدل العام، لذلك هناك سبب موضوعي ولم يتم وضع 150 مليون أو 100 مليون سقف انتخابي في انتخابات رئاسية اعتباطيا. لا، هناك دراسة وللأمانة حتى هيئة الانتخابات أعطت رأيا فنيا بما توفر لديها من معطيات حول المقارنات المتعلقة بالسقف الانتخابي في الرئاسيات السابقة.

نفس الشيء بالنسبة إلى التشريعية والمحلية، الدوائر الانتخابية أصبحت صغيرة إما دائرة محلية على مستوى المعتمدية أو على مستوى المعتمديات، فالسقف راعى ذلك أخذا بطبيعة الانتخابات على أفراد في دوائر ضيقة.

تعرضنا إلى مسألة التصويت عن بعد، قلنا أن هيئة الانتخابات تشجع عليه، على أن يتم تنقيح القانون الانتخابي وطبعا تعلمون بأن هناك برنامج بطاقة التعريف البيومترية التي قد تساعد كثيرا في تبني هذا التمشي في التصويت الإلكتروني عن بعد.

بالنسبة إلى سؤال أعضاء مكاتب الاقتراع: أعضاء مكاتب الاقتراع يوم التصويت يصل عددهم إلى 45 ألف وإلى 50 ألف وتسعى الهيئة إلى التحري بشكل كبير ولكن لا يمكنك في ذلك الحيز الزمني أن تتحرى بشكل دقيق حول الحياد لكل هذا العدد من الأعضاء والرؤساء لمكاتب ومراكز الاقتراع.

أيضا المواطن والمجتمع المدني والمترشحون لهم دور كبير في هذا الموضوع، لأن الهيئة تقوم بنشر القائمات الأولية وتأكدوا إن بلغنا أي اعتراض مبرر، في هذا الموضوع نذهب في إطار الشبهة أكثر من أي شيء آخر، حتى التبرير الذي كان فيه وعليه بأقل مشكل أي إذا كان لديك مخزون يمكنك أن تغير منه، يمكنك أن تضع شخصا لم يتحفظ ولكن الهيئة تقوم بكل ما يلزم للتحري في هذا الموضوع سواء عبر الاعتراضات أو عبر طرق أخرى نقوم بها في موضوع التحري.

أيضا نريد دائما أن نغير لأن هناك من قال هو نفسه، صحيح تجد نسبة لأن مكتب الاقتراع فيه ثلاثة، لا يمكننا أن نأتي بثلاثة جدد نضعهم مع بعضهم، لأنه يمكن أن يخطئوا في العملية أو يخطئوا في تعمير المحاضر، لذلك نحن دائما نحاول أن نبقي على واحد قديم ويكون معه اثنان جدد.

الجدد في الانتخابات القادمة يصبحون غير جدد، وذلك القديم يتم الاستغناء عنه شيئا فشيئا، لذلك لو تلاحظون في بلاغات الانتداب تم التخلي عن شرط الخبرة، لأن ذاك هو الشرط الذي كان يجعلنا نجدد للقدامى وقد بلغت نسبة التجديد في الانتخابات الرئاسية الأخيرة قرابة 58%، هذا حسب الإحصائيات، 58% التي اشتغلت في انتخابات سنة 2024 هم من الجدد حوالي 25 ألف عضو جديد من أصل 43 ألف جديد مكتب اقتراع.

بالنسبة إلى نسب الإقبال الجميع يعرفها، الانتخابات الرئاسية الأخيرة كانت نسبة الإقبال 29,71%، تعلمون أن الجسم الانتخابي أصبح يتكون من جسمين: جسم المسجلين اختياريا وهو 700 شخص سجلوا حتى 2019 وهناك جسم المسجلين آليا الذي جاء به القانون الانتخابي الذي قام بإدماجهم بعد 2022، نجد أن حتى الجسم الآلي فيه نسب مشاركة محترمة، لا داعي أن نقول بأن الجسم الآلي كله عازف، لا بالعكس هناك أشخاص وضعناهم ولم يسجلوا، عندما تثبت بالرقم 195 وجد نفسه مسجلا تشجع بأن يذهب ليصوت، بالرغم من أنه لم يقم بتسجيل نفسه وهذه من الأشياء الإيجابية، في المعايير الدولية أن كل ناخب تونسي كل مواطن تونسي متحصل على بطاقة التعريف يصبح ناخبا دون القيام بأي إجراء، صحيح ينعكس بعض الشيء ولدينا الإحصائيات على نسب الإقبال ولكن في تقديرنا إيجابياته من حيث حق المواطنة وحق المشاركة أكثر مما قد يظهر من سلبيات في علاقة بنسب الإقبال.

الموارد البشرية للهيئة: قامت الهيئة بتسوية الوضعية المهنية لكافة أعوانها باحترام كامل للقوانين الإدارية المنظمة وتم تشكيل لجنة في ذلك، يعني في عضويتها قضاة من السادة أعضاء المجلس، كما أن الانتدابات الظرفية بمناسبة الانتخابات تتجاوز تقريبا 5 آلاف عون، عندما أقول انتخابات ظرفية هذا يعني أن طبيعة العمل تقتضي أن تشتغل شهرين أو ثلاثة، لا يمكن للهيئة أن تنتدب 5 آلاف يتقاضون أجرا شهريا بدون عمل.

من هم 5 الآلاف الظرفيين؟ هم المنسقون المحليون، مثلا هناك الأعوان الموجودون على مستوى كل إدارة فرعية، هؤلاء الـ 5 آلاف الظرفيين الذين يشتغلون تقريبا بين شهرين وثلاثة أشهر وهناك 43 ألف تقريبا هم أعضاء مكاتب الاقتراع الذين يشتغلون يوم التصويت، لذلك لا يمكن للهيئة أن تدمج كل هذا العدد لأن طبيعة العمل تقتضي أن يكونوا ظرفيين.

ليكن في علم السادة النواب، أن الإطار البشري القار في هيئة الانتخابات في حدود 270، 280 لا أكثر ولا أقل ولكن في الانتخابات يمكن أن يصل عددهم إلى 50 ألف أو 60 ألف مدة شهرين أو ثلاثة أشهر حسب نوع كل انتخابات.

بالنسبة إلى الإحاطة بذوي الإعاقة، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية تم تحديد جميع المسجلين من ذوي الإعاقة، أولا تم ترسيمهم بالمكتب عدد 1 بالطابق الأرضي لأنه المكتب الأقرب لمدخل المدرسة حتى لا يتنقلوا كثيرا داخل المدرسة، ثم يتم توفير بطاقة تصويت بلغة "براي" بالنسبة إلى المكفوفين ووفرت الهيئة قرابة 5500 ورقة في كل مركز، هذا يعني أن كل شخص مكفوف بإمكانه أن يطلب التصويت باستغلال هذه الورقة دون مرافق.

أيضا تم اتخاذ إجراءات ترتيبية للاقتراع تنص وجوبا على الإحاطة والمرافقة لذوي الإعاقة وتم تكوين أعضاء مكاتب الاقتراع بتنظيم عمليات بيضاء تهم ذوي الإعاقة.

بالنسبة إلى بعض الوضعيات الخاصة: قرطاج، سيدي بوسعيد وكنت قد تحدثت بأن هذه الدائرة كان فيها مترشح وحيد الذي هو سيادتك، فبطبيعة الحال عندما تم انتخابك في المجلس الوطني، كان هناك شغور في هذه الدائرة ولا توجد فقط هذه الحالة بل هناك حالات أخرى، وسننظر إن شاء الله في كيفية تنظيم انتخابات أخرى جزئية فيها.

بالنسبة إلى معتمدية سكرة وقد طرح السيد النائب سؤالا بخصوصها، فتتكون من سبع عمادات بمساحة 50 كلم، 21 مركز اقتراع و80 مكتب اقتراع وتم تقسيم سكرة لعدد 2 دوائر تشريعية نظرا للاتساع الجغرافي ولارتفاع الكثافة السكانية.

بالنسبة إلى عمادة حدائق منزل بورقيبة، هي عمادة بيضاء تم إحداث عدد 2 مراكز، ما معنى عمادة بيضاء؟ يعني لا يوجد بها مدرسة ابتدائية، لا يوجد بها مكتب اقتراع كلاسيكي كما نعرفها، لأن مراكز الاقتراع هي مدرسة ابتدائية، حتى لا تبقى هذه العمادة بدون مركز اقتراع تم إحداث مركزي اقتراع في الانتخابات المحلية فيها وتم مسح كامل العمادات وتحيين جميع الراغبين وعدد المترشحين المقبولين في الانتخابات المحلية عن عمادة الحدائق هما مترشحان في تلك العمادة.

بالنسبة إلى تشجيع العمل الشبابي وتوعية الشباب على الإشراف على الانتخابات، هنا لدينا برنامج مع وزارة التربية، سنحاول الدخول معهم في شراكة للقيام بعملية انتخابية لرؤساء الأقسام، هي مسألة رمزية لتلاميذنا في المدارس خاصة ومعاضدة نوادي الديمقراطية في المدارس الابتدائية واختيار رؤساء المصائف والجولان على مستوى ولايات الجمهورية وهذا أراه للأمانة موجودا من قبل ولكن ربما لا يظهر إعلاميا، لذلك سنحاول تفعيله أكثر في قادم الأيام.

سيدي الرئيس، تقريبا تجاوزت المدة بعشر دقائق ولكن كان من المفيد أن أجيب على كل أو أغلب الأسئلة المطروحة من السادة النواب.

في الختام، أود أن أعبر عن سعادتنا وشكرنا لكم أولا، على تفاعلكم معنا وعلى أسئلتكم التي تدل على أشخاص يفهمون الميدان، نحن نستفيد منكم لأن المسؤول على الانتخابات ليس كالمترشح الذي كابد مسار الترشحات والمسائل المالية والإجراءات إلى غير ذلك ولكن تأكدوا أن هناك أشياء ربما لم نجب عنها، سيتم أخذها بعين الاعتبار في المشاريع المستقبلية الآتية.

شكرا لكم السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم،

السادة والسيدات نواب الرئيسين،

السادة النواب الأفاضل،

إن شاء الله سيكون لنا لقاء قريب، مشكورون مرة أخرى، شكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد فاروق بو عسكر رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة.

الشكر الموصول لكافة أعضاء الهيئة والوفد المرافق، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم،

شكرا أيضا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين،

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة المهمة الخاصة، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة، لننتقل إلى مناقشة المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء والله ولي التوفيق، نستأنف الجلسة على الساعة الثانية بعد الظهر.

(كانت الساعة منتصف النهار وعشرين دقيقة)

استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2025

(كانت الساعة الثانية عشرة والربع بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب، أسعد الله أوقاتكم بكل خير.

جلستنا العامة المشتركة متواصلة ونمر الآن إلى مناقشة المهمة الخاصة بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

وبهذه المناسبة أتوجه بخالص عبارات الترحيب إلى السيد عبد السلام مهدي قريسيعة، النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء والوفد المرافق له.

في هذه الجلسة العامة المشتركة، سنتطرق إلى مناقشة مشروع ميزانية المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، هذا المجلس الهام الذي يتولى الإشراف على شؤون القضاء العدلي والإداري والمالي وذلك عملًا بمقتضيات المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فيفري 2022، حيث تم تمتيع هذا المجلس بالاستقلالية الوظيفية والإدارية والمالية.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى المؤقت للقضاء يتولى على وجه الخصوص اقتراح الإصلاحات الضرورية لضمان حسن سير القضاء واحترام استقلاليته، فضلا عن مهامه المتصلة بإبداء الرأي بخصوص التشريعات المتعلقة بتنظيم العدالة وإدارة القضاء واختصاصات المحاكم والإجراءات المتبعة لديها والأنظمة الخاصة بالقضاة.

ومن جهتها فإن الوظيفة التشريعية بمجلسيها تجدد تأكيد الحرص الثابت على التعاون المثمر مع بقية الوظائف والهياكل التي يضبطها الدستور والتشريعات المعمول بها وذلك في إطار تحقيق الغايات الجامعة والتي في مقدمتها استرجاع الثقة في مؤسسات الدولة وتحقيق المصلحة العليا للوطن.

زميلاتي، زملائي الأعزاء من المجلسين،

في البداية ومثلما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة أحيل الكلمة إلى السيد عبد السلام مهدي قريسيعة، النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، لتقديم المهمة في حيز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة، فليتفضل.

السيد عبد السلام مهدي قريسيعة، النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد إبراهيم بو دربالة، رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

أما بعد،

يشرفني أن أقدم إليكم اليوم مشروع ميزانية المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2025، هذا المجلس المحدث بمقتضى المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فيفري 2022 للإشراف على شؤون القضاء العدلي والإداري والمالي.

وكما هو معلوم فإن المجلس يتكون من ثلاثة مجالس:

1. المجلس المؤقت للقضاء العدلي
2. المجلس المؤقت للقضاء الإداري
3. المجلس المؤقت للقضاء المالي

وتتمثل مهمة كل مجلس في الإشراف على المسار المهني للقضاة التابعين له وكذلك التأديب ورفع الحصانة عنهم عند الاقتضاء والتداول في جميع المسائل الراجعة إليه بالنظر والمتعلقة بسير العمل القضائي وإعداد الحركة القضائية السنوية والتي تشمل التسمية، التعيين، الترقية، النقل، الإعفاء، والنظر في مطالب قبول الاستقالة.

ومن جهة أخرى فإن المجلس الأعلى المؤقت للقضاء يتولى اقتراح الإصلاحات الضرورية لضمان حسن سير القضاء واحترام استقلاليته وإبداء الرأي بخصوص التشريعات المتعلقة بتنظيم العدالة وإدارة القضاء واختصاصات المحاكم والإجراءات المتبعة لديها والأنظمة الخاصة بالقضاة، عملا بأحكام الفصل 11 من المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء.

وفي هذا الإطار عقد المجلس المؤقت للقضاء الإداري خمس جلسات خلال سنة 2024 خصصت للنظر بالخصوص في الترتيب العام لقضاة المحكمة والتسمية والترسيم والنقل وسد الشغور في الخطط القضائية وذلك على إثر صدور الأمر عدد 157 لسنة 2024 المؤرخ في 13 مارس 202 والمتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1049 لسنة 2018 المؤرخ في 19 ديسمبر 2018، المتعلق بضبط عدد الدوائر القضائية وعدد الدوائر والأقسام الاستشارية بالمحكمة الإدارية والقاضي بإحداث أربع دوائر ابتدائية جديدة، بحيث أصبح العدد الجملي للدوائر الابتدائية بتونس العاصمة في حدود 26 دائرة.

كما تولى المجلس المؤقت للقضاء المالي النظر في إعداد الحركة الجزئية بعنوان السنة القضائية لسنة 2023-2024 وحركة قضائية سنوية أخرى بعنوان السنة القضائية 2024-2025، تم خلالها النظر في تسمية قضاة جدد من خريجي المجلس الوطني للإدارة وترسيم مستشارين مساعدين والبتّ في مطالب النقل والمناقلة الواردة على المجلس بين الدوائر الابتدائية المركزية والدوائر الابتدائية الجهوية كالنقلة إلى دائرة زجر أخطاء التصرف.

وتولّى المجلس كذلك، وفقًا لأحكام الدستور والمرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فيفري 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء والمرسوم عدد 6 لسنة 1970 المؤرخ في 26 سبتمبر 1970 المتعلق بالنظام الأساسي لأعضاء دائرة المحاسبات سد الشغورات في عدة خطط قضائية وذلك بناءً على شروط الترشح والمعايير المعتمدة في تقييم وترتيب الترشحات لهذه الخطط.

ومن جهة أخرى فقد أعد المجلس المؤقت للقضاء المالي مذكرة تتعلق بشروط ترشح قضاة محكمة المحاسبات للخطط الوظيفية والنقل ومعايير البت في الترشحات والتي تمت مناقشتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجلس لاعتمادها بمناسبة الحركات القضائية القادمة.

كما تمت مناقشة مخرجات أعمال الرقابة التي شملت العمليات المالية لمحكمة المحاسبات بعنوان سنوات 2017-2020، المتعهد بها من قبل عضوين بالمجلس القضاء المالي، عملا بأحكام الفصل 41 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المتعلق بمحكمة المحاسبات.

لقد تم إعداد ميزانية المجلس الأعلى المؤقت للقضاء بناء على ما يتمتع به من استقلالية وظيفية وإدارية ومالية طبق الفصل الأول من مرسوم إحداثه وكذلك وفقًا للقانون الأساسي للميزانية وخاصة الفصل 19 منه الذي صنّف المجلس الأعلى المؤقت للقضاء كمهمّة خاصة يستثنى من إعداد المشروع السنوي للأداء.

وبخصوص تقديرات ميزانية المجلس لسنة 2025 فقد تم الاستناد على نتائج الميزانية لسنتي 2022 و2023 ونتائج الميزانية للسداسي الأول لسنة 2025 وإلى المنشور الصادر عن رئيس الحكومة في 29 مارس 2024 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 والذي أوصى بمزيد العمل والجهد للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مضاعفة الجهود لترشيد نفقات التسيير وذلك بتحديد نسبة تطور قصوى بـ 4% عند ضبط التقديرات والعمل على مزيد التحكم في النفقات.

وتبعا لذلك فقد قرر المجلس الأعلى المؤقت للقضاء التخفيض في ميزانيته المقترحة لسنة 2025 مقارنة بميزانية سنة 2024، لتكون جملة الاعتمادات المقترحة لسنة 2025 في حدود مليون دينار و576 ألف دينار دفعا، مقابل مليوني دينار و207 آلاف دينار لسنة 2024، أي بتخفيض جملي قدره 631 ألف دينار وذلك راجع إلى انخفاض مصاريف المحروقات والأجور الناتج بدوره عن إنهاء إلحاق بعض الأعوان بالمجلس وكذلك غياب نفقات الاستثمار والتخفيض في النفقات التي رأى المجلس أنها غير ضرورية.

هذا وتتوزع الاعتمادات المقترحة من المجلس على النحو التالي:

-اعتمادات التأجير 450 ألف دينار عوضا عن 600 ألف دينار بعنوان 2024 أي بتخفيض قدره 25%.

-اعتمادات التسيير مليون دينار و119 ألف دينار عوضا عن مليون دينار و600 ألف دينار سنة 2024 أي بتخفيض بنسبة 30.6%.

وهذه الاعتمادات مرصودة لمجابهة مصاريف الصيانة الضرورية للتجهيزات وخاصة صيانة قاعة وشبكة الإعلامية والتطبيقات، إضافة إلى مصاريف ضرورية أخرى.

أما بخصوص اعتمادات التدخل فهي في حدود 7000 دينار، مع الإشارة إلى أن هذه الاعتمادات تم التخفيض فيها في مشروع الميزانية لسنة 2024 ويقتصر هذا التمويل على التدخل في المجال الاجتماعي لفائدة أعوان المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، طبقا لمقتضيات منشور رئاسة الحكومة عدد 4 المؤرخ في 17 جانفي 2016، مع جزيل الشكر على حسن استماعكم واصغائكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر السيد عبد السلام مهدي قريسيعة، النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، على هذا العرض القيّم.

والآن ننتقل إلى النقاش العام ونشرع في مرحلة أولى في النقاش العام لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الأعلى للقضاء،

السيدات والسادة النواب،

في إطار مناقشة مهمة المجلس الأعلى للقضاء، أود أن أعبّر عن تقديري العميق للدور المحوري الذي تضطلع به هذه المؤسسة الدستورية في ترسيخ استقلال القضاء وتكريس مجتمع القانون. لذلك نحن نثمّن ما يبذله هذا المجلس من جهود لضمان نزاهة القضاة وحيادهم وهو أساس الثقة بين الدولة والمواطنين.

إننا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم ندرك شديد الإدراك أنه إذا كان القضاء بخير، فتونس بخير، فالعدل أساس العمران ولذلك نعتبر القضاء الركن الأساسي في البناء والتشييد وكلما كان هذا الأساس متينا، كان البناء متينا.

لذلك، نحرص على دعم ميزانية المجلس بما يضمن له القيام بمهامه على أكمل وجه في تعزيز أركان العدالة في تونس. فنحن في الجهات والأقاليم ندرك حجم معاناة القضاة جراء ضيق المكاتب وكثرة القضايا وغياب الكثير من الإمكانيات اللوجستية، حتى يؤدي القاضي دوره على أحسن وجه.

كذلك نريد تعزيز التكوين المستمر للقضاة وتطوير البنية التحتية للمحاكم واعتماد التكنولوجيا لتيسير وتسريع الخدمات القضائية.

إن القضاء هو العدالة، إن القضاء هو مكافحة الفساد والجريمة، إن القضاء هو المناخ السليم للاستثمار، إن القضاء هو حفظ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

القضاء أيضًا هو حسن إنفاذ القانون، لذلك يجب أن يكون تطوير القضاء أولوية الأولويات في هذه المرحلة من تاريخ شعبنا الذي يطمح فيها لإنجاز مهمة مشروع التحرر الوطني كاملة هذه المرة غير منقوصة.

أجدد شكري لكم ونمر الآن إلى مناقشة ميزانية مهمة المجلس الأعلى للقضاء، وفي البداية أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم أسامة سحنون، له خمس دقائق، فليتفضل.

السيد أسامة سحنون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة النواب في الغرفتين،

ومرحبا بالسيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للقضاء،

في الحقيقة بداية نحب أن نتوجه بسؤال لسيادتكم: هل بدأتم في التفكير في جمع كل النصوص المتعلقة باختصاص المحكمة الإدارية في نص موحد أو في مجلة؟ لأنه كما تعرفون سيادتكم فإن القوانين تتوزع على قانون المحكمة الإدارية سنة 72، قانون تنازع الاختصاص لسنة 96 والقانون عدد 53 لسنة 2016 المتعلق بالانتزاع بالمصلحة العمومية وغيرها من النصوص، في هذا وجب التفكير في مجلة موحدة للقضاء الإداري.

كذلك عدد الدوائر الاستئنافية لا يتجاوز العشر دوائر فهل فكرتم في إطار تقريب مرفق العدالة من المواطن أن يقع إحداث وافتتاح دوائر استئنافية جديدة؟

كذلك في مجال اختصاصكم والنصوص التشريعية وتجويدها وتطويرها هل فكرتم في تنقيح المجلة الجزائية؟ لأنه كما تعرفون فإن المجلة الجزائية تعود إلى سنة 1913 وهناك عديد النصوص ما تسمى بالنصوص المهجورة التي لم يعد بالإمكان تطبيقها.

كذلك في علاقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الإلكتروني وغيرها من التشريعات التي تتطلب تطويرها وسمعنا منذ سنوات أن هناك مشروعا لتنقيح المجلة الجزائية لكن لا نعلم أين وصل. نود أن نعرف هل هناك تفكير في التنقيح أم لا؟

كذلك فيما يخص مجلة الإجراءات الجزائية وطول الإجراءات، فكما تعلمون خاصة في الجنايات هناك البحث الابتدائي، ثم التحقيق، ثم دائرة الاتهام، ثم الفصل في القضية وهذا قد يجعل المتهم يبقى موقوفا لمدة 14 شهرا دون معرفة مدة عقوبته. في هذا يجب التفكير في اختصار هذه الآجال، صحيح يجب ضمان محاكمة عادلة لكن أيضا 14 شهرا مدة طويلة جدا إضافة إلى بعض الفصول الأخرى المتعلقة بالاختصاص العالمي للمحاكم التونسية.

كذلك فيما يخص محاكم الاستئناف العدلية، فلدينا تقريبا 16 محكمة استئناف عدلية وفي إطار تقريب مرفق العدالة للمواطن وجب التفكير في فتح بعض محاكم الاستئناف في الولايات التي لا توجد بها هذه المحاكم، لأن التنقل من ولاية إلى أخرى في إطار متابعة القضية في الاستئناف يمثل مشقة وصعوبات مادية للمواطنين.

كذلك الرقمنة في المحاكم وكما نعلم أهمية الرقمنة، فإنه للأسف ما زلنا إلى اليوم نعاني من ضياع الملفات بين الابتدائي والاستئناف وبين الاستئناف والتعقيب. لذلك، وجب التفكير في تطبيقة كاملة تشمل القضاء العدلي والمدني والجزائي والإداري، ليكون كله في تطبيقة واحدة يمكن للمواطن والمحامي والكتبة من خلالها متابعة القضايا ومعالجة النصوص.

نقطة أخيرة أختم بها وهي أساس الدول الديمقراطية هو القضاء المستقل والنزيه وحقيقة الاستقلالية تتطلب ظروفا مادية

محترمة ونحن نعلم أن أجر القاضي التونسي من أضعف الأجور في العالم، أكررها دائما أن جميع الأجور في تونس ضعيفة لكن حين نتحدث عن استقلالية القضاء، يجب تحصين القاضي التونسي من أي إكراهات ومن أي ضغوطات وأهم ضغط وأهم إكراه هو المال لأن القاضي عندما لا توفر له الظروف المحترمة لمكانته الاجتماعية ونعرف مدى أهمية المكانة الاجتماعية للقاضي، لا قدر الله نفتح الباب لأشياء أخرى، لذلك وجب التفكير في مراجعة أجور القضاة، كذلك منحة القضاة الدارسين في المعهد الأعلى للقضاء.

أخيرا، لتجاوز النقص في عدد القضاة، وجب التفكير في الترفيع في عدد المنتدبين في مناظرة الملحقين القضاة، في الحقيقة 50 قاضيا عدد قليل في ظل ارتفاع عدد القضايا، لذلك وجب رفع عدد الانتدابات وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرًا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم جلال القروي، له ست دقائق، تفضل.

السيد جلال القروي

شكرا السيد الرئيس،

السيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للقضاء،

السادة أعضاء المجلس المحترمون،

أقف أمامكم اليوم بصفتي نائبا في البرلمان التونسي وممثلا عن الشعب لأؤكد على الدور المحوري الذي يضطلع به القضاء في ترسيخ العدالة وحماية الحقوق والحريات.

إن القضاء المستقل هو الأساس الذي تُبنى عليه دولة القانون والمؤسسات ونحن نعوّل على جهودكم لتعزيز ثقة المواطن التونسي في العدالة، كركيزة أساسية للاستقرار والتنمية.

السادة الأفاضل، أود أن أشير إلى بعض النقاط الأساسية التي تستوجب التعاون والعمل المشترك بين السلطتين التشريعية والقضائية لضمان تحقيق العدالة الناجعة، وبناء منظومة قضائية تتماشى مع تطلعات التونسيين.

أولا الإسراع في البت في القضايا العالقة لأن تراكم الملفات والقضايا يثقل كاهل القضاء ويؤثر سلبًا على حق المواطنين في عدالة ناجعة. لذا أدعو إلى تبني مقاربة إصلاحية شاملة تتركز على تعزيز الموارد البشرية بتوظيف عدد كافٍ من القضاة والموظفين المختصين والاستفادة من التكنولوجيا لتسهيل إجراءات التقاضي.

ثانيا، تعزيز حماية القضاة واستقلالهم لضمان إصدار الأحكام بعيدا عن أي ضغوط أو تدخلات، يجب أن يكون هناك إطار قانوني محكم يحمي القاضي من أي تهديدات. كما نقترح إنشاء لجنة مستقلة تعنى برصد أي انتهاكات تمس باستقلالية القضاء وتقديم الحلول الناجعة لها.

ثالثا، التصدي للفساد بكل صرامة، إن القضاء النزيه والعادل هو السلاح الأقوى في مواجهة الفساد الذي يعد من أبرز معوقات التنمية، لذلك ندعو إلى تعزيز التعاون بين القضاء

والهيئات الرقابية، مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، لتنسيق الجهود بشكل فعال مع ضمان شفافية المحاكمات المتعلقة بملفات الفساد الكبرى.

رابعا، تطوير البنية التحتية للمحاكم، لا يمكن تحقيق عدالة سريعة دون تحسين ظروف العمل داخل المحاكم، أدعو إلى إطلاق مشاريع وطنية لتجديد وتوسيع البنية التحتية للمحاكم مع إدخال أنظمة رقمية حديثة للتقليل من تعقيد الإجراءات وتسهيل الوصول إلى العدالة.

خامسا، إرساء ثقافة المصالحة والوساطة للتخفيف من العبء على المحاكم، يمكن العمل على تعزيز آليات المصالحة والوساطة كبدائل قانونية لحل النزاعات، خصوصا في القضايا المدنية والعائلية بما يساهم في تحقيق العدالة بأسلوب أسرع وأكثر ودّا بين الأطراف.

سادسا، تحديث القوانين بما يتماشى مع متطلبات العصر، تتطلب الأوضاع الراهنة مراجعة شاملة للمنظومة التشريعية لتحديث النصوص القانونية، بما يعكس متغيرات المجتمع ومقتضيات التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للقوانين الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على مناخ الاستثمار وخلق الثروة.

سابعا، التواصل مع المواطنين لتعزيز الثقة، من المهم أن تُبنى الجسور التواصل بين القضاء والمجتمع المدني لشرح القرارات القضائية الحاسمة وتوضيح الإجراءات، مما يساهم في زيادة الوعي القانوني وترسيخ الثقة المتبادلة بين المواطن والمؤسسة القضائية.

السادة أعضاء المجلس، إن نجاح المنظومة القضائية في أداء رسالتها ينعكس إيجابيا على جميع مناحي الحياة، ويساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يطمح إليها شعبنا.

وأؤكد لكم أن البرلمان، بصفته سلطة تشريعية، على أتم الاستعداد لدعم جهودكم من خلال توفير الإطار القانوني الملائم وتذليل أي عقبات قد تعترض طريق الإصلاح.

ختاما، أجدد شكري لكم على تفانيكم في خدمة العدالة وأدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه خير هذا الوطن العزيز والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم هيثم صفر، له خمس دقائق، فليتفضل.

السيد هيثم صفر

شكرا السيد الرئيس،

نجدد الترحيب بالسيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء ومرافقيه،

كما أجدد الترحاب بنواب الغرفتين.

أود أن أبدأ بالتأكيد على غياب المجلس الأعلى للقضاء وعدم وجوده فعليا بسبب عدم تركيزه ونظرا إلى عدم تعيين كبار القضاة الذين يعتبرون قانونا أعضاء في هذا المجلس، على غرار الرئيس الأول لمحكمة التعقيب، الأمر الذي أدى وجوبا إلى شلل هذا المجلس وإغلاق مقره بصفة دائمة وبالتالي السؤال المطروح متى سيتم تعيين أعضاء هذا المجلس وإرجاعه فعليا للعمل كي يمارس صلاحياته الدستورية؟

إن شلل هذا الهيكل أدى حتما إلى استئثار وزارة العدل بالحركة القضائية ونقلة القضاة وترقيتهم وتأديبهم وهي مهام مثلما ذكرت سيادتك من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء، مما أثر سلبًا على سير وعمل مرفق القضاء، خاصة أن الحركة القضائية أضحت تتم بمذكرات عمل تصدر أحيانًا في وسط السنة القضائية، مما تسبب في تعطيل عمل المرفق القضائي في العديد من المحاكم.

السؤال الثاني، هل يفكر المجلس الأعلى للقضاء في إعادة توزيع الاختصاصات القضائية بين القضاء العدلي والإداري والمالي في ظل عدم التوازن في عدد القضايا المتعهد بها من طرف كل منها؟ خاصّة أن الخيار الحالي أثبت فشله، لذا أدعوكم لدراسة الحلول الملائمة لتمكين المواطن من مرفق قضائي قريب وناجع وغير مكلف.

أخيرا، متى سيتم تفعيل المنظومة الرقمية فعليًا بهدف القيام بمحاكمة رقمية شاملة؟ شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيدة النائبة المحترمة هدى الجلاصي، لها خمس دقائق، فلتتفضل.

السيدة هدى الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للقضاء وكافة الإطار المرافق له،

ومرحبا بالزملاء والزميلات النواب.

لا جدال في أن القضاء هو أساس العمران، كما قال العلامة ابن خلدون ولا خلاف أن محاربة الفساد وحماية الحقوق والحريات تتطلب ضمان الآليات المناسبة للعمل القضائي وتوفير المحيط السليم ليعمل القاضي في ظروف ملائمة ويصدر الأحكام التي تكون عنوان الحقيقة ولا ريب أن بلوغ تلك الغاية يستوجب وجود هيكل يضمن تلك الظروف ويتمتع بالصلاحيات المناسبة ونعني بذلك المجلس الأعلى للقضاء.

وإن كان المجلس موضوع النقاش اليوم مؤقتا وقد طالت صيغة المؤقت، فإننا نأمل تسوية وضعيته نهائيا، كما يجب توفير ميزانية مناسبة ليعمل المجلس الأعلى للقضاء بأريحية ويحقق الأهداف المرجوة منه.

للمجلس الأعلى للقضاء عدة وظائف أهمها إعداد الحركة القضائية وتأطير القضاة واقتراح الإصلاحات الضرورية لضمان حسن سير القضاء واحترام استقلاليته في إبداء الرأي بخصوص التشريعات المتعلقة بتنظيم العدالة وإدارة القضاء واختصاصات المحاكم، والإجراءات المتبعة لديها والأنظمة الخاصة بالقضاة ويكون بذلك إعداد الحركة القضائية عملا شاقا يتطلب الاطلاع على جميع الإحصائيات المتعلقة بفصل القضايا في المادتين المدنية والجزائية وإجراء مقارنة ومقاربة بين عدد القضاة وعدد القضايا المفصولة والمنشورة .

ونلاحظ اليوم وجود نقص في عدد القضاة في عدة محاكم، حتى أن هيئة المحامين أصدرت بيانات في هذا الغرض ورغم محاولات وزارة العدل لتغطية هذا النقص، إلا أنه يجب إعداد حركة شاملة تستغرق عدة أشهر من المجلس الأعلى للقضاء.

ولا بد في هذا الصدد من دعوة المجلس لتفعيل آليات التكنولوجيا الحديثة لتسهيل إعداد الحركة القضائية من خلال الاستعانة بذوي الاختصاص وإعداد برمجيات تدخل فيها جميع المعطيات الموضوعية، مثل عدد القضايا لكل قاضٍ وحاجيات كل محكمة وغيرها من المعطيات.

فضلا عن ذلك فإنه من واجب المجلس الأعلى للقضاء ولو كان مؤقتا زيارة المحاكم والاطلاع على طلبات القضاة وظروف العمل والاستقصاء حول المشاكل الموجودة وهو ما يستوجب توفير آليات ووسائل على غرار سيارات إدارية ووسائل لوجستية وغيرها.

وعلاوة على ذلك فإن من أبرز واجبات المجلس الأعلى للقضاء تأطير القضاة على ضوء ما يتدارسونه عند إجراء الزيارات وعند الاقتضاء الاطلاع على سير العمل والأحكام ورصد الإشكالات القانونية وإعداد دورات تكوينية ولقاءات لتبادل المعلومات وتعميم الممارسات الجيدة المحمودة ببعض المحاكم والارتقاء بمستوى العمل القضائي مع السعي إلى توفير البيئة المناسبة لمجلس القضاء الجديد، بإعداد قاعدة بيانات تشمل معلومات وبيانات موضوعية لإرساء اللبنات الأولى لقضاء مستقر يكون عنوانا للحقيقة ويرجع للقضاء هيبته.

لأننا في أمس الحاجة إلى قضاء عادل وناجز، فإن اقتصار الميزانية على أجور أعضاء المجلس بالأساس يقتضي إعادة النظر فيها وتعزيز الميزانية بما يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة.

وأخيرا، أدعو الله أن يوفقنا جميعًا لخدمة البلاد والعباد وشكرا سيدي.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، التدخل الأخير للسيد النائب المحترم يوسف برقاوي، له ست دقائق، تفضل.

السيد يوسف برقاوي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس المجلس الأعلى للقضاء،

السادة أعضاء المجلس المحترمون،

المجلس الأعلى للقضاء هو هيئة عادة ما تكون مسؤولة عن وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء واستكشافه. يمكن أن تشمل مسؤوليات المجلس الأعلى للقضاء أيضًا تنسيق الجهود بين مختلف الهياكل الحكومية والعلمية التي تعمل في مجال القضاء، كما تقوم بتقديم التمويل والدعم للمشروعات والأبحاث المتعلقة بالقضاء ووضع اللوائح والأنظمة التي تنظم الأنشطة القضائية والإشراف على تنفيذها.

سيدي الكريم، لدينا مقترحات للإصلاح لتحسين أداء المجلس الأعلى للقضاء والتغلب على التحديات التي يواجهها، يمكن النظر في مجموعة من مقترحات الإصلاح من أبرزها:

-زيادة شفافية العمليات والقرارات من خلال نشر التقارير السنوية،

-عقد جلسات استماع علنية،

-وضع آليات لمساءلة أعضاء المجلس.

-كما يجب توفير التمويل الكافي للموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة،

-تقديم برامج تدريبية متقدمة للقضاة وأعضاء المجلس لضمان تطوير مهاراتهم ومعرفتهم بأحدث التطورات القانونية.

-التنسيق والتعاون بين المجلس الأعلى للقضاء والهيئات القضائية الأخرى ووزارة العدل لضمان تطبيق السياسات بشكل فعال،

-وضع آليات صارمة لمكافحة الفساد وضمان النزاهة في جميع الإجراءات القانونية،

-مراجعة وتحديث القوانين واللوائح القضائية لتكون متوافقة مع التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،

-ضمان وجود استقلالية مالية تامة للمجلس لتحسين أدائه وتقليل الاعتماد على الموارد الحكومية،

-دعم البحث والدراسات المتعلقة بتطوير النظام القضائي باعتماد أفضل الممارسات.

سيدي الكريم، هذه أهم المقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء المجلس الأعلى للقضاء وتعزيز دوره في ضمان العدالة وسيادة القانون.

بصفتكم رئيس مجلس القضاء الإداري بالمجلس الأعلى للقضاء، هل تم تقييم تجربة إحداث الدوائر الجهوية للمحكمة الإدارية وتعزيز اختصاصها خاصة توفير الموارد البشرية واللوجستية؟

لتأمين تحسين مردود القضاء أود طرح سؤال: هل تحسن مؤشر الفصل القضائي، أي عدد السنوات اللازمة للفصل في قضية مرسمة بدفاتر المحكمة الإدارية؟

سيدي رئيس المجلس الأعلى للقضاء، بتحقيق هذه المقترحات على أرض الواقع سيساهم المجلس الأعلى للقضاء بالتأكيد في تعزيز الثقة في النظام القضائي وزيادة ضمان تطبيق العدالة بشكل أفضل، شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، تدخل آخر للسيد النائب المحترم علاء غزواني، له ثمان دقائق، تفضل.

السيد علاء غزواني

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء وأعضاء البرلمان الموقرين،

قبل أن أبدأ في الحديث عن التحديات التي تواجه النظام القضائي في تونس أود أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كافة القضاة الذين يعملون بشرف وإخلاص في أداء مهمتهم النبيلة رغم كل الظروف الصعبة والتحديات التي قد يواجهونها، نحن نقدر جهودكم الجبارة في إحقاق العدالة، ونعلم أن غالبية القضاة لا يدخرون وسعا في خدمة الحق رغم كل الصعوبات.

لكن دعوني اليوم أنقل لكم بعض الحقائق المدهشة التي تجعلنا نبتسم بحزن، جميعنا نعرف أن العدالة لا تأتي دائما بسرعة كما نود، لكن أحيانا يبدو أن العدالة في تونس قد قررت أن تأخذ إجازة طويلة أو ربما تنوي السفر في جولة حول العالم قبل أن تنظر في قضايا المواطنين، لقد أصبح المواطن التونسي لا يفاجأ عندما يسمع عن تأجيلات في المحاكم تستمر لسنوات ولا

نقول أشهرا بل سنوات وكأن القاضي يقول للمواطن: "لن تصلك العدالة إلا بعد أن تصير جدا وتصبح قضيتك جزءا من التاريخ".

أحيانا يتساءل المواطن: هل أرفع القضية الآن أم أنتظر حتى يأتي القطار القضائي لي؟ لأن الحقيقة هي أنه إذا كنت تنتظر حكما في تونس فربما ستحتاج إلى صبر يعادل صبر الأجداد في انتظار الأمطار في الصحراء، تخيلوا معي أن تكون قد رفعت دعوى منذ خمس سنوات والآن بعد كل هذا الوقت تخبرك المحكمة: "لا زلنا نبحث في القضية" وبدلا من أن نشعر بالقلق أصبحنا نتعامل مع التأجيلات وكأنها مغامرة جديدة، متى ستنطلق الرحلة؟ ومتى نصل إلى المحطة النهائية؟

لكننا نعلم أن الانتظار الطويل ليس نكتة ولا طرافة، بل هو إشارة خطيرة على تدهور الوضع، فالمواطن الذي ينتظر حكما على قضيته لسنوات يشعر أن العدالة أصبحت شيئا بعيد المنال، شيئا كأنما يحتفظ به في خزائن التاريخ، فإذا كانت العدالة تحتاج إلى قضاء سنوات من أجل اتخاذ حكم في قضية بسيطة، فإن ذلك يشكل إهانة للمواطن التونسي ويزرع فيه الإحباط واليأس من إمكانية حصوله على حقه، فلا يجب أن ننسى أن القضاء ليس مجرد مكان لتأجيل القضايا، بل يجب أن يكون أداة فعالة لإحقاق الحق وجسرا سريعا بين المظلومين والعدالة.

لكن الحديث عن العدالة لا يكتمل دون أن نلتفت إلى أحد أخطر الملفات التي تحتاج إلى التحقيق الجاد والعاجل، إنها قضايا الفساد، إن الفساد في تونس أصبح كالتفشي السرطاني الذي يهدد كل أركان الدولة وللأسف، نجد في كثير من الأحيان أن الملفات المتعلقة بالفساد تتعثر أو تغلق تحت وطأة التغطية أو الضغوطات، هل يعقل أن تبقى قضايا الفساد الكبرى معلقة بينما يدفع المواطن البسيط الثمن؟ وهل من العدل أن يترك الفاسدون يعبثون بمقدرات البلد بينما يعاقب البريء؟

من هنا، نطالب اليوم بفتح ملفات الفساد الكبرى، وبأن تكون هذه القضايا على رأس أولويات القضاء، العدالة لا تكون كاملة إذا لم تلاحق الفاسدين مهما كانت مواقعهم أو قوتهم، أيضا يجب أن نتحدث عن حماية المبلغين عن الفساد الذين يعرضون أنفسهم للخطر من قوى الدولة العميقة، هؤلاء الأبطال الذين يتجرؤون على كشف الحقيقة ويعرضون أنفسهم للملاحقة والانتقام، هؤلاء بحاجة إلى حماية قانونية حقيقية، فلا يمكن أن يستمر هؤلاء المبلغون في العيش في خوف دائم من الانتقام بسبب عملهم من أجل مصلحة البلد، هل يحق للمواطن أن يكشف الفساد ويعاقب بدلا من أن يكرم؟

المجلس الأعلى للقضاء، لا بد من اتخاذ خطوات جادة لحماية هؤلاء المبلغين وتوفير بيئة آمنة لهم للإبلاغ عن الفساد دون الخوف من الانتقام، ويجب وضع آليات لحماية هؤلاء الأفراد من أي شكل من أشكال التهديدات.

في الختام، لا يمكن أن تستمر الأمور على هذا النحو، العدالة تحتاج إلى السرعة والتطوير وتحتاج إلى إيقاع يواكب العصر لا إيقاعا بطيئا يجعل المواطن يفكر في التقاعد قبل أن يحصل على حقه، فالشعب التونسي الذي لا يتوقف عن النضال من أجل حقوقه لن يقبل بعد اليوم بقضاء يضيع فيه الوقت وتظل فيه القضايا معلقة في انتظار لا ينتهي وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، هكذا ننهي مناقشة هذه المهمة الخاصة بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء مع السادة نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأحيل رئاسة الجلسة الآن إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب لإدارة النقاش حول هذه المهمة مع السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب، فليتفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نبدأ النقاش العام للسادة أعضاء مجلس نواب الشعب. أحيل الكلمة للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية، لها ثلاث دقائق، فلتتفضل.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسادة القضاة في مناقشة المهمة الخاصة للمجلس الأعلى المؤقت للقضاء، كما نرحب بالسادة نواب الغرفتين.

نحن لا نريد المؤقت في القضاء، بل نريد القضاء الدائم الذي يضمن حسن سير القضاء واحترام استقلاليته، لأن القضاء هو دائما صمام الأمان للمجتمعات وجوهر بنائها.

نشير، سادتي، إلى التذمر من بطء البت في القضايا وهذا البطء يؤثر على المصلحة العامة، كما نشير إلى وجود برلمانيات صادرة بحقهم أحكام قضائية تتعلق بالسقف الانتخابي بالتمويل الذاتي، فماذا أنتم فاعلون؟ وما هي التدابير في علاقة بهذا الأمر؟

لأن الأرض هي الحياة ولأن الشجرة هي الرئة والقلب النابض، فإننا من موقعنا كنواب شعب نحيي نساء منطقة الحدادة من معتمدية سجنان ولاية بنزرت اللواتي قمن بغراسة 100 ألف شجرة من الفرنان والخروب وبعض الصنوبريات وهن الآن بصدد الاستعداد لغراسة 100 ألف شجرة أخرى، نحن نحييهن ونشد على أيديهن وسنبوس الأرض تحت أقدامهن.

لذلك ومن موقعي كنائبة، أطالب وزارة الصحة بالتعاون مع كل الوزارات ذات الشأن مثل وزارة الفلاحة ووزارة المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية والديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، بتنظيم قوافل صحية للسيدات تشمل الكشف المبكر عن سرطان الثدي والسكري وارتفاع ضغط الدم، مع التركيز أساسا على الاحتفاء بهن وتكريمهن وإدماجهن في برامج الإدماج المالي والاقتصادي.

فهن يساهمن في خلق الثروة وبناء الاقتصاد الاجتماعي التضامني الحقيقي، فهن رائدات في صنع الاكتفاء الذاتي، كما أنهن أكثر وعيا ويقظة من بعض المسؤولين في التصدي لكل المتغيرات المناخية وفي حق الفرد في البيئة وفي الأكسيجين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يسري بواب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد يسري بواب

شكرا، كنت أتمنى الحصول على وقت أطول، لكنني سأحاول الاختصار.

مرحبا بالسيد رئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء ومرحبا بالسيدات والسادة الرؤساء.

أين المجلس الأعلى للقضاء؟ هذا سؤال يطرح نفسه اليوم، لدينا المجلس الأعلى المؤقت للقضاء العدلي والمجلس الأعلى المؤقت للقضاء الإداري والمجلس الأعلى المؤقت للقضاء المالي، ولكن المجلس الأعلى للقضاء العدلي يكاد يكون غائبا تماما.

ومنذ شهر أكتوبر 2023، ليس لدينا رئيس لمحكمة التعقيب ولا رئيس للمجلس الأعلى للقضاء ومنذ 16 سبتمبر 2023 ليس لدينا رئيس محكمة عقارية ولا وكيل دولة عام ومنذ شهر جانفي 2024 لم يعد لدينا وكيل دولة عام ومدير المصالح العدلية.

ينص الفصل 14 من المرسوم المنظم للقضاء على أن الإشراف على المسار المهني يتداول كل مجلس مؤقت في جميع المسائل الراجع إليه بالنظر، أما فيما يتعلق بالتأديب ورفع الحصانة، فإن الفصل 24 يوضح أنه يختص كل مجلس مؤقت للقضاء بالنظر في الملفات التأديبية وفي مطالب رفع الحصانة.

اليوم، هناك قضاة يمثلون أمام حاكم التحقيق في قضايا معينة، فهل تم رفع الحصانة عن هؤلاء القضاة؟ هل تم احترام الإجراءات القانونية في هذا الصدد؟ نحن في مرفق تطبيق القانون ونعلم جميعا أن قانون 67 الذي كان يخول لوزارة العدل إصدار مذكرات استثنائية للنقل لم يعد معمولا به اليوم، بل إن المجلس الأعلى للقضاء هو المختص بهذه المسائل، فما هو سبب هذا الفراغ؟

هل تم اقتراح سد الشغورات في الوظائف التي شغرت، مثل منصب رئيس محكمة التعقيب أو وكيل الدولة العام؟ اليوم، القضاء العدلي بدون ممثل في المجلس الأعلى للقضاء وعندما نطلع على وضعية المجلس الأعلى للقضاء بطم طميمه بدوره وصلاحياته نجد أنه يبرر هذا النقص بانخفاض عدد الأعوان وعدم التوصل إلى دعم العنصر البشري بالمجلس والقيام بالنقل والإلحاقات.

كيف يمكن لنا تحقيق العدالة في ظل هذه الظروف؟ رئيس دائرة المحاسبات تقاعد منذ أكثر من عامين ولم يتم تعويضه حتى الآن، ألا توجد كفاءات قادرة على تولي هذه المناصب؟ هل يمكن لمرفق العدالة أن يستمر بدون مجلس؟

هذه أسئلة أطرحها بجدية، ما هي الأسباب العميقة لهذا الوضع؟ هل المجلس الأعلى للقضاء يتحمل مسؤولية ما يحدث أم لا؟ هل تحملتم مسؤولياتكم كما يجب أم لا؟ ربما المجلس الأعلى المؤقت للقضاء هو الذي أوصل نفسه إلى هذا الشلل والقضاء العدلي والمالي تقريبا موجود، لكن فيما يخص القضاء العدلي هناك إشكال كبير حتى الأربعة غير موجودين أي الحد الأدنى كي يستطيع اتخاذ القرارات.

اليوم ميزانية المجلس الأعلى للقضاء تصرف على مجلس غير موجود فعليا سيدي الرئيس، من دوركم اليوم إصلاح المنظومة القضائية، على سبيل المثال نحن بالمنستير نطالب بمحكمة ابتدائية ثانية، فلم يعد هناك ما يكفي من القضاة العدليين في بالمنستير لأداء دورهم كما يجب؟

إيصال العدالة إلى المواطنين ليس بالأمر الهين، إذا لم يتمكن القاضي من أداء عمله...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الرئيس الأول والوفد المرافق،

أنا لن أتحدث عن مشكلة القضاء، ولكن سأطرح موضوعا آخر بعد إذنك سيدي الرئيس، البارحة خلال الجلسة المسائية، تحدثنا عن مشكلة المريصة ومشكلة قربص وذكرنا أن هناك حوالي 200 عائلة تسكن هناك منذ أكثر من 50 سنة وبعضهم منذ 20 سنة وآخرون منذ 15 سنة، في المرة السابقة نزلت بنفسي وسجلت فيديو والأشخاص الذين ظهروا في الفيديو انتقدوا الكاتبة العامة لبلدية قربص والسيد معتمد سليمان، اليوم على الساعة الرابعة صباحا تم هدم منازلهم وسأريكم عينة عما حدث، تفضل سيدي الرئيس (عرض السيد النائب شريط فيديو عبر الهاتف الجوال).

بعد إذنك سيدي الرئيس، لا تقاطعني، فهذا من حقي وأقدم ذلك خلال الوقت المخصص لي اليوم، عائلتي وأهلي في المريصة يبكون.

سيدي الرئيس، اسمع ما تقوله البنت فهي تقول: "بعثت من يقرضنا حتى نشتري طعاما"، ليس لدينا ما نشتري به كتابا أو كراسا واليوم يأتون وينفذون قرار هدم ويشردون العائلات ونحن نعمل على تسوية هذه الوضعية.

هل معقول سيدي الرئيس؟ هؤلاء الناس لديهم خمسين سنة، نرهبهم، لم نستطع تنفيذ قرارات لإزاحة الأفارقة من صفاقس وجئنا ننفذ قرارا على "الزواوله" في مدينة المريصة. اليوم معتمد سليمان ذهب البارحة لينبه المركب الفلاحي بالمريصة وقال لهم: "بإمكان السيد الرئيس أن يأتيكم ويأخذ "الشنوة" ويغادر". ثم بعد ذلك اتفق مع الكاتبة العامة لبلدية المريصة لتنفيذ القرار ضد العائلات.

سيدي الرئيس، أكثر من ألف شخص، مشكورة السيدة الوالية طالبت بضبط النفس وطالبت بمتابعة الموضوع ولكن هل تستكثر الدولة على مواطنيها منحهم قطعة أرض، في حين أن "الأوباش" تحصلوا على آلاف المليارات من هنشير الشعال ما يشتري المريصة وغيرها.

سيدي الرئيس، بكيت على حال هؤلاء المواطنين خلال قدومي في الطريق، فحالة هؤلاء الناس صعبة، هم يعانون من قلة قوتهم ولا يجدون ما يأكلون أو ما يلبسون وفي النهاية تهدم منازلهم، نحن نطالب بتسوية وضعيتهم اليوم.

سيدي الرئيس، أنا ملتزم أمامك، راتبي طالما أنا في المجلس وأن تباع سيارتي في المزاد العلني، أقر بذلك أمام الناس جميعا وأمام 12 مليون تونسي، المطالبة بتسوية وضعية هؤلاء الناس وسأتنازل على راتبي بداية من هذا الشهر، لك الأمر بتنزيلها لأهالي المريصة، هل من المعقول أن يكون هذا حالنا؟

سيدي الرئيس، هناك رجال ونساء يعانون من العراء والعطش والجوع ونحن نعيش في ظروف صعبة، ستة ينامون في المعمرة، ثلاثة أمتار على مترين، يمكن لشخص جراء المخدرات أن يعتدي حتى على أخته وهو لا يدري، لماذا بلغنا هذه الحالة؟ "الحلوف" ساكن ونحن لم نستطع توفير مائة متر لكل مواطن في المريصة، لم كل هذا الظلم؟ لماذا صدرت هذه القرارات توا؟ في حين أن الرئيس يحارب الفساد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس.

مرحبا بالحضور الكريم، وبالزملاء والإخوة النواب،

نود أن نذكر أننا لا نجامل ولا نعادي، بل نحن صوت المواطن وأهل الاختصاص ويمكن اعتبار هذا المجلس في مقدمة الجهود لمكافحة الفساد، حيث أن كل نائب فيه هو قيس سعيد.

أولا، أود أن أتوجه إلى الهياكل المعنية لإبلاغها ببعض الحيثيات التي وردتنا من المواطنين، لا يخفى عليكم أن دائرة المحاسبات أكدت في صفحتها 21 من تقريرها المتعلق بمراقبة انتخابات 2011، أن 170 موظفا عموميا تقاضوا أجورهم الأصلية زيادة على أجورهم التي حصلوا عليها من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

كذلك نشير إلى أن بعض الموظفين العموميين يحجر عليهم العمل داخل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مثلما هو الشأن بالنسبة إلى قضاة دائرة المحاسبات الذين يحجر عليهم ذلك وفقا للأمر عدد 6 لسنة 1971 وهذه الأموال لا بد أن تعود عبر القضاء، ويجب أن يتم إبلاغ أمرهم إلى النيابة العمومية وقد تم إبلاغ ذلك إلا أنها لم تتخذ أي إجراءات ضدهم لاسترجاع ما قبضوه دون حق.

كذلك نشير إلى أن بعض الأشخاص الذين ترشحوا للانتخابات البلدية لم يحصلوا على السقف المطلوب ورغم صدور أحكام باتة ضدهم إلا أن ما راعنا أن هناك من ترشحوا مجددا في الانتخابات التي خضناها دون أن يقوموا بإرجاع الأموال العمومية التي تحصلوا عليها من الدولة وحتى اليوم لم يقع استرجاعها.

نقطة أخرى تتعلق بوجود شبكات سمسرة قضائية تتكون من بعض القضاة والمحامين وعدول التنفيذ والخبراء العدليين وقد ألحقت هذه الشبكات أضرارا جسيمة بصورة القضاء والمتقاضين وخاصة بالخزينة العامة وذلك من خلال القرارات التعقيبية بالنقض دون إحالة والتي كلفت الدولة آلاف المليارات وما تم كشفه مؤخرا لا يمثل إلا قطرة من محيط، وفي هذا الإطار، هل ستعملون سيدي بالتعاون مع وزارة العدل على فتح تحقيق في كل القرارات الفاسدة التي نجهل عددها وحجم أضرارها؟

ثانيا، هل أنتم على علم بالأحكام القضائية المليئة بالأخطاء التي تعتبر رديئة ومشبوهة التي تضرر منها المتقاضون؟ وفي هذا الإطار هل تعتزمون على وضع آلية لتقييم جودة الأحكام وطرد عديمي الكفاءة وما أكثرهم وجبر ضرر ضحايا الأخطاء القضائية وما أكثرهم، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الأخطاء الطبية؟

نقطة أخرى، هل أنتم على علم بأن طول آجال البت في القضايا يمثل أحد أوجه إنكار العدالة، مما تسبب في أضرار جسيمة للمتقاضين وخاصة المؤسسات التي اندثر بعضها؟ وفي هذا الإطار، هل تفكرون في إيجاد آلية لجبر أضرار ضحايا إنكار العدالة مثلما فعلت ذلك دولة فرنسا على سبيل المثال؟

سيدي الرئيس، حتى لا أطيل، لا يخفى عليكم أن القوانين الإجرائية الفاسدة التي تحرم المواطن من حقه في الدفاع عن نفسه بنفسه أمام المحاكم، حرمته من حقه الأساسي في التقاضي في دوس على الدستور وكذلك للفصل 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أكدت ذلك لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بـ "Genève"، دون الحديث عن آلاف الضحايا الذين يتعرضون للتحيل من بعض المحامين وعدول التنفيذ دون حسيب أو رقيب باعتبار أنهم لا يخضعون لأية رقابة في هذا الإطار.

هل تعملون بالتعاون مع وزارة العدل على حذف الأحكام الإجرائية الفاسدة وعلى تحوير القوانين المهنية الفاسدة لمساعدي القضاء الذي يجب أن تخضع لرقابة الدولة حفاظا على حقوق المستهلك وبعيدا عن استقلالية الفساد التي يتعللون بها والتي يجب أن تكون وظيفية لا غير؟

كذلك هل أنتم على علم بالفساد الذي ينخر سلك الخبراء العدليين والذي لم يتم تطهيره حتى الآن؟ هل يعقل أن يتم ترسيم أجير وخاصة موظف عمومي دون الإدلاء بترخيص من مشغله؟ وهل يعقل أن يتم ترسيم خبير عدلي ليس له مقر؟ وهل يعقل أن يتم ترسيم محاسب أو خبير محاسب في اختصاص الجباية رغم أنهما ممنوعان من التدخل في مجال الاستشارات الجبائية، وذلك في دوس على الفصل الرابع من قانون الخبراء العدليين الذي يفرض أن يتم الترسيم في نفس الاختصاص المهني الذي يمارسه طالب الترسيم؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ست دقائق.

السيد مسعود قريرة

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء المجلس الأعلى المؤقت للقضاء ومن خلالكم أحيي كل الأسرة القضائية، من شاوش المحكمة إلى الخبير، إلى المحامي، إلى الجميع.

رغبتي أن يصبح المؤقت دائما، لأن كلمة "مؤقت" موجودة بكثرة في قوانيننا ومؤسساتنا وقراراتنا، حتى أن قراراتنا نقول عنها: "هذا مؤقت لنرى"، لذلك أوجه هذا الكلام لكل من يهمه الأمر.

المسألة الثانية السادة القضاة وأنتم أدرى بأن ثمرة مجهودكم القضائي ناتجة عن تدخل أطراف عديدة والقاضي هو من يتحمل مسؤولية الحكم، لكن في ظل هذا التدخل من أطراف متعددة، هناك مسألة تكوين الخبراء حيث يعتمد القضاة على تقاريرهم والخطأ والصواب يقع عليكم رغم أنكم أبرياء من هذه المسؤولية ورغم أن هذه المسألة تهم وزارة العدل بصفة عامة، لكن من خلالكم أتوجه إلى السيدة وزيرة العدل كذلك،

يا سادة، الخبير حينما يقدم تقريره والقاضي يحكم بناء على وثيقة، فمن يضمن مدى صحة هذه الوثيقة؟ لذا، بودي أن يكون لكم رأي وتدقيق في عمل الخبراء وعدم التسامح معهم في التأخير، فكم من قضية تعثرت لأن الخبير لم يقدم تقريره في الوقت المطلوب؟ وفي كثير من الحالات لا يكون التأخير لضيق الوقت، بل يكون رغبة في التعطيل المقصود، لذا يجب تشديد الخناق على مثل هؤلاء.

كذلك المحاكم ومكاتبها ومكاتب القضاة التي رأيتها هي جزء لا يتجزأ من ظروف العمل التي يحتاجها القاضي وهي تعتبر من مسؤوليتكم، فبعض المحاكم والمكاتب مليئة بالملفات المتراكمة أمام القاضي وكأننا في بداية القرن العشرين ونحن الآن في القرن الحادي والعشرين تجد القاضي أمامه ألف ملف وفي بعض الحالات الفكرة التي قرأها بالملف رقم واحد تعلق في ذهنه، فيحكم على ضوئها في الملف رقم 2 وهنا يحدث الخطأ نحن بشر والخطأ وارد.

لكن عندما يوضع القاضي في ظروف غير طبيعية سواء من حيث ضغط التوقيت أو كثرة الملفات، بودي أن يقع التدخل السريع لانتداب قضاة وخاصة قضاة مختصين لأن الجرائم تتجدد بتجدد العصور وهناك الجرائم السيبرنية التي بدأت تظهر في مجتمعنا وعليه فإني من يطالب بالرقمنة حتى تساعد السادة القضاة على إصدار أحكامهم بدقة وبعدالة من قبل قاض متكون في هذه الأحكام لأنه ليس بإمكان أي قاضي الحكم في جريمة سيبرانية، إذا لم يكن لديه مبادئ أولية في الإعلامية والحد الأدنى من المعرفة، فالتقرير المكتوب بالأحرف قد يغالط القاضي.

سادتي، نحن لا زلنا نعتمد على تقارير الباحث الابتدائي وبودي أن تكون هناك رؤية وتصور وتعاون مع وزارة الداخلية والأطراف المعنية حتى تكون هناك مقاييس معينة لهذه التقارير، مما يسهل عمل القضاة لأن أي حكم يصدره القاضي، والمجتمع يعلم الحقيقة، لأن أي حكم مجانب للحقيقة لا قدر الله يجعل القاضي وحده من يتحمل المسؤولية نتاجا لعمل قام به شخص آخر، وبالتالي من حقكم أن تتدخلوا في عمل الطرف الآخر كي يصدر الحكم العادل.

مسألة أخرى، نحن ما زلنا إلى حد الآن نعتمد على شهادة الشهود ونعلم أن التطور المجتمعي فأجدادنا عندما كانوا يشهدون كانوا يضعون رؤوسهم على المحك وكان ذلك الضمان الأكبر لصحة الشهادة، أما اليوم فالتغيرات التي حصلت في مجتمعنا ولا زالت إلى حد الآن خاصة في المسائل العقارية تعتمد شهادات الشهود وتعلمون التغيرات والعقلية التي أصبح عليها مجتمعنا، فبودي أن ألفت انتباهكم لاتخاذ إجراءات وتدقيق هذه العملية حتى يكون القاضي قادرا على إصدار حكم أقرب ما يمكن إلى العدالة.

النقطة الأخيرة، كما ذكرت منذ حين، لا بد من الاعتماد على الرقمنة لتيسير أعمالكم وتيسير أعمال منظوريكم في المحاكم، كي نقترب من تحقيق العدالة باعتبارها أساس العمران، وفقكم الله وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية وله دقيقتان.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحضور الكريم،

مرحبا بضيوفنا الكرام من المجلس الأعلى المؤقت للقضاء،

بسم الله الرحمان الرحيم،

"يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ" صدق الله العظيم.

وقيل لعمر بن عبد العزيز: أن الناس قد ساءت أخلاقهم ولا يقوّمها إلا السيف قال لهم كذبتم يقاومها العدل.

الاتجاه نحو دولة تونسية مستقلة ذات سيادة، دولة مدنية وطنية ديمقراطية عادلة، دولة قانون ومؤسسات. اليوم السادة ممثلو المرفق القضائي جندوبة دون وكيل جمهورية والله المستعان لمن يقوم بعمل جبار في ولايتنا.

اليوم السادة ممثلو القضاء في جندوبة تُفرَّغ من الكفاءات وما هي مقاييس النقل ولكم بطاقات العمل الشهرية كفيصل بين رفع القبعة إجلالا أو نقلة تعسفية، على الأقل لدينا حالتان في جندوبة نطرح فيها العديد من الأسئلة، لماذا تُفرَّغ جندوبة قصدا من الكفاءات الناجحة؟

السادة الحضور، رسالة من المرحوم لطفي المرزوقي المحامي الفذ وصوت الحق بجندوبة والذي وافته المنية برسالة أمام هول وعبء المسؤولية وجسامة الدور بالمرفق القضائي، إن رضي المتقاضون لماذا تستأنف النيابة العمومية لأكثر ثقل بالمرفق العمومي القضائي الحساس، زمن نقص الزاد البشري بالمحكمة التونسية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد رئيس المجلس،

أهلا وسهلا بالسادة الحضور،

في الحقيقة، أنا لست على اطلاع كبير ولا خبيرا في الجانب القضائي والقانوني، لكن على اتصال مباشر مع السادة القضاة وحضورنا في عدة حالات في المحاكم التونسية، نريد أن نطرح نقطة وحيدة هي التدرج في السلم المهني للقضاة الذي أصبح اليوم مطلبا كبيرا لهم، ومن خلال العنوان نعرف أن أي قاض تجد لديه اليوم ملفات ثقيلة الحجم، فيجب علينا أن نحميه، وهناك قضاة من أصيلي ولاية سوسة ويعمل في بن عروس ويكترى منزلا بألف دينار بينما راتبه الشهري 3 آلاف دينار وهم على حق في هذا، ومن هذا الجانب يجب وضع سلم تدرج مالي للقضاة حيث يتدرجون في سلم مالي بناء على سنوات الخدمة والرتبة المهنية، قاض، قاضي أول، مستشار، رئيس دائرة، حسب المناصب التي يتولاها رؤساء المحاكم، يجب أن يتميز السلم المالي بزيادات دورية مرتبطة بالتطور الوظيفي والترقيات.

يجب اليوم وضع معايير جديدة لتحديد الرواتب التي تحدد بناء على رتبة القاضي والقضاة الجدد يتقاضون أجورهم أقل مقارنة بكبار القضاة.

القضاة في المحاكم العليا مثل محكمة التعقيب قد يحصلون على علاوات إضافية، يعني هناك اختلال توازن حتى في السلم المالي للقضاة وهذا أدخل بعض الشك في عديد القضاة، واليوم "المال قوام الأعمال" ولا يمكن أن نحمي هؤلاء القضاة إلا بضمان حقهم في المطالبة بتحسين دخلهم وتعرفون ما يقال بأن القضاء فاسد والقضاة فاسدون والقاضي هو إنسان قد يحكم في قضية كبيرة بالمليارات وتجده لم يسدد معاليم الكهرباء أو الكراء وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أخيرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق.

السيدة سيرين مرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء،

حسب مداخلات المجلسين تستشف أن هناك مكانة للقضاء ومكانة خاصة للقضاة في وجدان كل نائب من المجلسين، وهذا إيمانا منا أن القضاء أساس العمران، وأول اتصال لنا كنواب كان مع القضاة وتم إنصافنا عن طريق المحكمة الابتدائية أو فيما بعد في المحاكم الجزائية.

اليوم حين نريد أن نطور ونحسن فهذا ليس نقدا للقضاء، بالعكس هذا دفع له حتى يكون دوما الأفضل ونقارع به البلدان ودوما نفتخر بالهيئات القانونية ولدينا قضاة ومحامون نفتخر بهم أمام العالم العربي بصفة خاصة والعالم أجمع في مرحلة ثانية.

أردت أن أتحدث اليوم عن المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء والذي أعطى صلاحيات اقتراح الإصلاحات الضرورية لضمان حسن سير القضاء.

السيد النائب الأول، اليوم وفي إطار المحكمة الإدارية رغم إحداث دوائر جهوية وتزويدها بالإطار القضائي اللازم لا يزال المتقاضي يعاني من بطء في الفصل في الملفات وكأن دار لقمان بقيت على حالها، لأن إحداثها كان يهدف لتقريب القضاء الإداري من المتقاضين من جهة وسرعة البت في القضايا المنشورة من جهة أخرى.

كمجلس أعلى للقضاء هل قدمتم مقترحات لإصلاح مثل هذه التعطيلات، لأننا لم نر مقترحا لتاريخ اليوم؟ وفي المقابل في القضاء العدلي نرى اليوم وزارة العدل تسعى بصفة جدية للارتقاء به وآخر مثال صندوق خاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية.

سيدي الرئيس، كانت لنا محادثة السنة الفارطة في نفس الوقت وتحدثنا حول هذا الصندوق وقلت لي يا حبذا لو يتم إحداث صندوق خاص لتطوير منظومة القضاء الإداري، لكن اليوم لا توجد مقترحات فعلية وبقينا نتحدث، فلا يمكنني أن أشخص حالة المحاكم الإدارية أو القضاء الإداري أكثر من أصحاب الشأن. لم يتقدم الإداري للمجلس اليوم حتى بمجرد مقترح إصلاح رغم أنه في صميم مهامه حسب المرسوم.

السيد النائب الأول، الآجال المعقولة في البت في القضايا والزمن القضائي وسيادتك خير العارفين هو عنصر هام في تحقيق العدل المنشود، لأنه بصراحة تستغرق الملفات سنين عديدة وهذا ما أكد عليه السيد رئيس الجمهورية في كل لقاء له بالسادة القضاة يتحدث عن الزمن القضائي وعلى سرعة البت في الملفات.

السيد رئيس المجلس، نريد إظهار دور المجلس الأعلى للقضاء في إصدار مذكرات توجيهية لحل بعض إشكاليات العمل القضائي على غرار النيابة العمومية بخصوص سرعة البت في المحاضر وحتى الدعوة لعقد دورات تكوينية أو ندوات لتطوير كفاءة السادة القضاة، لأن تكوينهم المستمر ضروري خاصة مع تطور التشريعات واليوم حين نقول نريد ثورة تشريعية بالتالي فإنها مرتبطة ببعضها، فيجب تكوين السادة القضاة وتنظيم ندوات حسب الميزانية.

صحيح نحن نطلب الميزانية، حسنا سنعطها، وبالعكس نريد دوما أن نطور من الميزانية سواء بالنسبة إلى وزارة العدل أو المجلس الأعلى المؤقت للقضاء ولكن يكون "cible" في الاستثمار ولا يوجد أفضل من الاستثمار في الرصيد البشري ورصيدكم البشري هم السادة القضاة.

واليوم حين أرى زملائي في الدراسة بشعبة العلوم القانونية يرغبون في التكوين ويبحثون عنه، كما أنهم يزاولون تكوينا خاصا في التحكيم وغير ذلك إيمانا منهم أن القاضي لا يجب أن يبقى في حالة ركود ويجب أن يواكب العصر والتشريعات الجديدة دائما وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة لمدة 15 دقيقة، إثرها نحيل الكلمة إلى السيد عبد السلام مهدي قريسيعة ليتولى الرد على مختلف التدخلات.

(كانت الساعة الثالثة والنصف مساء)

استئناف الجلسة بيانات وأجوبة النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

(كانت الساعة الرابعة إلا عشر دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين،

أجدد لكم التحية ونمر الآن إلى الاستماع إلى أجوبة السيد عبد السلام مهدي قريسيعة النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء وذلك لمدة لا تتجاوز 30 دقيقة، فليتفضل.

السيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيدات والسادة النواب على الأسئلة التي تفضلوا بطرحها وهي عديدة ومتنوعة، وسأحاول الإجابة قدر المستطاع على أكثرها.

أولا، بخصوص المحكمة الإدارية أود الإشارة إلى أن المجلس القضائي الإداري في جلسته المنعقدة في 14 جوان 2024 صادق بالإجماع على مشروع مجلة القضاء الإداري، وقد تولينا إحالتها وننتظر البدء في مناقشتها من طرف كل الجهات المتدخلة حتى يتم عرضها في وقت لاحق على مجلسكم الموقر.

هذا المشروع مشروع هام، وكان ثمرة مجهود كبير قامت به المحكمة على مدى سنوات، بدأنا بإعداده في شهر جوان 2016 وانتهينا في 2024، تم عرضه على كل القضاة وشارك فيه أكثر القضاة وكذلك الخبراء والأساتذة والجامعيون، فحظي هذا المشروع باستشارة واسعة وحاولنا قدر الإمكان أن نعالج فيه أبرز الإشكالات التي يعانيها القضاء الإداري وأهمها بطء الفصل في القضايا.

وفي هذا الإطار اقترحنا الكثير من الحلول، ربما ليس هناك مجال اليوم لاستعراضها ولكن أتينا كذلك بحلول بديلة كالصلح أمام المحكمة الإدارية وهو إجراء مستحدث في هذه المجلة.

بخصوص تشتت نصوص النزاع الإداري هو في واقع الأمر لا يتشتت، وقد تساءل أحد النواب المحترمين عن قانون الانتزاع، فالنزاع من أجل النزاعات المتعلقة بالانتزاع من أجل المصلحة العامة يشكل اليوم كتلة اختصاص من اختصاص القضاء العدلي الابتدائي والاستئناف والتعقيب، والمحكمة الإدارية كانت لها علاقة بالنزاع ولكن بعد ذلك ارتأى المشرع أن يتعهد القضاء العدلي بكل النزاعات المتعلقة بالانتزاع من أجل المصلحة العامة ولم يبق إلا الطعن بدعوى تجاوز السلطة في أمر الانتزاع ذاته وفي ما عدا ذلك لم يعد للمحكمة الإدارية أي اختصاص في هذا المجال.

كذلك بخصوص المجلس الأعلى للاختصاص، مجلس تنازع الاختصاص في نهاية الأمر لا يهم المحكمة وحدها وإنما يهم المحكمة الإدارية والمحاكم العدلية وكما تعرفون مجلس محدث بمقتضى القانون الأساسي عدد 38 المؤرخ في 3 جوان 1996 وهذا القانون في حد ذاته يحتاج إلى مراجعة لأن هناك بعض الأحكام التي تضمنها ساهمت إلى حد كبير في تعطيل حقوق الناس من خلال الإحالات التي تقوم بها المحاكم العدلية التي رأى المجلس أنها لم تكن في محلها في واقع الأمر وكان بإمكان هذه المحاكم أن تبت في مسألة الاختصاص تلقائيا دون حاجة إلى إحالتها على المجلس.

ولعلمكم وهذا شيء جيد أن المجلس تتولى المحكمة الإدارية رئاسته في السنتين المنقضيتين، حيث انتهت المدة القانونية في هذا الشهر وقد عملنا على أن نبت في كل القضايا التي تعهد بها المجلس نظرا لما لاحظناه من بطء وتعطل كبير لحقوق المتقاضين، حيث وجدنا قضايا تعود إلى 2014 وهي منشورة أمام المجلس، فسعينا نحن والقضاة الإداريون وكذلك القضاة العدليون على أن نبت في كل القضايا المعروضة على مجلس تنازع الاختصاص وهذا يقع لأول مرة منذ سنوات عديدة.

كذلك هناك تساؤلات بخصوص البطء في الفصل، المحكمة الإدارية كانت تعاني فعلا من هذه الظاهرة وهي ظاهرة في نهاية الأمر موجودة في كل المحاكم الإدارية في العالم ولكننا سعينا في السنتين الأخيرتين إلى تحقيق رقم مهم في مستوى الفصل في عدد القضايا المنشورة إلى المحكمة ويمكنني أن أقدم خلاصة سريعة:

أن الدوائر الابتدائية المركزية في المحكمة الإدارية استطاعت أن تبلغ نسبة فصل تقدر 219% مقارنة بالقضايا المسجلة خلال سنة 2023 وهذا رقم في نهاية الأمر يمكن القول بأنه مهم جدا.

كذلك بالنسبة إلى الدوائر الجهوية حيث بلغت نسبة الفصل 137% بالنسبة إلى القضايا المسجلة في 2023.

كذلك بالنسبة إلى الدوائر الاستئنافية حيث بلغت نسبة الفصل 75.5% مقارنة كذلك بعدد القضايا الاستئنافية المنشورة أمام المحكمة الإدارية.

كذلك بخصوص القضايا التعقيبية فقد وصلت النسبة 131% وهي نسبة محترمة جدا بالنسبة إلى القضايا التعقيبية المسجلة بالمحكمة الإدارية بعنوان 2023.

هذه الأرقام إنما تدل على العمل الكبير الذي تقوم به المحكمة الإدارية من أجل الفصل في القضايا وخاصة القضايا القديمة ويمكن أن تتساءلوا: لماذا هناك قضايا يمكن أن يتم الفصل فيها بسرعة وهناك قضايا تتعطل؟ هذا راجع إلى خصوصية التحقيق في القضايا أمام المحكمة الإدارية ولكن سعينا في السنتين الأخيرتين من خلال مذكرة عمل أصدرتها الرئاسة الأولى للمحكمة الإدارية والتي بمقتضاها عملنا على الفصل وحث القضاة على القيام بمجهودات إضافية من أجل القضاء على مخزون القضايا القديمة وكذلك بخصوص تلخيص الأحكام.

كما تعرفون الأحكام القضائية خاصة في مستوى الاستئناف والتعقيب تشكل حقيقة ثقلا على القضاء والحكم في المحكمة الإدارية يحتاج الكثير من الوقت من أجل تلخيصه، لكن مع ذلك القضاة عملوا جهدا كبيرا من أجل تمكين المتقاضين من الأحكام التي تخصهم في أقرب الآجال.

التساؤلات كثيرة بخصوص المجلس الأعلى المؤقت للقضاء وتركيبته، نحن اليوم نعيش واقعا أنتم تعرفونه، المجلس الوحيد الذي تركيبته مكتملة هو مجلس القضاء الإداري. بخصوص المجلس القضائي المالي ينقصه في التركيبة الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات الذي لم يقع تعيينه بعد، كذلك خاصة مشكلة مجلس القضاء العدلي لأن المجلس القضائي المالي واصل عمله بصفة اعتيادية ولم تتعطل أعماله بحكم أن النائب الأول لرئيس المجلس يقوم بمهام رئيس المجلس وبالتالي لم يقع هناك تعطيل مطلقا.

أما بخصوص مجلس القضاء العدلي فيجب العمل اليوم على سد الشغور في تركيبته باعتبار أن هناك الكثير من المهام التي تهم المسار المهني للقضاة، لا يمكن القيام بها إلا من طرف مجلس القضاء العدلي ونأمل أن يتم قريبا سد الشغور في هذا المجلس حتى يستعيد دوره في تأمين السهر أو في الإشراف على المسار المهني للقضاة العدليين في كثير من النواحي.

اليوم لا يوجد مجلس عدلي يمكن أن يرفع الحصانة عن قاض عدلي، كما لا يوجد مجلس يؤدب قاضيا، فهذه مسائل ضرورية يجب على المجلس أن يتعهد بها في أقرب الآجال بعد استكمال تركيبته.

الإشكال أن هذه المهام لا يمكن أن يقوم بها أي مجلس آخر، فقانون المجلس الأعلى للقضاء ينص على رئيس المجلس الأعلى للقضاء بصلاحياته، في نهاية الأمر لا توجد صلاحيات محددة له وإنما كل الصلاحيات موكولة للمجالس الثلاثة إلا بخصوص المسائل التي يجتمع فيها المجلس الأعلى للقضاء مثل مسائل اقتراح الإصلاحات الكبرى وإبداء الآراء في القوانين التي لها علاقة بالقضاء بصفة عامة وهذا الدور قام به المجلس ولا زال، فالدور الاستشاري نقوم به إلى حد الآن.

ومن حسن الحظ أن تركيبة المجلس الأعلى على الأقل في هذا المستوى ما زالت متوفرة بحكم أن المجلس يضم 21 عضوا، سبعة لكل مجلس ونحن اليوم ننعقد بالثلثين المطلوبين قانونا 14 عضوا وعلى هذا الأساس نقوم اليوم وقمنا بإبداء آرائنا في كثير من مشاريع القوانين التي تفضل المجلس بعرضها على المجلس الأعلى المؤقت للقضاء.

سؤال يتعلق بالدوائر الجهوية للمحكمة الإدارية وكما تعرفون عددها 12 موزعة على عديد الولايات وتغطي كافة ولايات الجمهورية وتقوم بعمل جيد وهي قريبة من المواطن

التونسي ويمكن اللجوء إليها بإجراءات مبسطة وتصدر أحكاما ابتدائية، كما تعرفون هي تقبل الطعن بالاستئناف وحتى أمام الدوائر الاستئنافية بتونس العاصمة.

وكما قلت من خلال المعطيات الإحصائية فقد استطاعت أن تصل نسبة الفصل لديها إلى 131% مقارنة بعدد القضايا المسجلة بعنوان 2023 وهي نسبة محترمة جدا.

هذه الدوائر التي نأمل في مشروع مجلة القضايا الإدارية أن تتحول إلى محاكم ابتدائية، في الوقت الراهن المحكمة لا ترى حاجة إلى زيادة دوائر أخرى بحكم أن هذه الدوائر كافية وبدرجات متفاوتة، فهناك دوائر عدد القضايا لديها أكبر من دوائر أخرى ولكن تعمل هذه الدوائر بعدد قضاة محدود، فكل دائرة تتركب من رئيس وأربعة قضاة وهناك دوائر بثلاثة قضاة ومع ذلك تعمل بصفة جيدة والتجربة في واقع الأمر نستطيع أن نقول بأنها تجربة ناجحة.

هناك أسئلة كثيرة تتعلق مثلا بالأعوان العموميين الذين عملوا لدى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فعلا هناك أعوان عملوا ووقعت مطالبتهم بإرجاع الأموال التي تقاضوها من الهيئة وهناك قضايا منشورة أمام المحكمة الإدارية في هذا الخصوص.

بخصوص جودة الأحكام، أعتقد أن كل قاض يحرص على أن يكون حكمه جيدا ونحن نقول بأن الحكم الجيد هو الحكم الذي يرضي الطرفين ولا يرضي طرفا على حساب طرف آخر وفي المحكمة الإدارية أحكامنا كما تعلمون معروفة بجودتها وكذلك في أحكام المحاكم العدلية، رغم أن المقارنة صعبة بحكم أن العدد أكبر بكثير لدى المحاكم العدلية، بالتالي نجد لهم عذرا إذا تسرب خطأ أو سهو في حكم ما وفي هذه الحالة هناك دعوى نسميها بدعوى إصلاح غلط مادي في حكم، من السهل وبكل بساطة يمكن للمحكمة إصلاح هذا الخطأ إن وجد.

بصفة عامة هذه هي الأسئلة التي قدمتموها، حيث تساءلت الزميلة المحترمة عن الصندوق الذي وقع إحداثه لفائدة وزارة العدل في السنة الفارطة، قمنا بجهد كبير من أجل أن يضم هذا الصندوق المحكمة الإدارية ولكن باءت مساعينا بالفشل وسنعيد إن شاء الله السنة المقبلة المطالبة بإحداث صندوق خاص بالمحكمة الإدارية من أجل تطوير الخدمات والبنية الأساسية التي نعمل في المحكمة الإدارية على تطويرها وعلى توفير كل ظروف العمل التي تليق بالقاضي الإداري.

لدينا مشاريع كبرى بصدد الإنجاز وأهمها مشروع دار العمل وهو بجانب المقر الرئيسي للمحكمة الإدارية بنهج روما والذي نأمل أن ننتهي من الأشغال فيه في غضون الأشهر المقبلة إن شاء الله.

هذه أجوبتي على تساؤلاتكم، نأمل في النهاية أن تكتمل تركيبة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء في أقرب الأيام حتى يعود إلى القيام بدوره الطبيعي، كما طالبتم بذلك في البداية ونأمل أن يتولى مجلسكم في السنة المقبلة مناقشة مجلة القضاء الإداري كمشروع من أهم المشاريع التي أعدتها المحكمة الإدارية منذ نشأتها بمقتضى قانوني في غرة جوان 1972.

شكرا لكم ونلتقي إن شاء الله في مناسبة أخرى، شكرا للسيد رئيس مجلس نواب الشعب والسيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد عبد السلام مهدي قريسيعة النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة.

الشكر الموصول لكافة أعضاء الوفد المرافق له، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

الشكر أيضا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين، هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة غدا بداية من الساعة التاسعة صباحا لننتقل إلى مناقشة بقية المهمات وفقا للرزنامة في الغرض والله ولي التوفيق نرفع الجلسة.

(كانت الساعة الرابعة مساء وعشر دقائق)

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينارواحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".